



کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
ایران

۱۵

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: بیحیال و بیغیر

مؤلف

مترجم

شماره قفسه: ۱۵۹۷۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۱۳۴

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: بی‌کمال‌نظر

مؤلف:

مترجم:

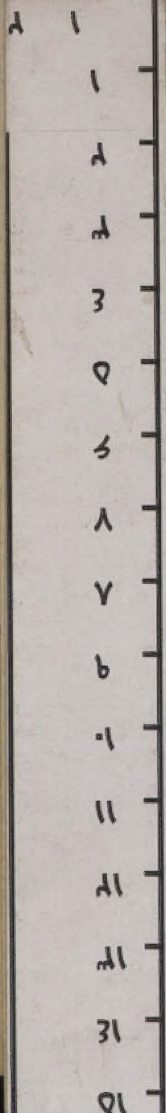
شماره قفسه: ۱۵۹۷۴



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب:

۲۰۸۱۳۹



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

تکلیف الاله

ب

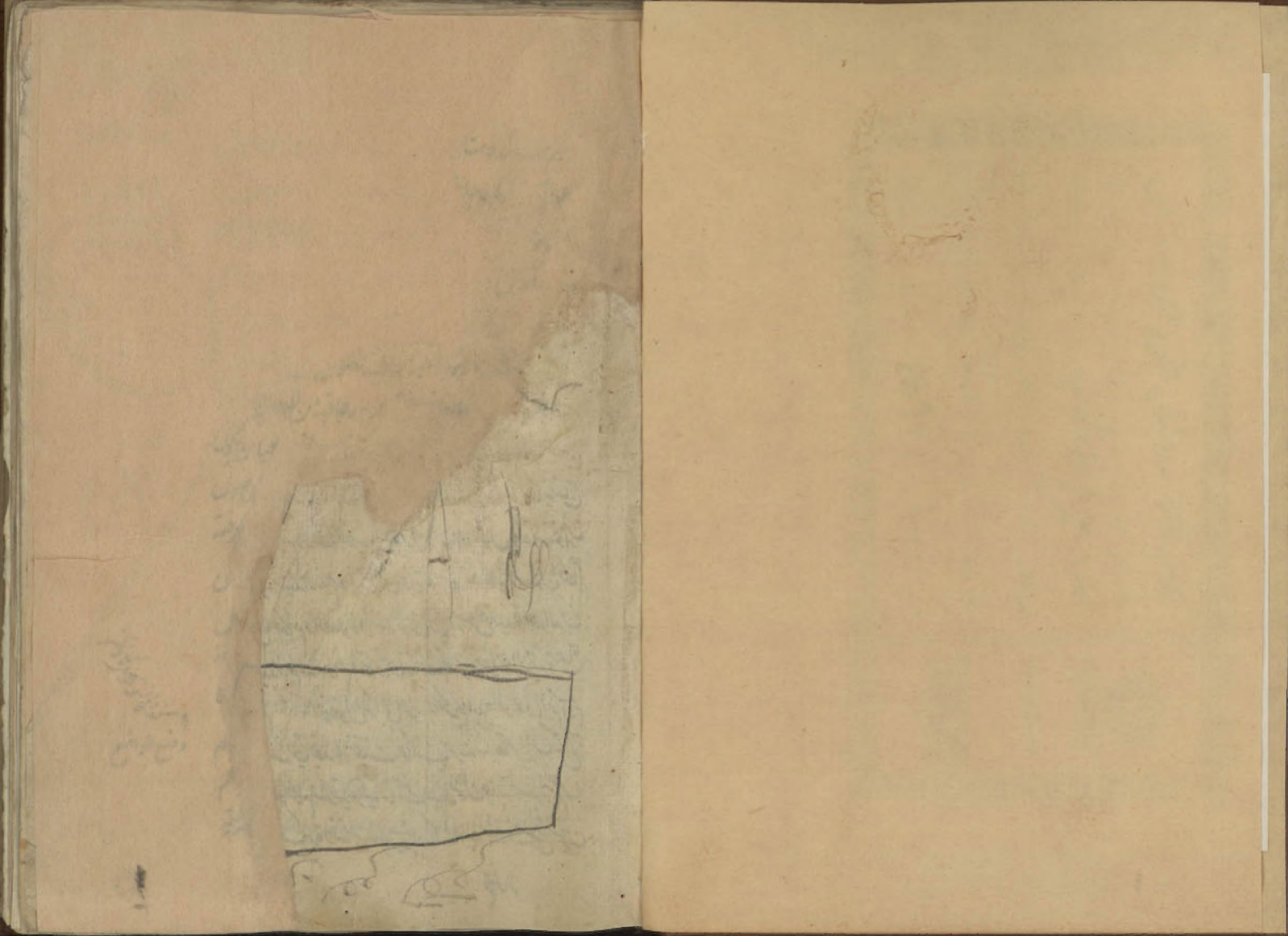
ف

۱۵۹۷۴

رد قفسه

شماره

۳۹



五

فهم

الموضوعات خارجة او
الموضوعات الشرعية او
بالصدق فيها انه ان اراد من
نفس الفقيه فتصدق في
فقها بل الفقه في
بالاحكام الشرعية
عن ادلتها لانه في الرجوع الى العلم والحال ان الحاصل من
الادلة علم الفقيه لا علمه وفادقيد الشرعية لان تصديقات
الفقيه ليست من شأنها ان تؤخذ من الشرع او تصديقات
فتصدق في الفقيه فتصدق في الشرع لانه ليس فيهما بل الفقيه
بصدقانه ويترجم فادقيد عن ادلتها لانه ان يعلق بالعلم كما هو الظن
فالعلم بعلم الشرع ليس حاصل من الادلة بل العلم بالمعلومات
حاصل منها او بالاحكام لزم ان يكون علم الشرع ما هو من الادلة
وفادقيد الشرعية اذ ليس من شأن الشرع ان تصديقات
بل صدقانه والاحكام التكليفية استدرك قيد الشرعية وخرج
الاحكام الوضعية مع انها من الفقه على قول لا يمكن تأويلها في بعض
المقامات بالتكليف فان النسبة عموم من وجه الا ان يراد الاول

التي

الثنائي او التكليف والوضعية الخمسة اي الشريعة والبرهنة
والمالغية والصحة والفقه فغلبة استدراك القيد للمذكور عدم
اختصاص الوضعية في الخمسة فلا يمكن ان كل ما يكون تحققه شرط
بالامور الاربعة العقل والبراهين والعلم والقدرة تكليف وما عداه
وضع حتى مثل البرهنة والاصح ان يراد بالاحكام التكليفية صدرت
من الشرع ام غيره فلا يستدرك قيد الشرعية واما الوضعيات
فان في خروجها عن المعرف عدم كونها مقصودة بالذات من الفقه
بل انما يتكلم فيها لرجوعها الى التكليف المراد بالشرعية ليس اخذ
من الشرع ببيان الشرع ولا ما من شأنه ان يؤخذ من الشرع
اخذ منه بل ان الشرع حذر من خروج ما يستعمل العقل بل ما
من شأنه ان يؤخذ من الشرع بل ان الشرع او العقل او ما
شأنه ان يؤخذ منه وقد اخذ من الشرع العقل او ما اخذ من الشرع
بل ان العقل او الشرع هذا على المختار في معنى الحكم وان جعلنا
النسبة الخبرية او البرهنية او التصديقات او المسائل المصغرة
الشرعية باقتضاء الخمسة بل تنقص الموقوف طرذا او على
بالفرعية ما يعلق بكيفية عمل المكلف لعلها تحقيقا وكما المنعلق
من الافعال الظاهرة وخروج الوضعيات لا يفر لما هو مرسوم

ع

لها معان ثلثة اخر لا يطرد معها التعريف والظرف في قولنا
عن اولتها التفصيلية يمكن ان يكون متعلقا بالعلم كما هو الظاهر
وبما مل من ضم كالمستنبط وبالفرعية بمعنى المتفرعة عن الاول فخرج
من جنس الادلة علمه لعدم لانه غير مرتب عن سبب من خصوصيات علم
النبي ص والملائكة وعلما بالفرديات بل هو المقلد ايضا اذا كان
الاضافة للمعنى فيستدرك فيه التفصيلية وجعلها للجنس حتى يخرج
به علم المقلد يدفعه ان علمه ايضا قد ينشأ عن سبب تفصيلي الا ان يقول
بعدمية التفصيلية فلم لا يقول بعدمية الادلة حتى لا يحتاج الى قيد
وتوفيل ان العلم ظاهر في القطعي والحكم في الواقعي فيخرج اعلا الارب
لانها ظنيات او شيكات فان جعلت العلم بمعنى الظن انتقص
طردا به قول ظن المقلد اذ حصل من الادلة المعهودة وعكس
بمخروج القطعيات النظرية والشيكات او بمنع الاعتراف بالراجح انتقص
طردا بجامد وعكس بالشيكات او بضمرة وجوب العمل مع جعل العلم
بكاله او بمنع الظن او الاعتراف بالراجح انتقص طردا بجامد وعكس
اذ العلم اذ الظن بوجوب العمل مسئلة اصولية لا فقهية او لفظ
المحدولية مع البقاء العلم والحكم بمعناهما الظن فيصير الفقه هو القطع
بمدلولية الاحكام الواقعية اه ان دفع بان العلم بمدلولية الاحكام

في قوله لا يرد معها

لا يسمى فقهيا بل هو نفس العلم بالمدلولات وبمخروج الظنيات
بل الشيكات وبمخول علم المقلد يكون الاحكام بمدلولات الادلة او
جعلت الحكم اعم من الظاهر في العلم بمعناه الظن ففقيه ان العلم بالحكم
النفس لا يرى من حيث هو فيشعر بها الا اذا صار مقرونا بوصف الظاهر
مع ايراد اخر سببه ظهر قلنا منها وجب ثامن اقل محذور او جعل الاحكام
بمعنى الاحكام الظاهر به هو العلم بمعناه الظن وطنية الطريق لا شاعري
قطعية الحكم لان المظنون هو الحكم الواقعي والمقطوع هو الحكم الظاهري
ولا يرتبط ذلك بمذهب المصوبية وتوهم ان العلم بالحكم
الظاهر من حيث انه حكم ظاهري لم ينشأ عن الادلة التفصيلية
مدفوع ويجعل العلم عند تعلق العقيدة به لا بشرط بناء على تعلقه به
او بجعل الاحكام عند تعلق العقيدة بها معناه عن وصف الظهور بنا
على الاحتمالات الاخر فالعقيدة هو العلم بالاحكام الظاهرية
الحاصلة او المستنبطة او الناشئة او المتفرعة او المأخوذة
ذاتها عن الادلة التفصيلية فتدبر وتوقيل ان ظاهرا العلم
هو الفعيل وظن الاحكام او بجميع فلا يوجد لفظة مصدر اق
فان حملت لام الاحكام على العهد الخارجي فلا معهودا وانما
او جنس الجمع او المفرد ومن ظن المجزئي قلنا على المعنى ان كان

التجزي واعتباره حتى في مسئلة واحدة بجعل الاحكام بمعنى الحكم ونقض
وان قلنا بما متناه او عدم اعتباره لم يمكن حصول العلم للمفقد ولا
للتجزي ولو في مسئلة واحدة وايضا على ما اضرنا به فيقيم التعريف
بالنسبة لكل المحطات الثمانية المتقدمة في دفع الابرار الى بقي
وكذا اعطى القول بامتناعه وظل القول بالمكانه ووقوعه وعدم اعتبار
شتر عالم يبع الاول والثاني والرس لدفع علم التجزي مع ان
بقية عنده والعجب ان صاحب لم يجعل العلم بمعنى الاعتقاد والنية
في التجزي على وقوعه وعدم اعتباره فالتعريف لا يطرد ثم اعلم
ان قلنا بهر كل ما تم في دفع الابرار الى بقي كون العلم خليا ونسبا
ملكيا و هو متناقض الا ان يكون نظريهم هناك لدفع ذلك الابرار
من حيث هو مع قطع النظر عن فعلية العلم وعدمها وهذا الدفع
بذ الابرار في جعله هناك بمعنى الظن بجعله هنا بمعنى كلمة الظن و
بكذا لكن يلزم على هذا اسبغ تجازي من جاز في اربعة من الثمانية
ثم اذا عرفت الجوزي فاعلم انه قد يقال ان نفس اضافة الاصول الى
الفقه تعريف لهذا العلم باعتباره لاضافته وقية ان معنى الفقيه
ظاهر والمراد من الاصول ان كان معناه اللغوي لم يطرد اذا لم يتغير
ابتداء الفقه في هذا العلم ولو سلمنا افادة الاضافة لاختصاص

الابرار

لم يخرج مثل علم الرجال ايضا او الدلالة فلا زسه كون هذا الفن باحثا
عن ادلة الفقه لا عوارضها او القواعد مثل قواعد الفقه التي ليست
واحدة في الفن او الظواهر او الاستصحاب ففد علم عند اوس
الالباب ويمكن جعله في حق من جعل الاضافة للعلم في القواعد
الموجودة المذكورة في الفن المقصودة بالذات من تدوين هذا العلم
التي هي عوارض الدلالة واما بيان من مبادئ اللغة ونحوها
فانما هو مستطرد ومن باب المبادئ لكن على العهد يصح ارادة
المعنى اللغوي ايضا ثم انه باعتبار المعنى العلمي علم باحوال الدلالة من
حيث هي احوالها من جهة ابتداء الفرع عليها فانها العلم باحوال
ادلة الاحكام الشرعية الفرعية من حيث انها ادلة لها فخرج احوال
غير ما كالتحوي ونحوه والعلم بمثل كون الكفاية معجزة و باحوال الدلة
غير الاحكام التكليفية لما عرفت من ان الاحكام عبارة عن نية
وخرج غير الا و هو الشرعية كاحوالها معجزة والاعتقادات
وقد يعرف بان العلم بالقواعد المهمة لاستنباط الاحكام الشرعية
الفرعية ويرده خروج ما لم يمهده بعد من مسائل هذا الفن منظم
وخروج ما مهده بعض العلماء دون بعض ان اريد ما مهده الكل
ودخل بعض المسائل اللغوية المذكورة في الفن وان افترج ما

يستنبط هذه المعانيات بقيد الاحكام لا يلائم مذمبة اذ الاحكام عنده
 عبارة عن النسب الخيرية والعلم عن التصديق فان كان المراد بالمعانيات
 المقصودات خرجت من قيد العلم والالم يخرج بقيد الاحكام
 ايضا لانها نسب جزئية ويخرج اليه مشتر العلم بحجية الظن ان
 اريد من التعريف كون القواعد الملهمة سببا قريبا للاستنباط
 وان اريد العلم وحدها اسباب البعيدة مثل ما يستنبط
 منه المعانيات كسلكه الصحيح والامم وكذا مع انه لا يتعلق
 معرفة مسائل الاسول تهيمد العلم ثم ان موضوع هذا العلم ادلة
 القصة حيث فيه من اثبات دليمية باو عوارضها بل مطلوق
 القصة وان كان غير الاربعه فلا وجه تخصيص الموضوع بالاربعه
 ولا يلحق الموضوع نفس الاربعه لا كل الدليل ولا لجعل الموضوع
 الدليل بوصف كونه دليلا حتى يخرج مثل حجية الكتاب وذلك
 لان الحجية انما حال من احوال ان الدليل في الموضوع هو الدليل
 لا بشرط انما بالهية وغايته الرقي من حضيض التقلييد
 والافوز بعليين اصول
 ولا يكون فكلي وان لم يكن له فرد بالعدم فجزئي
 الكلية واخرية وصفان للمعانيات هيمن بنفسها وان لم يلاحظ استقلا

في قوله

من لفظ موضوع لها لعدم صحة السلب لاذ يقال ان الواضع
 تصور امر اكليا او جزئيا ويقتضي ان القضاة المعانيات هيمن
 بشرط موضوعا وحصولها في الذم على نفس المفهوم لا بشرط صحيح فيه نظر
 القضاة لفظها من ذلك ان تصور له معنى فون فاعلم له
 النوع ولفظ زيد كلفي انفراد وجنوس ما يلفظ به غير وجزي
 وكذا الملهيات ثم الكل باعتبار صحة اوده في الظهور وانما
 من حيث القوم من اللفظ اما متواط او شك في التشكيك الذي
 او المخر لا يجالي او المخر المبعين لعدم ثم اللفظ والمعنى بل ان الحد
 مستند اللفظ والمعنى ولم يبد له مثلا لان تعدد اللفظ لفظا
 مترادفان كالان والبشر كذا في الناطق والفاصل فانها
 متساوية وان والمعنى فقط من غير تعدد الوضع فهو حقيقة ومجاز
 او مع تعدد الوضع وهو الاول لكن مع كون المناسبة ملحوظة عند
 الوضع الثاني فنقول ونقصه فك بان اذا شتر احد المعنيين
 صار الآخر مجورا سمي ذلك منقولا وان لم يلاحظ المناسبة فيه فخر
 بان الطلاق المنقول عليه مجاز لانه شبه منقول ومع عدم ملائمة
 المناسبة عند الوضع الثاني لكن مع جواز الاول فربما قد
 تح القول شتر اطلاق ملائمة عدم المناسبة في المرحيل

اذ لا يخط الواضع ذلك بعينه جده او مع عدم اليقين في مشترك
 ويرد على تعريفه بانه لفظ له معان متعددة باو ضاع متعددة
 مع عدم ملائمة المناسبة خروج مشترك التعيين مع كون
 المناسبة ملحوظة الا ان يكون العرش تعريف التعيين وفروجه
 ما لو قال الواضع وصفت العين الذي هو في القضية فانه مشترك
 والوضع واحد الا ان يري من تعدد الوضع تعدد التعيين وان
 تعدد اللفظ لا يعنى فالالفاظ متباينة تكون وتترادف في معنى
 اسم الاشياء فسمعا خاصا لئلا مناسبة حتى تكون حقيقة
 مجازا ولا تعدد في الوضع حتى يكون مشترك او منقول او مركبا
 ولا يتوهم عند ذلك المتقيدان في قوله في تعدد اللفظ واللفظ اذا
 المراد من المعنى اعم من المجاز للوضع مشترك في
 اللفظ بازا شئى للدلالة عليه بنفسه فخرج باللفظ مشترك الخط
 والاشياء وادرك عليه بان مشترك اللفظ لا يدل على معانيه
 بنفسه وقد بان ذلك بان من تعدد الوضع والالفاظ الواضع عند
 الوضع وضعه للدلالة على المعنى بنفسه وفيه انه يتم اذ تعدد
 الواضع وكان الواضع الثاني جازلا بالاول في الحدة وكان غير
 ملحق بالوضع الاول والاصح في الجواب ان المعانيه مفهومة

الوضع والاشياء

نفي

نفس اللفظ والعرض فيه معينة للمراد لا معنية للمعنى وغير مشبهة
 وهو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى وهذا يشمل الوضع النوعي الكامل
 في المجازات فهو اعم من الاول لكن لفظ الوضع حقيقة في الاول
 للتبادر وصحة السلب عن الاعم من حيث هو وقلة الاستعمال
 فيه ثم لهم في تشخيص الواضع كلام اسقطناه لمراده عن الغاية
 ثم الوضع باعتبار الواضع اما لغوي او عرفي عام او خاص
 وباعتبار الموضوع اما شخصي ان كان شخصا خاصا من اللفظ كثر
 او نوعي ان كان اوعلا كعمية فاعل ونحوها متدرج تحت انواع
 مختلفة الحقيقة سواء استفيد ذلك من جعل الواضع اعم من
 التبع الكاشف عن رضى الواضع ونفسه ومن هذا السبب
 وضع المجازات ثم الموضوع في الوضع النوعي هو العام المنطقي
 كما يقتضيه العرف ام العام الاصولي هذا من عدم كون الاستعمال
 الخاص للحقيقة ولا مجاز او جهان ثم اذا شك في كون الوضع نوعيا
 ام شخصيا فالاصل هو الاول لقد اكدت في وجه هذا
 من اللغويين بل العبر اليه ان كان الواضع بشرا ثم كل من الموضوع
 له آلة الملاحظة اما عامان او خاصان ولا شك في وجود
 القسامين او الاول علم والثاني خاص ولا ريب في عدم وجوده

او العكس فالعدم وجوده والمتأخرون على وجوده
 في مثل هذا كوكف و رسم الاشارة فيكون ان وضعها
 والموضوع له خاص لانها عامان وهو اني للبارد والاصل فيه
 كونه وضعيا وكاشفا عن النقص والاصل عدم الالتفات الى الشرع
 ولزوم الجواز بحقيقة ولعدم انقسام الكلام الى اثنين وعدم
 جواز استعمال تلك اللفاظ في المعنى العام حتى يجازا وتضييع
 اهل اللغة بان في مثل حقيقة في الظرفية ولا حقيقة الا بعد
 الاستعمال ولا استعمال لانه ان خصوصيات في الحقيقة وجود ضعيفة
 يظهر ضعفها بادنى تأمل **تطلق المشقة على كل**
تدبر بدى السلام ولو عاميا والحقيقة الشرعية على كل لفظ
استعمل في الشرع في المعنى الشرعي بطريق الحقيقة تعيينا ام تعينا
والشرع على ما على احكام الشرع وقدر علمها وهو انه سبحانه
لا يغير نفسه الشرع بمعنى المبين يمكن الطلاقة على البنى ثم واما
التفويض الوارد في الاخبار فمن باب الالذ في بيان الاحكام
على طبق الصفات لا جعل الحكم كما يرد ثم الالفاظ التي تختلف
في ثبوت الحقيقة الشرعية فيها قد استعملت في المعنى
الشرعي في لسان الشرع ولو جاز لانها باقية على

اصل
 في الحقيقة الشرعية

معانيها

معانيها المعنوية والزوائد مشروطة بقيود فقه من الخارج
 كما عن القاض وان كان الاصل معه وذلك لتناقض ولزوم
 عدم كون الامر من المعنوي مصليا الا ان يجعل الدعاء ^{اللفظ} من
 والقلبي ولان تعينه المطلق بالمنفصل في الاوامر مجاز لان يكون
 المتكلم له غير مجازا لتعينه لانه لا ينافي اجراء الاصل في الاركان ثم
 تظهر التهمة منه وينبهم في اجراء الاصل في الاركان وفي الكل على
 المعنى المعنوي عند هذه القرينة بما لا للقلبي بالحقيقة الشرعية
 ثم بعد ثبوت استعمال الشرع في كونه بالوضع في كل اللفاظ
 تعيينا ام تعينا اذ في اللفاظ العبادات خاصة اذ في اللفاظ المتبادلة
 في معنى الشرع وفي غير ما في زمن الصادقين مع ما لا قبله اذ في اللفاظ
 المتبادلة في زمن النور وفي غير ما في زمن الصادقين او عدم الوضع
 معكم وجوده وان كان ان ما كان من تلك اللفاظ الواردة في الكتاب في
 السنة اغلب استعمالها فيها في المعنى الشرعي من المعنوي علمناه
 عند هذه القرينة عليه والا فلا لبس بالعرف والمتمسك بالثبات
 المطلق باللفظ الشدة الحاجة وعدم تحشم القرائن كثيرا او بالاعتناء
 في احوال المصطلحين الواضحين المعنوي لتحقيق الوضع تعيينا
 او بان ثبوتها في بعض الالفاظ كما الصلوة قطعي ويتم في غيره

بالاجماع المركب لان التفصيل لم يكن وانما نشأت من المناسبات
والاقل بضميمة الاصل واضع الف ولو ثبتت سبباً لبعض تلك
الالفاظ في الامم السابقة والنظم انهم كانوا يعبرون عنها في لغة العرب
بتلك الالفاظ ولم يحصل في سدها اختلاف في المعنى بحيث يوجب اختلاف
الوضع ولم يجد مفصلاً بين الالفاظ من تلك الجهة او بدلتها بالمشهور
الموجب للظن في الموضوع المستنبط بل استفاد من افعال الاجماع على
الشيء اذ على الكل على المعنى الشرعي اوبان العرف العام والمشتهر
يكون تلك الالفاظ الواقعة في الكتاب والسنة وغيرهما مجرداً عما هما
على المعنى الشرعي مدفوع بان اللفظ لا حجية فيه وبجسمه القرآن
كثيراً انما يلزم اذا كان الاستعمال في المعنى الشرعي اكثر من الدنيوي
لا في العكس فانه بالعكس لا مع التساوي وقد اخرج اوبان
الاستقراء انما يتم فيما كثر استعماله لا مطلقاً بل مقفياً بالاستقراء و
ما فواكاد ان يكون الوضع حاصل من كثرة الاستعمال لا التبعين
وبان عدم وجود القول بالفصل بين القدماء ثم وعدم الوجدان
لا يدل على عدمه ثم انحصار القول بينهم في الاثبات المطلق واللفظ
المطلق ثم فعل احد القولين فيهم بعد تسليم انحصار قولهم في اثبات
هو التفصيل ثم حجية الاجماع المركب مع عدم الكشف عن موقعه فانما

منها

بناء العرف على عدم ثبوت الحقيقة في الالفاظ النادرة الاستعمال
وبان عدم اختلاف الوضع باختلاف كيفية تم وجود الاجماع
المركب منها بل حجية تم كما اوبان الوصف من الشهادة بعدما
عرفت من طريقة العرف غير حاصل ونقل الاجماعات على الكل
على المعنى الشرعي لا يدل على الوضع وبناء العرف العام والمشتهر
على الكل على المعنى الشرعي معطى بعد التفاتهم الى كثرة الاستعمال و
ندرة تم مع ان الكل اعم من الوضع ولو تم ذلك في المطلق لكان
قد انقضى بظاهر اوبان الشرح لو وضعها لبيانها لغيره لكونهم
مكتفين بغيرها منها ولو بينهما النقل لبيان ذلك كما معهم في التكليف
ولو نقل لكان اما بالتواتر فيها فيه وجود اختلاف اوبان لا حاد
فلا تعبد الا للظن الذي ليس حجة في المسئلة الاصولية فغيره
الملازمة الاولى ان اراد من البيان تفرغ الشارع بالوضع من
تفهم المراد بالترديد والقرائن والثانية ان اراد من البيان غير الشرعي
اذ المشرك لا يقتصر النقل والبناء والاعم الكل علمنا بكل الاحكام
فالتمس كركه انما تقتصر مستفاد الواسع في تحصيل العلم بما فوا
به فان علمنا علمنا والارجح ان الاصل على ان غاية ذلك
انه يجب عليهم التبليغ والتكليف بالشيء لا يقتصر حصوله مضافاً

الى منع الملازمة الشائنة لولا بطلان العقل في التواتر والاحاد والكل
 حصوله بالتتابع والاجتهاد والى ان التواتر لا ينافيه وجود الكثرة
 والاحاد وقد تفيد العلم وان العقل في الموضوع المستنبط كما
 نحن فيه جهة وان يدالوتم لنفي التعيين لا التعيين او بوزوم كون
 تلك اللفاظ غير عربية اذ العربية فرع الوضع في لغة العرب فيتم
 كون القرآن غير عربي لا شتما له عليها وبنافيه قوله نعم انا انزلنا
 قرآنا عربيا فقيه بعد النقص بمثل المشكوة وعدم تمامية اذ كان
 الواضع هو الله سبحانه تعالى منع الملازمة الادلة او المعبر في ان
 له اللفاظ كون اللفظ موضوعا فيها وتلك اللفاظ قد كانت
 موضوعا في اللغة المعاني اللغوية وان ادت الحقيقة في كمال
 لزوم عدم كون الاعلام المنفصلة عن المعاني اللغوية عربية والاشارة
 اذ المراد ان عربي الاسلوب منع بطلان السالي والغير في الية
 الكريمة اما راجع الى السورة بتاويل المترادف ولا بعض القرآن و
 القرآن يصدر عن بعض حقيقة ثم على القول بعدم ثبوت الحقيقة
 الشرعية يكون المعنى الشرعي اقرب المجازات لثبوت الحقيقة عند
 المشتركة وحقيقة الكثرة ثابتة في زمان الصادقين وذلك
 يكشف عن ان تلك المعاني المجازية كانت اظهر من غير تاسيس المجازا

اللغوية

اللغوية اذ لو كان غير تاسيس او ساد بالبعد صبيروا
 حقيقة في تلك المعاني في هذا الزمان القليل على القول بالثبوت
 يكون المعنى اللغوي اقرب المجازات كما ينبغي بظهور نسبة الى
 سائر المعاني الا ان يدفع بارتفاع مسببه هو الوضع والحق انه
 ان علم صدور اللفظ في زمن الشارح حمل مع قيام القرينة على
 عدم ارادة المعنى الشرعي على المعنى اللغوي بعد خروج اللفظ عن
 ظهوره في زمان القليل او بعد زمان طويل فيحمل ثم انهم ذكروا
 ان ثمة النزاع في اصل المسئلة على القول بعدم الثبوت يحمل
 تلك اللفاظ اذ اوردت في الكتاب المسئلة بوجوه من القرينة
 على اللغوية وعلى القول بالثبوت بالوضع التعييني على الشرعية
 او التعييني فمع معلومية تاريخ صدور كل واحد من حصول الوضع
 ولو بضميمة اصاله تاخر احداث ليعمل وفقه ومع جهلها يتوقف
 لتعارض الاصلين وفقه المرجح ولو قيل هذا التفصيل يجري في
 التعيين ايضا لا مكان تاخره عن بعض الاستعمالات مع انه لو كان
 الواضع هو النبي فكيف يحمل اللفاظ الكتاب عليه قلنا ان
 الاستدلال في احوال الواضعين يقتضي تقديم الوضع على كل الاستعمالات
 هذا من اللغوية وان الكتاب نزل باصطلاحه

هذا من اللغوية

بعد ان افهم على تصرف الشارع في تلك اللفاظ اما بطريق التقييد
او التخل او المجاز فمتلوا في ان المراد منها الصحيح او الاعم ولا يربط
حقيقة المنشئة بغير ان للعلم بمراد الشارع فكذلك اللفظ الحقيقي
فيه عند المنشئة كان هو استعمال فيه للفظ عند الشارع على القول
بعد ثبوت الحقيقة الشرعية اما لظهور مركب الاجل او لاقضية
الوضع التبعي ذلك ليعود مغايرة الاستقالات المجازية للحقيقة المنشئة
من كثرة الاستعمال كذا على القول بالثبوت للموجدين مع الاولوية
بالنسبة للمجاز نعم على التقييد لا يجوز نزاع الصحيح والاعم انتديها
في اجزاء اصل عدم وصول اليها ان فلا يترتب على الشارع ثمة
وظهر من ذلك جريان هذا النزاع على القول بعدم ثبوت الحقيقة
الشرعية ويرجع الكلام الى تعيين اقرب المجازات وشبهها وكيفية
في صدق الاسم الحقيقي في الجملة ولو عند المنشئة وما تعين الاثر
الاعتباري بالاصل وتجهيل معرفة المهمية بذلك فهو فرع اعتبار
القول الاعتباري ثم المراد بالاعم ما يكون صدق اللفظ فيه ثابتا
والمراد من شكوكا بالصحيح ما تعلق الشك فيه بالمراد والمصدق
معافا لنسبة بين الصلوية والمطلوبية ت وعند الصحيح وعموم
مطلق عند الاعنى ثم الصحيح محتمل بالنسبة الى الاجزاء والشرائط

معاد

معاد الاجزاء فقط ويقابلها الاعم وتظهر الفارقة عند
الشك في الشرطية ولكن الظن ان المراد من الصحيح هو الاول كما يظهر
من دليلهم ومن الاعم العلم العرفي للثبوت دلالا كما في ثم الاعنى انها
اسم الاعم لقاعدة الاستعمال فتم ولحق التقييد والتفويض عدم
صحة السلب عن الفاسدة والاصل فيه وفي سوابق الدلالة على
الحقيقة وعدم اختلافهم في كون صفة الصبي صفة بل يختلفون في
صحتها وفي ديا ولذا واما خط مقدم بيان المهيئات والظواهر
الاجزاء التعليمية والقولهم بشرط في الوضوء كذا في الصلوة كذا في
المنبأ في شرائط الصحيح لا المهمية الا ان يدعى بتأديرا لا في غير هذا
للمضم والفهم العرفي التعارض بين قوله اصل ولا فصل في الدار المخصوصة
ولانها لو كانت للصحيح لزم دلالة انتهى على الصحيح ولا استقرار اجزاء
لان الغالب في اجزاء المهيئات ان لا يكون مقومة اول الغالبية
لا يطل الاضلال بسببها من الاجزاء ان لا يكون مقومة اول اللفظ
عدم كون كل اجزاء المركب مقومة له اول الغالبية المطلق التقييد
وفي العام التخصيص وللجماع منهم سلفا وخلفا على اجزاء اصل العلم
عند الشك في كونه فلا يتم قول الصحيح او على التمسك في نفسه
بالاطلاق وللصحيحين بتأديرا الصحيح عند الاطلاق وصحة السلب عن

الفاسدة وان الصلوة مثلاً عبادة بدها الفاسدة ليرى عبادة
وانما قطع بوجود جزء مفهوم ولا تغلب كقولهم فيسرى الاجمال
الى الكل وان موضوعات الاحكام توقيفية لا حتمية ولا يجرى قوله
لا صلوة الا يظهر ويثبت حكم الاجزاء بالاجماع المركب وقوله لا
صلوة الا بقاء الكتاب وانما على الاثم يلزم تقييدات كثيرة وانهم
في مقام تفسير العبادة يفسرونها بما يحل كقولهم التوهم عبادة في حق
وانهم فسروا الصلوة مثلاً الى الواجبة والمندوبة ولم يدروا المصلحة
في التقسيم وان ظاهر كلامهم في بيان الاجزاء والشرائط انها شرطا
المهمة واجزاؤها لا العلة ولا رتبة فقد الكل والمشرط لا يفقد
وان من العبد عدم صيرورة الصلوة مثلاً حقيقة في التقييد مع كثرة
استعمالها فيها في الغاية وانت اذا احطت بمرادنا لتساخرت
اجابة تلك الادلة بتأمل قبيل ثم الخلق الامم العرفي لا الاركانية
بحكم العرفي كما شفع عن التقييد كما ذكرنا فان علمنا الصديق العرفي
نفق بعض الاركان او عدمه مع تحقق الاركان علمنا بحقيقة ان
شككنا في الصديق فحق فيه كالتقييد وعلى الاركان لا اجمال في
الموضوع لا يفقد في اللفظ مع وجوده لا مع عدمه فاقبل في
كون المراد هو الاركان الواضي او الاعم منها وما يقوم مقامها واما

اصل
في التبادر

لاظن بالافعال قول القوي لقاعدة الاستزمام وعدم الكفاية
ولا يشترط الاسلام واليمان والعبدية في لغة العلوم الادلة
ومنطوق آية النبأ الوارف الى الموضوع لم يستند وقضايا
البيان على تفصيل عام غير يشترط حصول الظن المتبع والكل على المعارض
المعبر المساوي وفي حجة قول القوي في الالفاظ المبهمة واما
والمقصود في ذلك صور تظهر بالتأمل اذا تعارض قولنا قل من
اعلم المعنى مع ارضاء بعض ان كان كانت نسبة تباينها اجزئيا
فلا شتر كلفظ او عموما مطلقا افتد بالاعم في ذلك فقد يارس على
الناسي ولم يتعرض للتساويين ومع ذلك ففي تقديم التثبت كهيئة
كلام وفي الافتد بالاعم وعدم حمل المطلق على التقييد اذا كان نقل
الناسي من تقييد واحد لفظا للتفصيل في حال ثم كلام القوي بعضه
ظاهر في بيان الحقيقة وبعضه ظاهر في بيان الحجة لا يبرهنا
في شي من الامرين وفي حق الوقف كما في التفسير والاستعمال
اع منها ام اصل حقيقة كما في التفسير الجازم من جنس وجوه
اظهرنا في الاول الادلة في الفقه واما
هنا علمنا في كل علم الوضع التام منها التبادر وهو لغة الاستبان
واصطلاحنا سبق المعنى من بين المعاني الى الذين الذين

لا يخلو

وتظهر لنا انه في حوز التمسك بالاطلاقات وعدمه ونحن لا نغير
لقاعدة الاستعمال وحجة التفسير والتقييد بتبادر الاول اطلاقا
على الخفاء كون الاركان الشريعة اركان المطلق للصدق ثم
ثمرة اصل المسئلة تظهر فيما اذا شككنا في وجوب شيء وعدمه في
العبادة او علمنا بوجوبه فيها وشككنا ان وجوبه لغيره ام شرطام
جزء او علمنا بوجوبه لغيره وشككنا ان وجوبه لغيره ام شرطام
او علمنا بوجوبه وشككنا في الركبة يورث التوضيح
الواضع قطعا او ظاهرا كما يتحقق في الاعلام والعرفان الخاصة ويخص
اهل اللسان قطعا او ظاهرا بالترديد بالقرائن من الواضع او اهل اللسان
ولو احدثهم قطعا او ظاهرا بالاجاز عن وضع الواضع قطعا او ظاهرا
وتنقل فائدة من الدفن مواد ما وبيتها كالنحو فان قولهم
حجة اذا افا والظن بالاجماع المسلمين والقول بطريق اهل العرف
وتقرر بالمعصومين وتفسيرهم اجماعهم على الضبط والربط ان العلم
الحاكم بحجية الظن في اللغات اذا استلزم الظن بالوضع
ويتم في غيره بالاجماع المركب بل لا يغير يجري في مثل الشبهة
والصحيح المشتمل على لفظ مطلقون الوضع ويانه موكول بالبحث
حجية الظن وقول عز اهل الجرحه كالتقية وكذا الواحد المعقيد

اصل
في التبادر

الى المعنى كما توهم فالتياد العالم بالوضع ولو اجمالا ان كان من فاق
اللفظ بتبادر اوليا بطريق الاستعمال في المراد غير تماشى من
القرائن فليس لادلة وحجة حتى مثل الشبهة والتسوية فهو علم
لجامل ولو في مقام التفصيل سواء كان تبادر بالمعنى الاخص
مركب من الاثبات والنفي ام بالمعنى الاعم كما في التفسير كالتفسير
بقرينة علمه الحقيقية وعدم التبادر بالمعنى الاعم وتبادر الغير بالمعنى الاخص
عدا من الجاز واما تبادر الغير بالمعنى الاعم وعدم التبادر بالمعنى الاخص
فما هم من الحقيقة والجاز ثم ان علمنا بصدق القرينة لا يوجد في
اليها وشككنا في انها موكدة ام حادثة ام موقفة ام معينة فالقول
ان لم نقل بولوية التاميس يمكن ان يفصل في المقام تفصيل اخر
لا يسع المقام ذكره ثم اذا حصل التبادر في لسان او زمان فالتقية
الجزئية مما يحتاج الى الضميمة اذ الدليل على حجية التبادر هو اتفاق
العلماء واطباق اهل اللسان والاستقراء واطلاق الترجع بل الله
مرجع لا يقتصر اذ به من ذلك كما ان العمل به لا يصح الا بعد التخلي
السامع لا محال كون التبادر لاجل قرينة او عدمه لم يناف
ويظهر ذلك من جهة السلب او عدمها مع المعنى المتبادر
او غيره ومنه ما في السلب وعدمها مع المعنى المتبادر

اصل
في التبادر

اصل
في التبادر

اقسام خمسة سلب كل الخلق عن مورد الاستعمال هي كاشفة
 عن مجازية صرفا وصحة سلب كل المجازات عن مورد الاستعمال
 وهي كاشفة عن حقيقة صرفا وصحة سلب الحقيقة في الجملة اي ولو
 بعضها عن مورد الاستعمال هو كاشفة عن المجازية بالنسبة
 وفي الجملة ولا تنفي وضع اللفظ عن مورد السلب كلية فلا يتم ولا
 تكون علامة بالمعنى المطبق منها وصحة سلب المجاز في الجملة عن
 مورد الاستعمال وهذه لا تكشف عن شئ من المجاز او حقيقة
 حتى بالنسبة فالأجرام ليس بعلمتين وكذا الشئ ليس
 علامة لما وان كان تحققة في الواقع ملازما للحقيقة صرفا وذلك
 لعدم صير المجازات غالبا ولزوم الدور الغير المنقطع قسم
 والقسم الاول علامة وتلك الاقسام الاربعة مضمومة في جانب
 عدم صحة السلب العلامة منها ايضا واحدة وهي عدم صحة
 المعنى الحقيقي في الجملة عن مورد الاستعمال الكاشفة عن
 موضوعه والعلامة الاخرى علامات واقعية لا وصول اليها
 للدور الغير المنقطع لان بعض الصور فاختصت العلامة في ثبوت
 من الثابتة والدليل على كونها علمتين اتفاق العلماء وال
 اللسان والاستقراء العام ولزوم خلاف الفرض لولا ذلك ولا دور
 انتهى

في هذين القسمين مقررهما مضمرا اعتبارا لعدم الشك في اعتبارها
 كحرف التبادر فيقول العالم ان الذهب ليس بعين يتبادر
 منه سلب كل المعاني ويصير علامة ويكون المستعمل في لفظ
 العين في هذا الكلام هو القدر المشترك كالحال في القرينة المتجوز عن
 القرينة المعنية لاحدى الخلق وقد يجاب عن الدور بانه
 ضعيفة ثم عدم صحة السلب لا يكشف عن الحقيقة نحو المطابق
 بل يكشف عن احد الامور اما تطابق مع الموضوع له حقيقة او كما
 سعة مصداقا او كونه فردا واذا وجدت هذه العلم في زمان
 اول ان احتاج القدر الى غيرها لا الضميمة كما في التبادر وهي
 لا تجري في مثل المهمات ولا مثل مهيئة اضرب ولكن اختلاف
 المادة والصفة فلا ملازمة بينهما ثم متى شكك في كون العلامة
 مقترنة بقرينة مضمرة كونهما علامة علمنا بالاعتماد ففقدنا
 واذا حصل التعارض بينهما وبين العلامة السابقة في الالزام
 والمختلفتين ورضي في الفقهانيين تقدم هذه العلم بقوة
 الاستقراء في جانبها الاطراكون اللفظ المستفاد
 في المعنى موجود في مورد جائز الاستعمال في كل مورد وجد فيه هذا المعنى
 بعد العلم بعدم برهنية خصوصية المورد الذي رايها استعماله

اصلا
 في الاستقراء

فيه لاجل المعنى الموجود فيه وعدم الاطراضة واختلاف في كونها
 علامة على اقل ثلثها ان الاطرا ليس علامة حقيقة وعدمه
 علامة المجازية وكذا وجود الاطرا في كل المجازات كالحقائق بناء
 على التماس من اشتراط وحدة الصنف في العلائق كما هو لازم
 من يقول بفصل الاحاد ايضا هو لا يكون شئ منها علامة اما الاطرا
 فلا عتبة واما عدمه فعدم وجوده واما استدلالنا بهما في بعض
 الموارد فلكشفهما عن التبادر الغالي وعدمه للاعتماد عليهما
 انفسهما
 حتى انما حقيقة مطم كاعز المنظر ام حقيقة مع وحدة المستعمل فيه
 والوقف مع تعدده كما عزم المشهور وجوده ونبذ الحقيقة المطم اليه
 المشهور وكذا الحقيقة للاتفاق ولا يفرح في اثنان حتى والاب
 اجل الوقف عليه ولكشفه وان شككنا في وحدة المستعمل فيه
 تعدده نفينا الزائد بالاصل واستدلال ابن جني بان الزائد
 مجازات ليس في جملة ان اردوا كثر الاستعمال ان اردوا كثر
 المفاهيم فهو مسلم في غير جملة المعنى واما في المتعدد فبين المعنيين
 اما ان لا يكون مناسبة ولا جامع قريب فلك الحقيقة فيهما خلافا
 لابن جني وفاقا للمشهور وقدر بطلان دليل ابن جني ومحال
 على

اصلا
 في استعمال

مختم ثالث لو كان منفي بالاصل المقدم من اجل احاطة عدم اشتراك
 ببناء الوقف فحين الاشتراك للفظ واما بينهما المناسبة
 دون الجامع القريب فابن جني على المجاز والمتمنى على الاشتراك
 للفظ والمشتبه ان احدهما حقيقة والاخر مجاز ولا يمكن ان يشترك
 المعنوي في الواجب الاشتراك للفظ ان علمنا بعدم ملازمة الحكم
 المناسبة في شئ من المعنيين والحقيقة والمجاز ان علمنا باللائمة
 في احد مادون الاخر وان علمنا باللائمة فيهما احتمل كونهما مجازين
 بلا حقيقة وينفيه النادرة والاشتراك للفظ باستعمال كل
 من المعنيين في الاخر بالمناسبة فيكون كل واحد حقيقة وينفيه
 مجازا بالنسبة الى الاخر وكون احدهما حقيقة عرفة وكان ملازمة
 المناسبة فيمن باب المتعارفة الاتفاقية والاخر مجازا صرفا
 وينفيه القلة فحين الاوسط في صور ثلاث اخر نظير مع كمال
 يتاقل ما واما بينهما الجامع القريب في المناسبة فابن جني
 الاشتراك ابن جني على المجاز فيهما والمشتبه على الاشتراك
 المعنوي ولا يفرح في المجازية او بينهما الجامع والمناسبة
 فابن جني على المجاز فيهما والسيد على الاشتراك اللفظي ويحتمل
 الاشتراك المعنوي ولعله ذهب المحققين في الحقيقة المجاز

اصلا
 في استعمال

كما ظهر من صاحب لم وادعى ان المقصور هنا وفي سائر افعالها
 تسع عشرة صورة نظرا احكامها بتدليل لو استعمل اللفظ
 في معنيين احدهما فردا والآخر كاشس لو اطلقت على الكوكب
 المقصور على مطلق الكوكب النجدي فالمقصود فيه تسعة
 صورة تنفي بالماثل فيما سبق ومن العلامات البتة
 التوام القبيدة واختلاف الجمع وعدم الاشتغال والمنفعة اي
 المنفعة والاستعجاب والاستغناء والعياض في جملة منها نظر
 الاشتراك كون اللفظ موضوعا لوضعين فصار
 لمعينين فصارا تعيننا انهما تعينا وان كان لانا رجحان في
 عدم احرازه منفردا لاصل ولا لان المشترك شي وكل شي فخلق
 سيق بل القاعدة لا امكان وقوعهم كون الاشتراك موجبا للاجمال
 المنا في لفرض الواضع مدفع بوجه لا تخفى على المتدبر وان في وقوعه
 اللغة بل في القرآن الكريم كلفظ عسعس والقرءون كما استعمل في
 معنيين ليس بينهما مناسبة ولا قد مشترك فيهم في اللغة بجملة
 اصالة عدم النقل مع ان اللفظ لم يتعل في اللغة في معنيين ليس
 بينهما مناسبة ولا جامع فيسبب كثر فمعون الاشتراك العقلي واما
 الجواز بل حقيقة فيندفع على فرض امكانه ووقوعه النادرة واختلفوا

اصل في سائر اقسام
 اصل في الاشتراك

بلا فائدة

في جوارز يستعمل في اكثر من معنى احد على افعال الشما الجوارز
 في غير الفرد ورايهما الجوارز في غير الانبات ثم من الجوارز من جوارز
 حقيقة ومنهم من جوارز جوارزا ومنهم من جوارز المفرد جوارزا في
 حقيقة ومن المعنيين من منبعا جهتها او منهم من منبعا جهتها
 وقد يقال ان النزاع انما هو في اكل الجمع بين المعنيين فان ارد
 امكان الجمع في الارادة فلا حاجة الى هذا القيد فخرج مما لا يمكن
 فيه ذلك بالفرض البداية او في الاشتغال في الفاعل العقل لا ينافي
 الصحة اللغوية ثم استعمال المشترك في ازيد من معنى ان كان
 الاطلاقا المتقدمة او في اطلاق واحد بطريق العموم الجوهري او
 المنطقي او الاستغناء في كل على سبيل التحيز فهو خارج عن النزاع
 او الاستغناء على ان يكون كل معنى جوارزا ومورد اللفظ في انبئات
 فهو محل النزاع ثم في كون اللفظ المفرد موضوعا للمعنى مع الوحدة
 او للمعنى المقيد بالوحدة كما يحتمل تنزيل كلام لم على الاخير والمعنى
 اللا بشرط كما عليه سلطان العلماء ومعه الاصل الاعتباري
 ان اعتبار المعنى بشرط اطلاقه كما زعم الفاضل القاسمي
 ذهب السلطان ورده وليس كما توهم او هو
 موضوع بالوضع الشخصي للمعنى اللا بشرط وبالوحي للمعنى

بالوحدة اولاً من الرقعة كما هو مقتضى اصل التوقيف
وجودها مثل الجمع فيكون موصوفاً لما كان متفقاً للفظ
المعنى المطلق المتعدد المتفق لفظاً فيكون مثل زيد بن حبة وان
لم يأت في المسألة لا يشترط الاتفاق لفظاً ولا غير كما لم يكن
القرآن حقيقة باعتبار العلامة ومجازاً باعتبار المادة احتمالات
واما اداة التفسير فكونها لتفسير اللفظ وحده واحدة او غير
ما يراه من اللفظ او لفظاً بلفظ اللفظ او لفظاً باللفظ او لفظاً
للتباعد ثم ثمة النزاع في اصل المسند لفظاً في محله انما يقال
وعلى طبعه وفيما لو ورد في غير محل على لفظ مشترك مستعمل
اكثر من معنى سواء كان منقولاً باللفظ او المعنى او مشتركاً في الحال
وفي الآية الكريمين ان لم يتم ثم الاصل على قول السطاح
وما تلاه هو ان يكون الوجود مقتضى دفع المانع وكذا على الاول
الاخر ان التيقن بنوع العلاقة لا يقتضي الوجود والدوران
الاستغناء ثم انهم ذكروا في المقام ادلة ترجح قول المسند
لا يستبعد مجاز المطلق حقيقة لعدم الاستكفاف العربي لكنه
استعمال مرجوح لا يهمل رتبة الابقية
اختلفوا

اصل
في استعمال اللفظ
معينية الحقيقة والمجاز

اواخر

المجاز مجازاً او حقيقة ومجازاً لا مجازاً بنوع واحد من جهة اللفظ
والكلام في طرق استعماله في مجازي الكلام وضع المفرد وشدة
النسب او ما سبب الاصل من جهة المشترك ثم الحقيقة هو اللفظ
فيما وضع له سواء اريد الانتقال الى المجاز او المجاز الى اللفظ
في مجازاً وضع له سواء جازاً اداة الموضوع له معناه لا غير
اهل البيان التيقن به ما يشاء اداة الموضوع له معناه في رتبة
الاصول اعم من مجازي المجاز رتبة اهل البيان والكنية من جهة
والمستعمل في قولها وجه اللفظ استعمالاً في وضع له الانتقال الى غيره
فيكون من اقسام الحقيقة واللفظ استعمالاً في الحقيقة والمجاز
بما هو العموم استعمالاً في مجازي النزاع مما فيكون مجازاً اصولياً
واللفظ استعمالاً في مجازاً وضع له مع جواز اداة الموضوع له فيكون
احض من اهل المجاز اصولي ولازم المنع من استعمال اللفظ في
الحقيقة والمجاز اصولياً وبيننا في الكناية راس الا ان يقول
ما فيها من اقسام الحقيقة او يفرق بين المجاز والكنية باعتبار
لا حكمها ثم انهم اكثر واكثر الكلام في تحقيق الحق في الحان وكما يستبعد
المجاز حقيقة ومجازاً لا مجازاً لما في المشترك من مجازاً
يظهر جواز استعمال اللفظ في المجازين وعدمه لوحدة المسائط

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

الاصح وضع اللفظ للمفرد لا لغيره لان المعاني الكلية
يوصف بوجودها في الذهن ولا للمركب كما رتب كذا في التفسير
بين لا مصاديق له كما لعدم وجوده في ذلك للربا وروايات
والاصح في التسمية انما هو لا يضاف الا لغيره فيفسد
ولهذا يصح السلب بعد تعيين اللفظ ولم يكن بافتعال المصنوع
مضافا في الاحتمال انما استلزم الى الفحص على التعميم وتظهر التمهيد
في الخطية والتعريب وفي حصول الامتناع في الايمان بالمعقود
الاصح وضع اللفظ للاحوال النفس لا لغيره لان المعقود للبناء
والاستقرار واذم تارك الفحص لزوم كونها في الحال في السطة
بين الفاسد والعاقل في النسبة بين هذه المسند وما بقدرها
عموم من جهة التمهيد يظهر في لزوم الفحص في السببية المحصورة
اذا تعارضت العرف والعدم لم يكن له ان يدرج اصطلاحها
ولا قرينة على المراد به بل تاريخ ضد الطاب في تقديم اللغة
لا صانها تاجر العرف او العرف كما هو المشهور لا استواء او الوقف
وهو الاول وجه تقديم اللغة لان مرجع التعارض المتعارض العرف
الطابق والعرف السابق التعريب من ان يدرج نعم لو قال العرف
في اللغة كذا او في العرف كذا اعمل تقديم العرف اذا
تعارض

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

تعارض عرفت ان السؤال في تقديم عرفت ان السؤال
او بعد السؤال علم ان وافي عرفت ان وافي عرفت السؤال
ان وافي عرفت ان وافي عرفت ان وافي عرفت ان وافي عرفت ان
صواب السببية لان كلا من اللفظ والسؤال اما علم اصطلاح
الاخر وجعل فيهما عالمان وجعلان او مختلفان ثم السؤال
العالم باصطلاح اللفظ اما ان يعتقد بان اللفظ اللفظ
يعلم اصطلاحه او يعتقد عدم علمه او يشك ولا يترتب الى غير
ذلك من الاتفاق والمخرج في الكل بناء العرف او حكم العرف والعلم
كما لو كان السؤال جاهلا باصطلاح اللفظ لانه لا يدرج
حقا على اصطلاحه اطلاق اللفظ للموازين و
المعادير على الناقض الزائد سبب انما هو من باب التباين والتباين
وصحة السلب لزوم التسلسل لولاه فلا تخرج في الشرعيات
وان حصل التسلسل في العرفيات في الامور المجردة وذلك اما
لا حياطة او لا اصولا للفظية المشتق يطلق على ما
اخذ من شئ اخر بان كان له ما اخذ من الالفاظ ويدخل فيه
المصادر و على خصوص الاسماء المشتقة والكلام هنا في الاخير
فان علم ان وضع المشتق نوعي حذر من تعدد الالفاظ و لزوم

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

اصطلاح
في ان اللفظ لا يكون مفردا
للفظ الواحد بل هو مركب

المفعول العلة والعذر والواجب ان وضعه فبالقيد من القسم
 الستة المذكورة وبما كون الموضوع لعلها اصوليا سواء كان
 الموضوع علما اصوليا ام منطوقا وان الوضع عام في كل الموضوعات
 ثم ان يطبق ويراد به الماضي او الاستقبال او الحال او حال الشئ
 او القدر المشترك بين الاول والثاني او الثاني والثالث ثم
 المبدء اعلم من كليات او المكليات او الحروف والنسبة بين
 الاخرين عموما من وجه ثم ان استعماله في كل من الماضي والمستقبل
 يتصور على وجهين في الحال على وجهين وحمل النزاع من
 تلك الاستعمالات غير محذور والاصح فيه التوقف لقاعدة التوقف
 ان لم يكن في السلسلة قد يتيقن في كونه حقيقة والافضل ان يتوقف
 فيما عداها باصالة عدم الاشتراك في ثمة النزاع نظرا في كراهة القول
 تحت الشجرة المثمرة فيختلف الحال في رادة المثمرة فعلا او ملكة او نوعا
 وكذا في مثل استعمال سور الكحل الجوف وقد ذكرنا في استعمال
 المشتق فيما يقتضي عنه المبدء اقل الاكثر واطا لوال الكلام في
 نقصها وابطرها وادعى ان المشتق ينفذ للبدء لا على الصافي
 الذات بالمبدء وتطلب به كاشا ما كان من ودي بدليله
 زمان من الازمنة وذلك لتباعد ورو عدم صحة السلب العاق

الحق

الحق على انفراد الاسم من الفعل بان الاول لا يدل على الزمان فيها
 بخلاف الثاني وهذا الفرق النسبة لا قولهم اسم الفعل بمعنى الماضي
 كذا ويعني المستقبل كذا الاحتمال ان يكون المراد المضي المجازي ويغني
 الحقيقة فيما عدا ما ذكره لا يصل حذر من الاشتراك في عمل تباد
 والفرق بين المشتق ومن هيئة المشتق ليس الا التنبس بالمبدء
 لكن المبدء ان كان ما ليا استعماله التنبس به او ملكا فلكل وكذا
 لكن مقتضى القواعد اللغوية ان لا ينفذ المشتق الا الى المقادير العكسية
 والمؤلف لما من ان الراس لا يدل على التنبس بالمبدء ولا بالبيان
 المواد كالفرد في العلم وكما كمالها كليات لا ملكيات لكن في
 بعض المشتقات حصل النقل الى المؤلف كما في اغلب صيغ فعال
 في بعضها قد استعملت في المؤلف والملكة بحيث صارت مشتركة بين
 الاثنين او الاثنين كما في القاري فانه يراد منه الحال والملكة في
 اي منهما استعمل كان حقيقة لعدم صحة السلب فلا بد من الملاحظة
 الموارد مادة الامر حقيقة في طلب المستعمل
 علام لا لتباعد في حقيقة عدم صحة السلب في تبادر السلب العاق
 الطوقى كما ان تبادر القول اطلاق لعدم صحة السلب العاق
 بالثارة او المكتبة او في الروايات كما في الآية وكيفية صوابا للطلب

في مادة الامر

الايجاب للبتاد ودم ان رك في العلولا بعير قرينة على الايجاب
 كما هو ظاهر ولعمرة السلب عن الطلب المندى وكثير بريرة وفيه استوك
 ودليل انهم قال عن الدلالة ولولول لم يكافؤ ما هو مستعمله
 في مثل الثاني والفعل جاز لتبادر خصوص الطلب صحة
 السلب عن غيره ولعمرة الجامع القريب بين الطلب ومنها
 والاصل عدم الاشتراك للفظ ولذا اشتقاق واصناف الجمع و
 في الاخيرين تامل صبيغة افهم ما في معناه كما لم يبد
 واد الغائب واسماء الافعال مثل الجمل الجزية الواقعة مؤداة
 الى الانسان تحقيقه في الوجوب على الاصح اى في الطلب مع عدم
 الرضا بالترك على ان كان الطالب لم يستعيا ام لا لتبادر
 فيمكن مدلول الصيغة لم يطم من مدلول المادة وجميع الاكثرون
 على الوجوب بدم العبد اذ لم ينفذ بعد قول المولى اخذ من غير
 قرينة العلولا بعير قرينة اذ النسبة بينه وبين الوجوب معجم
 من وجه وبالدلالة الشريفة ما منعك الا تشيخ اذ لم يترك
 والمراد بالامر قوله نعم اجد والادام والاستفهام الخاري بكلم
 العقل والاصل عدم القرينة يوم الخطاب حالية وبقا ليست
 لبنا والعرف وتوهم كون الامر في مقام توهم الخطر فلا يفيد الوجوب

صبيغة الافهم
 ما في معناه

الا بالقرينة

الا بالقرينة فلا يتم الاستدلال فتم مع امكان ان يقال
 ان الامر لم يتعلق بنفس المخطور وجعل كلمة الاستفهام حقيقة في
 الامر من طلب المفهم للنفس والغير يفيد التبادر ولا ملازمة بين
 المادة والصبيغة في الحقيقة والمجاز وحمل الاستفهام على التقريري
 للتقريري الاعتبارية يدفعه كون الاخبار اى اقرع فاجعل قوله
 قلنا على النقل بالمعنى بعيد عن الف لئلا يهرل حكم العقار واحتمال
 اختلاف عرفنا مع حرف الملاكة دفعه بالاصح وان كان سنا
 انما هو في خطاب المشير لا الملاكة بالاية الشريفة فليخذه الذين
 يخالفون من امر ان تصنيفهم فتنه او يصيبهم عذاب الجحيم فان
 تهديهم كما ان الامر دليل الوجوب والصبيغة الجردة يصدق عليها الامر عرفا
 واردة الوجوب سبغا قوله فليخذه كاستفهام من السياق فلا دور
 بل لا يعقل كون الامر بالخذري في خصوص المقام مذ بالذلة لهما على ان
 مخالفة كل امر فتملة للعدا الى فروى بل الوقف من مادة الخذري
 يعظم الوجوب في لغو الوجوب والى اريد من الامر به الا يشا وتوهم ان الجنا
 الخذري لوضع الفز لولم لا يشتركا الا بين الوجوب والى يدفعه انه لا
 ابراء عند الدوران وكون التعاقب كوف الجوا لا يلزم التفتيح من الجنا

من باب حمل المندوب على الواجب على حكم خلاف المتبادر وقوله
 عن امره بقرينة الوقوع بعد التسليم قبل تبادر منه العموم البدلي
 ولا يستقر كون الالية قرينة على ارادة الوجوب من الاداء المثل
 ويتم الامر في وضع الملاحقة بالاجماع المركب كما في اداء غيره المندوب
 ورسوله وتوهم ان التأسيس في الالية او ان التأسيس في الاداء
 للوجوب يمنع من ثبوت القاعدة بل لو ثبت لم تكافؤ ما سبق
 وبالية الشريعة اذ قبل لخصر كقول الايركعون فان لم يتفلسف
 السياق فيهم على الملاحقة والكفار مكلفون بالفروع والاستدلال
 على عدمه بالسفاه والكيف لا يوافق واداءه اوجبه الزكوع
 على مطلق الاطاعة خلاف الظاهر كاحتمال كون الذم للتمكيد
 مع امكان الذم من جهتين وتوهم عدم ثبوت الحقيقة الشرعية
 للزكوع مدفعه او لا يثبتونها واما بان المعنى الشرعي او الملاحقة
 بعد تقدير اللغة واداءه سائر الاقوال مدفعه
 بعد اختياره المتأخر جعل الامر في الذم في جوف الالية من الملاحقة
 الرجاء المساوي اعتما لها لا مبال في الحقيقة ككثرة استعماله
 فيه في عرفهم فاستشكل في اثبات الوجوب بحدود منهم
 وفيه منع الكثرة الى حد صيرورة فيه من الملاحقة المشهورة

الامر بما في البيان في قوله
 الملاحقة بالنسبة اليها كقول
 السيد ميرزا محمد في قوله
 في هذه الآية بالاجماع على
 سميح في زيار

بجملته
 في الملاحقة المشهورة

الذي هو

الذي هو ثلث الدرجات الخمس المقصورة في استعمال اللفظ
 في معناه المجازي الى ان يصل الى حد النقل بل الكثرة انما هي في
 خصوص الاداء الشرعية بل كثرتها انما حصلت من استعمال
 مجموع الالتماس فلا يثبت مراده مع ان استعماله في الذم
 بادر من استعمال العام والمطلق في الخاص المعقود استعمال
 الفاظ العبادة في المعاني الشرعية فلم لا يتوقف فيها ولو في كل
 المجاز ونوعه ثم ان في امكان المجاز المشهور لا مدفعه
 لوقوع النقل التعيين والقدرة فثبت على سبيل ان القوة لكن في
 تقديم المجاز المشهور على الحقيقة كما عرفت بل يوسف او الحقيقة
 كما عرفت ابي حنيفة او الوقف كما عرفت وجهه اظهرنا الوقف
 فقامت لاجتهادنا فاعلم
 وعدم صحة السلب بناء على الوقف على ذلك ان لم يقع بعد
 علمه وان لم يبلغ الواسط اليه وعلازم الاول لو عاتبه على
 الفتح والافاق المسلمين على كون اداءه من جانبهم
 الا ان يكبر الاجتزاع من باب القرينة ودليل انهم ضعيف قسمة
 وتظهر الثرة في مقام التوكيد في الذم فيها لو نوصا القبي ثم
 بلغ بالسن مثلاً اوصى الظاهر ثم بلغ قبل خروج الوقت

في الامكان في الملاحقة المشهورة
 في الامكان في الملاحقة المشهورة
 في الامكان في الملاحقة المشهورة

لقد وجه جعل الملاحقة المشهورة
 الاول في الملاحقة المشهورة
 يكون الامر بالاداء او على ان
 بعد السبع

اصول عقيدة الخليل
في اصول عقيدة الخليل

هل الامر الوارد عقيب الخطر ولو بهما يعيد الوجوب
او التنبؤ او الاباحة الخاصة او العامة او يتبع ما قبل النهي
اذ اعلق الامر بزيادة العلم او لا بد من الوقف في حرمه وخرج
النسخ الى ان تقدم الخطر هو قرينة صارقة ام لا كثر اعم
في صارقة الشهرة والضمير الراجح الى بعض افراد العام او لا
الواقع عقيب الجمل وغيره من الضوارف التي لها جهة معينة
وافراد كثيرة مع خفاءه فاما قوله ان العلق الامر بنفس الخطر
والاصل فيه الوقف سواء جملنا عدم القرينة جزاء مقتضى علم
اللفظ على الحقيقة او وجودها ما لم نعلمه واما اجراء الاصل
بعدم ان الاصل عدم صارقة هذا الحادث او عدم الالتفات
اليه او ان الاصل الحقيقة لا يصحها بالظهور وان الاصل
في الاستعمال الحقيقة فلا وجه له فتأمل وان حق افادته الاباحة
العامة مطابقة وان العرف اطلاقه الى الاباحة الخاصة
للتبادر فقامت في محسوس لا قال ضعيفة
هل الامر بوجه المرة او التكرار او مشترك بينهما او للمهمة الخاصة
او لا بد من الوقف اقول نعم المرة قد يراد بها الجاد الفرد الواحد
وقد يراد بها الدفعة والنسبة بينهما عموم مطلق ثم هي اما
لا بد

اصول عقيدة الخليل
في اصول عقيدة الخليل
في اصول عقيدة الخليل

لا بشرط او بشرط لا تقييد او تعدد او التكرار ايضا يكون
تقييد او تعدد او المراد دلالة اللفظ على التكرار الابداني والى
التقييد بالامكان العقلي او الشرعي ثابتا من الخارج وتامة
اخذ في تقديره انه ان اتي بافاد من المهمة تدركها المرة التقييد
لا يتشال على تعدد المطلوب يكون بالاول متشالا وبثانيا متساويا
وعلى الالاب شرط والمهمة من حيث هي متشال بالفرد الاول تقييدا
امشاله بالفرد الزايد وجهان اظهرهما لعدم بل هو خاص للراية
للبدعة لانه لانه اللفظ او دفعه وكان المراد بالمرة الفرد الواحد
فعلى المرة التقييد لا امشال كذا على تعدد المطلوب في قلنا
بعدم جواز اجتماع الامر والنهي او قلنا بجوازه ولكن لم يعين المأمور
فيما يشترط تقييده وعلى المرة الالاب شرط والمهمة يكون كمال تعدد
المطلوب الى ان النهي هنا لا يشترط ويظهر الفرق بين النهيين
في البينة وجه او كان المراد بالمرة هو الدفعة فعلى المرة التقييدية
لا امشال لانه لانه اللفظ او دفعه قاعدة التشرع للمرة الفرد الواحد
وعلى تعدد المطلوب يعني الاشارة جواز اجتماع الامر والنهي في وقت
بالنقصية المتقدمة انفا وكذا على المرة الالاب شرط والمهمة لا اشارة
جواز اجتماع وعدمه ثم مقتضى الاصل العقلي متى دار الامر بين

اصول عقيدة الخليل
في اصول عقيدة الخليل

ثم الاصل في المسئلة عملا او لفظا فاهما او اجتهادا يظهر
محامرهما وفي بحث المرة هذا حاجة الى التكرار ثم الحق ان الامر
المورد موضوع للمهمة الخاصة للتبادر في فهم العرف للتأسيس
في قوله اصل حوله قد يستدل على الفور بالاستقراء او بقول
الحاجة ان الامر للحال ونعم الله سبحانه ببليل على ترك السجود
فروا بالتبادر وبان النهي يقيده الفور فلهذا لا يجزى الطلب
وبان الامر بالشيء يقتضيه النهي عن ضده والنهي عن الضد يستلزم
دوام الترك الملازم لدوام الفعل ولهم ادلة اخرى دالة على المراد
من الامر الفور وان لم تدل على ضده وهي آيات الاستباق في
المسئلة ولزم من الاغوايا بحمل لولاه وحمل الشغل ودفع الضرر
المختار ولزم من قواض الفرض غايل لولاه واجوبتها بعد التامل
ظاهرة ثم الحق في الدوام الوضعية ارادة الفور العرفي المختلف
بحسب المقامات سمعة وصيغا تقييده او تعدد اوله وشكنا
الوقف على التعدد وفي الدوام الشرعي لا يجوز التاخير لاداء
الى حد التهاون وان ظن بالتمكن في الحكم المقعدة العقلية
الاصح ان القضاة فرض جديد لا يلاما لاول الالاب
معنوم الزمان ان كان جهة وان حق عدم جيبه لكن يفيهم العرف
بما نرى

اصول عقيدة الخليل
في اصول عقيدة الخليل

في مثل صمم تقييد اي كون الزمان جزءا المطلوب و
التمسك للقول الثاني بان المتبادر من مثل صمم تقييد كون ذكر
الوقت من باب ذكر احد الافراد او ان المتبادر تعدد المطلوب
او ان الاصل مع الشك في التقييد والتعدد هو الاخير وان لا
مع الشك في كون الوقت جزءا ام فردا لا غير او بافتقار
لا يستلزم انفا المقيده ولو حكم الاصل مع الشك فيه او
بقوله للمعسور لا يسقط بالمعسور ادايته اربعين نفقا
لنوم يمكن ان يقال فيما ورد الاصل بقبضته في بعض الاحوال فلم
عدم قضاء اصله ان الوقف فيهم من ذلك تعدد المطلوب
فبني الى صور الشك من افرادها القسم بل الامر
بشيء على الاطلاق يقتضيه الجواب بالانتماء الى من المقدمات
مقطعة ام لا مقتضى السبب خاصة ام في الشرط الشرعي
خاصة ام الامر بالسبب عين الامر بالسبب وجه علم ان اولا
من حيث عدم تعلق وجه به بوجود شيء يفرض مطلق ومن حيث
وجه به بوجود شيء يفرض مقيدة وشروطه ان لم يكن الامر به
من جهة الامر بغيره ففقتي ولا غير ذلك وان امر به الاجل الطاعة
والا فتقيد فقتدي والا فتوصل وان تعلق به الخطر بالامر

التكرارين هو التقييدى للاستغناء البراءة او بين المرة الاولى
 او المهمة وبين المرة التقدمة هو المرة الاولى بشرط لا يصل
 البراءة او بين المرة التقييدية والابشرط او بينهما وبين المهمة
 الابشرط هو المرة التقييدية لاصل الشغل وكذا انفسا هو المرة الاولى
 واستخرج والاصل للفظ الفضا هي هو الوقت والابشرط هي هو
 الوضع للمهمة لانه لا يخلو عن الوضع لغيرنا الا ان يمنع جريان هذا
 الاصل في اعتبارها ثم لا يظهر كونه للمهمة للتبادر وطريقة الفهم
 ولو تمك الفاعل بالاشارة كى كان حسن الاستفهام
 دليل الاحتمال والاحتمال دليل الجاهل والجاهل دليل الاشارة
 له فهاه يمنح المقدمة الاولى ان اراد الاصل المساوي ومنع
 الثانية ان اراد مطلق الاحتمال مع منع الثالثة مع ليس سائر
 الاقوال المتقدمة عليه بل الامر بالمجد للضرورة واشتركت في
 وبين جواز التراجع او للمهمة ام لا بد من الوقت اقل العلم ان
 بالمعنى الاضيق كان الوجه فيه مرضيقا من جهة الرخصة والبراءة
 ومحدودا بوقت معين وبالمعنى الاعم ما ضاق من جهة الرخصة
 والموسع به بالمعنى الاضيق ما وسع من الجهتين المذكورتين بالمعنى
 الاعم ما وسع من جهة الاجزاء او الفور بالمعنى الاضيق ان يكون الشيء

في الفور والاضيق

لازم التعجيل وغير محدود بوقت في المعنى الاعم ان يكون الشيء
 لازم التعجيل وان كان محذورا ثم الفور بعبارة التقييدى هو
 لغز في علة التعجيل في الحقيقة او غير ذلك فيكون كلف
 المقامات والنسب بين المذكورات وانما بعد السامع الصواب
 وكذا الاصل في مسائل التدوير ان يتم ثمة القول بالمهمة جواز التراجع
 بدلالة اللفظ وثمة الاشارة كى بين الفور التقييدى وجواز التراجع
 من حيث لا تارة اللفظ عند عدم القرينة هو الوقت من حيث
 العمل ان كان اجماع على في الثالث جواز التراجع والاعتماد على
 علما بالاصلين وان لم يكن الايمان بالفعلي في وقت الفوتعين
 التقييدى وبين الفور التقييدى وجواز التراجع جواز التراجع و
 ثمة الوقت كالاشارة كى ثمة بين القول بالفور والقول بعدم
 الفور وانما بين القول بالفور المستفاد من الصيغة ومن الخارج
 التقييدى على الاول لعدم المطلوب على الاخر وفيه نظر واضع يمكن
 فرض الثمة عند التعارض وبين الفور المستفاد من الدليل
 الشرعي او العقل المستقل حصول التعارض عند دلالة دليل
 خارجي على التوقيت بوقت موسع على الاول لا ان يخرج من
 العقل المستقل السبق حصول الاثم بنفسه لساخنة وعدمه

اصالة فاصلي لا تقضي وقد ينقسم ايضا الى الشرطي وغيره
وفي تفسيره وجهان وعليك بخلافه المستحب في حقني
الاصول العقلية والعينية في صور الدوران بين تلك الاقسام
او بين كون الواجب بقيد بامر فام توصلها بامر فام في حقين
مستقلين ام مرتبطين شيئا بشيئا في امر باختيار المقدمة
بالكسرة تطلق على مقدمة اليقين في مقدمة الكتاب في توقف
عليه شي سببا او فرعا او شرط او قد يبالغ في كل من السبب
والشرط والمناخ اما عقلي او شرعي او عادي والبراهين اما في
جعل في المقدمة اما مقدمة وجوب الشيء او مقدمة وجوده
او وجوده تحت وجود العلم به والنسبة بين مقدمة الوجوب
والوجود عموم من وجه ثم هي اما فعلية واما تركية فمن دلالة
اللفظ على تمام المراد من حيث انه تمام المراد مطابقة وعلى
جزئه الضمني كالتضمن وعلى الخارج اللازم من حيث الخارج
لازم الزام والادلة العقلية والثانية بتعيينه والثالثة ما بين
بالمعنى الاخص او الامم والاشياء اما لفظية او عقلية والاشياء
التي يكون المستفاد فيها متعينا كالاستفادة او مستفاد ثم
المراد في محل النزاع من المقدمة ما كانت مقدورة لا غير المقدورة

كلية

كذلك في قول مقدمة بسبب عدم القدرة عليها من فعل المكلف
وسبب اختياره بالمرّة باختياره وجهان ولا فرق على الصحيح في قول
المقدورة بين الدافعة والارادة العلمية والتركية والسببية
وعنه اذا ما امرها مستقلا ام لا وما كان وجوب ذي المقدمة
فيما تاتى به دليل لفظي ام لبي من الوجوب علم من التوصل
واما المراد من الوجوب فقيه وجوه اظهرها كون النزاع في تحقق
العقاب على ترك ذي المقدمة عند ترك المقدمة وفيه عند في نظر
واما ثمة النزاع فقد تعرض في الحق العداية عند ترك المقدمة
وفي جوابنا جميع الامور العينية وعدمه وفي رتبة اربعة الوجوب
وفي لغة العقاب وحده وفي لغة التواب وفي النذر
وشبهه والمقابل فيها مجال واما الاصل فعدم وجوب المقدمة
باجتماع لانه اذا قلنا من التوقف ان جعلنا الامر بالسبب عين
الامر بالسبب في لغة الاصل والاشياء اذا عرفت ذلك فالحق
ان المكلف يستحق العقاب على ترك ذي المقدمة عند ترك الفعلية
وهو معاقب على الترك حقيقة وحكما لبناء العقل والقوة العلية
وليس لباقي الاقوال ما يعتمد عليه بل الامر بالشيء
يقضي المنهي عن صفة ام لا والفرق بين هذه المسئلة وباعتبارها

اصالة
فانقضت الامور من غير

عموم من وجه بحسب الاقوال المتقدمة او المحتملة في الضد الذي هو الشيء
 الوجودي المتناهي في نفسه قد يطلق على الوجود او الوجودية وعلى
 الضد العام اي الكيف او كونه المخصوص بحد احد الوجودات
 لا بعينه وقد يتوهم ان مرجعها واحد وعلى الضد العام اي الكيف او
 تركبها موزون وكلها حقيقة الا ان الفرق في كونها موزوناً غير موزون
 وعلاوة على انما الكلية وبخبرية فيكون لها زوايا اولئك فيكون
 استعارته او المجاورة على بعد في مع امكان اجتماعها على
 وعلى النزاع مطلق الضد والمماورد على الاصح اعلم ان اذا كان الضد
 والمماورد به محسوس او متحققين او مختلفين كما يستشهد به
 استدلالهم كون نزاعهم اعم من اللفظي ثم ان تركب
 الضد مقدمة لفعل الضد لا افراد من المجال اجتماع الشيء
 مع ما ينافيه دون العكس سواء قلنا ببقاء الاكوان وعدم
 اجتماعها في الوجود ثم لم نل كفاية وجودها في الصواب
 في استناد التركيب اليه فيكون المقارنة انما هي وان لم يكن
 جواز اختلاف المتنازعين في الحكم التفصيل بين الاحكام لا
 الاقلام ولا اطلاق الحكم باحد الطرفين فان لم يكن الاشتغال
 كان يكون احد هما واجبا والاخر مأكوما او احدهما مستحبا

والاخر مأكوما او احدهما مستحبا او محتملا في الاكوان في الصور التي
 الاخر والليل على ما ذكره حكم القوة العاقلة نعم لو كان الامتناع
 والمنازعة ناشتا عن قدرة المكلف واختياره فمستبعد عليه
 الامتناع بالاختيار جاز الاختلاف في معناه في ترك الزنا
 في حق شراب الخمر اختيارا جازكون ترك الزنا واجبا والعكس
 هو اما من هنا فمقتضى الكيفية الجارية معللة في احد الطرفين
 بعدم اختلاف المتنازعين حكما فانه فاسد بكلما تقر به كمال
 بالمقدمة ثم ان الضد العام اربعة العينية والتميز والالتزام
 اللفظي العقلي الذي هو وفاقي صبي من الرقبي واسناد
 الاكوان المطلق اليه سهو واقوال الخاص سبعة الاربعة وعدم
 الاخر بالعدم وعدم مقدمية ترك الضد لفعل الاخر ولازمه
 الاكوان المطلق واقضا، انتهى التبعي والظرفية النزاع في كل
 التذرع والظواهر وفيها نظر وتفصيل بالنسبة الى الامر بين ال
 هما قطعان ام ظهران ام مختلفان والتميز انما يتم في بعض هذه
 الصور بضميمة مقدمة خارجية ثم القول بان الاختلاف في الامر
 من هذه الخاص لفظا تعينا او الزنا ما خلفت اصل من
 جهته اصله البرائة عن الاثم كما حصل في فعل الضد واصلته صحة

اصل
 في موضوع العلم في الشرط

واضح وان كان مع النافين لذهاب الجنس بهاب فصل لوحدة
 وجودها بل يجوز الامر مع العلم بانها بشرط مطلق ام
 في خصوص الشرط الوجوبي الشرطي ام لا مطلقا او على النزاع
 الشرط الوجوبي به كانت مقدمة للوجود ايضا لا وفيها لم يكن
 الامر جازلا والاصل مع الجواز لاصالة الامكان واما ان كان في
 المستند فمقتضى انه ان كان النزاع في صحة الامر كقضية من العلم
 بانها بشرط الوجوب فالقبح مع المانع هذا من التسفد
 التكليف بما لا يطاق او في جواز التكليف التوطين على حقيقة
 فالقبح مع الجواز به صحة لغيره وقوة عرفه فانه حقيقة
 او على كونه جازا في جوازه بانها مأكوما وعدم جواز لغيره
 من تأخير البيان عن وقت الحاجة او في صحة التكليف التوطين
 استراجه التجيزي كما ان الظاهر انه محل نزاعهم على التكليف
 في الواقع بنفس الفعل المفقود بشرط وجوبه فالقبح مع المانع
 هذا من التكليف باج وهو في الصغرى اي في ان التكليف
 مجبوز في الإرادة حتى يكون الامر بالفعل عند تمامه من ان لا يحرث
 العلم بانها بشرط الوجوب هو محتمل فيكون من بالشرط
 مع العلم بانها بشرط الوجوب فالقبح مع العلم بانها لا يحرث من

الضد الناشئة عن اطلاق العرب واصلته بوقعية الالفاظ
 مع التامة باصله عدم التوافق التام مع الضد هكذا في كل
 الاصول بالنسبة الى الاقوال الاخرى الا ان الظاهر ان الامر النهائي في الضد
 العام عند كونه وجودا ولفظا لكن التزاما باللفظ الامر للمباذرة
 اما الضد الخاص فلا يقتضي الامر النهائي عنه لا يتبع لان تركب
 الضد مقدمة لفعل هذه كما هو مقدمة الواجب اجبية تبعا
 ولقد حصل لها جمل غرائب كثيرة استمرنا فيها كثيرا في
 فراجع اذا اوجب الشرع شيئا ثم نسخ وجوبه فلهذا
 يجوز ان لا وجهان بل وجوه واقوال والنزاع من حيث المنسخ
 في الحكم التكليفي الوجوبي ومن حيث النسخ فيما اذا نسخ الشارع
 المهيمنة الترتيبية او الفصل وكان النسخ غير مثبت حكمه
 ومن حيث الدلالة فيما اذا كان الدليل الدال على المنسخ
 على وجوبه بحيث لا ينافي النسخ لزوم البيان به ومن حيث الحكم
 الباقي يجوز الاستفاد من الامر تبعا ثم كون النزاع في الالاف
 اللفظية او العقلية او بما وجوه وهل هو فيما كان النسخ و
 المنسخ لفظي ام لبياني ام مختلفين فاحتمالات اقربا من
 النزاع باللفظيين ولم ادر للنزاع فائدة مهمة والاصل في المسئلة

اصل
 في موضوع العلم في الشرط

بالمستتب الذي هو الكل دون سببه الذي هو الفرد مستزيم
 انما للتكليف بالشيء او لتفصيل الحاصل او لهما معا مضافا الى ان
 موضوع الفقه فعل المكلف والكل خطاب الله تعالى المتعلق بفعل
 المكلف والمكب كالكل ليس فعل المكلف بل اثر فعله
 فما يمكن تفريق الحكم به فحين ان الحكم الفرد موجودا ان يوجد وحده
 لا احدهما سبب للاخر فكلاهما من فعل المكلف بلا واسطة
 مع التقضي بالواجبات المطلقة بالنسبة الى مشروطها الوجودية فانه
 مستزيم انما للتكليف بالشيء او لا فلابد ان يكون له مشروطا
 او لا مع ان الامر بالمستتب حال عدم التبع لا بشرط عدمه
 وان المقدور به واسطة تفقد وان الافعال التوليدية بفعل شخص
 حقيقة وان موضوع الفقه فعل المكلف ولو كان بالواسطة
 واما ان احسن والقيح بالوجود والاعتبار است ولا ضرورة لتعلق
 الحكم بالفرد او العنصر فحين ان الطلاق القول بالوجود فاسد
 كما استعرف في الادلة العقلية سلم انه لا دليل على بطلانه
 لكن لا دليل على صحته ايضاً فهو خبطا هو اللفظ نعم لو لم يكن لفظ
 في البين فالمرجع في مقام الثمرات الاصول الفقاهية
 سلمنا صحة كنه من جملة الاعتبارات المحتسنة العلم والكل

دهان

وقد عرفت ان اعتقاد العقلاء ان المطلوب هو الطبيعي قائل
 سلمنا كنه لا دليل على اشتراط كون العنصر في نفس المأمور به كما
 قائل نعم يفرق فيما ذكر بين الامر وسائر الاحكام نعم في الابطاح
 والواجب انهم لا يستغراق ولا بين التكليفات والاشياء كنه
 يقوم في الامر سر بيان الحكم في جميع الافراد بل الامر يقتضي
 الاجزاء ام لا وجهان والاجزاء الغائية كنهية واصطلاحاً مما قد يعرف
 بانها اسقاط القضاة اي مطلق التمسك ولو كانت اذ بانها سقاط
 التعبد بالماور به اي في الجملة بخلاف الاول فان المراد منه الاقطار
 المطلق ثم المراد بقوله ثم يقتصر الاجزاء بل هو ان الامر يقتصر سقوط
 التعبد به ثانياً فيكون عدم الاقضاء انه يدل على عدم سقوط التعبد
 به معتمداً او في الجملة او لا يدل على السقوط وان الامر لا يقتصر الاثبات
 بالماور به ثانياً اي لا يدل على لزوم الاثبات به ثانياً وعدم الاقضاء
 صح اقتضائه الاثبات بالفعل ثانياً معتمداً في الجملة وان الامر يدل على
 عدم صحة الامر به ثانياً وعدم الاقضاء انه يدل على صحة الامر
 به ثانياً ولا يدل على احد الطرفين ووجه الظاهر الاول مراد
 ان يدل على عدم السقوط في الجملة ثم ان المأمور به اما واعي
 اختيارياً كالصلوة بالطهارة المائية او واعي اضطراري

وهو احد ذلك عرفاً
 من الخطابات
 هذا المصنف
 اصل
 في الاجزاء

كالصلاة تبيح اوطا هري شرعي كما في العمل بالاستصحاب او
 طاهري عقل كتحليل التماس في الصلوة بمعتقد ولا نزاع
 في اتفاق الاجزاء في الاول عظم اتفاقا ولا في سائر الاقسام
 قبل كشف الفاد او التمكن من المبدأ بل فيها بعدا حدهما
 ثم في كون النزاع في الدلالة العقلية ام العقلية ام الاصل وفي الامر
 المنطقي او الاصل وجوه تظهر من طي الادلة ثم انه يجوز اجتماع كل من
 القول بالاجزاء وعدم مدح القول بالمرء والتمسك بالطبيعة كما هو
 واضح بل القول بالتمسك الجري حتى في الواقع والظاهري كخلاف
 مسئلة الاجزاء والنسبة بين هذا النزاع ونزاع تبعية اعضا
 للداء عزم من وجه وفي مادة اجتماع التزا عين يكون نسبة
 بين القول بكل من الاجزاء وعدم مدح كل من قول كون اعضا
 بالقرن الاول او بجسده عموما من وجه ثم الاصل في المسئلة
 من حيث اللفظ والعمل واضح لمن تدبروا ما ذكر في المسئلة
 ففي الواقع الاضطرابي هو الاجزاء الاصل وبناء العقلاء
 وفهم العرف وكذا الظاهري الشرعي للاخيرين دون
 الظاهري العقل على الاصل وبناء العقلاء
 لا ريب ان النهي حقيقة في كسرة التبادر كما ان الامر
 هو

باب النواحي
 في اجتماع الامر والنهي

حقيقة في الوجوب والتمسك عدم جواز اجتماعهما وقيل يجوز
 وتنقيح البحث برسم مطالب الاقل متعلق الامر والنهي
 ان التماس اجتماع الامر والنهي من النوع والصفة جازما اجتماعهما
 خلاف البعض لا جرة به او شخصيا وجهه لم يجر اتفاقا ونقل الخلاف
 فيه فزعم قائل او شخصيا لا جهة فان كانت الجهتان متباينتين
 لم يجر لعدم امكان الامتثال بالخطا بين معا ومتباينتين متباينتين
 جزئيا فهو محل النزاع او متعلق الامر اعم من مقتضى احتمال سيجي
 او العكس لم يجر لجمع النهي الى الاستغراق لافرادي فيزعم
 التكليف بالخطا يجوز بالوافق الثاني اذا جمع المكلف
 بين نفس الامر والنهي بسوء اختياره كما لو دخل المكان المخصوص
 فكلف بالخروج وعدمه فهو خارج عن هذا النزاع مبين على مسئلة
 ان الامتناع بالاختيار بينا في الاختيار اعم ولا وجهي في النزاع
 ما اذا جمع المكلف فيه بين المأمور به والمنهي عنه او بين حسن
 الامر والنهي وكان سبب الجمع هو الامر بتوحيش المكلف من
 الامتثال بالخطا بين لكن في كون النزاع صفويا ام كبريا ام
 اعم وجوه الثالث الامر ما تعبدى او توصلى او فيه
 الجهتان مرتبطتين ام مستقلتين وعمل النزاع يعم الكل اذ

وجه امکان وجود الخلاف
 في

الكلام في جهة حصول الاشتغال لا سقوط الامر ويشهد بمقتضى
 باكتفاء قول السند انه بعد طبعها وعاصيا لم يمتى الامر الذي
 التراجع الامر انما يكون في وقتي والتميز ما كان في وقتي
 وكل من الامر بعبادة ما عيني او غيرتي ثم الامر انفسى او
 مقدي شري او عقلي فتلك ثمانية واربعون لا
 يدخل في محل هذا النزاع الاستسنة منها في الجدة هي مضروب
 الامر النفسى والمقدي شري حيا وعقليا في الامر اثنتين
 العينية وكون الامر بخير ما هو النهي عينيا الخا صر الوصف
 اما لازم ان مقوم للمهمة او الشخص او المقارن ودخول الامر
 في محل النزاع معلوم من تسليمه بمثل صل ولا تعصب وفي
 الاولين وجهان اظهرهما عندي وهو لهما في النزاع لغوم
 العنوان بل الدليل ثم النزاع في الدلالة العقلية وفي
 المسئلة الانية في الدلالة اللفظية والمراد من الجواز في الاشاع
 الداني او القبح العقلي لا الاطلاقات الاخر كما هو واضح فمن
 تدبر السكاس من قبل لازم الجواز عقلا صحة العبادة
 في ضمن الفرد المحرم مع الاثم ولازم المانع عقلا الفساد
 مع الاثم ويدفع الاول مكان القول بغير العرف التحصيل

الان

الان لا يلاحظ الجدية والثاني انه انما يتم اذا كان الامر فليسا
 والنهي قطعا وفي الظنين يرجع الى المراتب وهي قد تكون
 في جانب الامر فابن الف والظن الان يرجع النهي في باطل
 اشغل او بافتاق الى العيون على تقديم النهي او بتقديم دفع المضرة
 على جلب المنفعة او بالاستسقاء او بان دلالة النهي اقوى من
 دلالة الامر الذي النهي للاستغراق بدلالة لفظية والامر للطبيعة
 وفي الكثرة الوجوه نظروا اما القرء بين القول بالجواز عقلا لفظا
 لغوهم العرف التحصيل قطعه في امكان فرض القطع بين على
 مذهبه دون مذهب المانع عقلا السكاس منهم من
 منع الجواز عقلا ولفظا ومنهم من منع لفظا ومنهم من جواز الجمع
 عقلا ولفظا والاصل مع الجواز المطلق من حيث الامكان العقلي
 ومن حيث اللفظ لاصالة عدم التقييد والتحصيل من حيث العبر
 لان المانع ان اطرح الامر فقد عملنا بشغل او النهي فقد عملنا بالرفق
 او بما فقد عمل بهما فيما لم يكن مع التعارض فالعمل على الاصل
 اللفظ اذا عرفت ذلك فاعلم ان الحق الجواز عقلا في
 اجتماع المأمور به مع النهي عنه في العامين من وجه في الامر بين
 مع كون النهي عينيا متعلقا بالوصف المخالف كقولنا لا تعصب

سواء كان الواجب تعبد بام توصليها ام كمالا بقصد طاعت
 من الاصطناع عقلا ولفظا ولا بد ان لم يزل يقع نظره فان الشا ووجه
 وقد وقع في الشرع كثيرا منها كرهه العبادة كالصلوة في الحرام
 ولو قيل ان المراد بالكرهية فيها ليس المرجو فيه التحقيق بل كونهما
 اقل ثوابا قلنا ان محل النهي على هذا المعنى خلاف الظاهر سيما
 لكن ان اريد ان هذا الفرد اقل ثوابا من غيره من المباح وغيره
 فحينئذ لزم عدم الانعكاس مضافا الى ان ارادة الله تعالى ان
 نفس النهي يتبادر الى الاضمار على فرض صحة هذا الجواز فهو جاز
 بعيد لا قرينة عليه واقرب الجازات موجود وهو الكراهية للصلوة
 ولما ان النهي يستعمل في طلب الترك لكن الداعي لطلب
 الترك قلته الثواب فلا ريب ان مجرد قلته الثواب لا يصح كونه دينا
 على طلب الترك فربما هو قليل الثواب لم يزد الشارح
 بل سبب النهي وجه الفساد في المأني عنه ولو جسد الى
 ان هذا الالتم فيه لا بد له من سطر او في خصوص العبادة التركيه
 ان اريد ان هذا ثوابا من غيره في الجملة فحينئذ عدم الاطراء مضافا
 الى الوجهين الاخيرين في سابقه او من غير المعين وهو الطبيعة
 من حيث هي لا يؤول الى سبب الفعل متعلق الحكم بالافراد بان

الان

الحسن والقبح بالاعتبارات مضافا الى الوجهين الاخيرين في سابقه
 ولو قيل ان النهي في الترتيبات راجع الى امر خارج عن العبادة
 كغرض الرشاش كلف الترتيب بحكم الاستواء فتقدمه متعلق
 وخرج عن محل النزاع لا جبا عنه او لا بالتحقق كالاداء وثانيا
 بان مقتضى الاستسقاء عكس ما ذكره وثالثا بالفرق بين النهي
 بشي خارج عن العبادة وتعلقه بالعبادة لانه خارج عنها
 باناسلما ذلك لكن يكون النسبة بين المأمور به والنهي عنه
 تنزهها عما من وجه ويكون مثل ما نحن فيه وخامسا بان النهي
 اذا كان عن تقصير الرشاش لاعتن الصلوة فاما مطلق وان لم
 يكون في الصلوة فهو مستلزم كراهية التعرض وان لم يكن مصليا
 ولعدم كراهية الصلوة اذا لم يكن في معرض الرشاش في اما
 مقيدة بكونه في ضمن الصلوة فهو مستلزم للمعذور لا غير من
 المعذورين وما يقال هناك من انه لا يلزم اطراء العلة الشرعية
 فهو مضاف لتبعه الاحكام للاصناف فان المفروض انما ذكره
 عنه مستنبطه لا منصوصه ولو قيل ان كراهية العبادة عبارة
 عن حرجية ما بالاضافة الى حرجها لا جبا عنها باناسلما من
 الاعتراض الاول ثم لو راد من المرجو حصول منفعة فيها

لاجل كون فعلها موجبا لترك لا بد من لزم عليه مضافا الى ما ذكر
 ان متعلق الامر والشيء الترتيبي اما الطبيعي او الفرضي او متعلق
 الامر الطبيعي ومتعلق الشيء الفرضي والعكس لا يتصور الا في الثالث
 وهو المطلوب ولو قيل انه يلزم من الفرض في ترجيح الشايع
 في اتيان الواجب في ضمن الحرم وهو صحيح ولا يلزم ذلك في الجائز
 المكروه فلهذا فرض كل شيء بحسبه ومنها العبادات
 المشاهدة اجابة بالمعنى الاخص والواجبة المستحقة بعد فهم مقتضى
 المناط ومن ادلة الجواز بناء العقل في مثل مثال كخطا او
 الخطوات لانه لو لم يجز الاجتماع لما جاز التفرع به مع انه جائز فخطا
 مضافا الى وجود المقضى وهو تقدير المتعلق بتحقيقه وانقضاء
 المانع اذا المانع ان كان اجتماع امكن المتضادين او اجتماع
 المحبوس والمبغوض في محل واحد فقد عرفت بعد ذلك
 التكليف بان قد عرفت ان محل النزاع ما تملك المكلف فيه
 من الامتثال ومنه فاه الفرض فقد ظهر عدم المناقاة في الثالث
 لم يجز اتيان بالفرد الحرم بمجرد حكمه بحصول الامتثال بالكلية
 في ضمنه مضافا الى فهم العرف وان قام الدليل على خلافه
 كما مر نظيره في مسئلة تعلق الاحكام بالكميات ولو قيل ان

لونه

مقدمة الواجب واجبة والفرد الحرم لا يصير واجبا فافهم الامر
 المقدم في الفرد المباح فلا يجزى الكلي الموجود في ضمن الحرم
 فلا يجمع الامر والشيء فلهذا تخصيص الامر المقدم بالمباح لا يوجب
 تخصيص الامر الاصيل به والمفروض تعلق الحكم بالطبيعة مع
 ان مانع الاجتماع كيف يقول ان الفرد المباح واجبة هي
 مع ان رخصة العقل بان اتيان الفرد انما هي من جهة ايجاد الكلي
 في ضمنه لا الرخصة المطلقة حتى تنافي الحكم من جهة اخرى ولو قيل
 يلزم على الجواز العقاد الصلوة في الدار للمفوض به صحيح وبعد انعقاد
 وجب الاتمام فيلزم التكليف بان قد قلنا ان هذا الوجه كان
 بالعرض لاس من جهة اصل المسئلة من حيث هي بل هو خارج
 عن محل النزاع نعم يبقى الاعتراض بالتكليف بما لا يطاق
 فيما لا يدل من العبادات مشتركة كابين المجوزين والمبايعين
 ثم انك اذا احطت جبراما ذكرناه في الصورة المفروضة
 على استخراج الحكم في الوصف اللازم وفي الامر والاخص
 المطلقين وفي الجواز وعدمه من حيث اللفظ وان شئت
 البسط والتفصيل فلا حظ لنا في الجبر فاما قد استوفينا
 الكلام فيه اكل الاستيفاء وبلغنا فيه اقصى الغايات

نيل الشايع بالاجتهاد

اذا ثبت المكلف لاجتماع الامر والشيء بحيث لا
 يمكن الامتثال بهما معا كما لو دخل المكان الممنوع فقاموا
 بالخروج ومنه في وجود المكلفين معاً ام يبقى الابهام
 ويرتفع الاخر هذا من التكليف بما لا يطاق وجهان وعلى
 الاخير فلهذا اهم هو الامر والشيء الصالحان والامح ان الاستماع
 بالاختيار مع عدم بقا الاختيار ينفي الاختيار فخطا لا عقابا
 بحكم العقل ولا زمة ارتفاع احد الخطأين هنا واما من حيث
 الوقوع وترتب الاثر وعدمه فالمدار على الفراف الدالة
 الشرعية وعدمه اذا المكان العقلي لا يلزم الوقوع الشرعي
 واما الابهام من الامر والشيء فيختلف بعب العرف والمقاييس
 فلا حظ ولو قيل ان الكافر لما اسلم بعد الوقت سقط
 عنه القضاء ان لم يسلم بقي الامر بالقضاء وهو غير قادر عليه
 اسلم ام لم يسلم فكيف نقول ان الامتناع بالاختيار
 ينفي الاختيار فخطا قلنا ان الكافر اذا بلغ تعلق الاحكام
 الكلية ولما فوت الاداء فقد فوت التكليفين فيسقط العقاب
 فلهذا كل
 على النبي يدل على الفاعل مطلقا
 ام في العبادات دون المعاملات فيها شرعا لانه في

اصول الفقه

العبادات شرعا دون المعاملات مقام يدل على الصورة
 والنزاع فيها اذا ورد للعبادة والمعاملة جهة واحدة ثم ورد النبي
 عن بعض افراد المكلف او المكلف به والمراد من العبادة مضافا
 الامر اي ما يشترط فيه نية القرب من تلك الجهة لعموم الادلة
 ومن المعاملة مضافا الى الاخص هذا من التناقض فطالع من
 الصي هو المراد منها في بحث العبي والامر ومن الف والامر
 الثاني في وجه الاستغنى في اخر ثم في كون النزاع هنا وفي المسئلة
 السابقة في العالمين من وجه او في المطلقين او فيها وفي الدلالة
 اللفظية او العقلية او فيها وجه يبلغ مفردا سنة وملائين
 او جهما كون النزاع في المسئلة السابقة في العالمين من وجه
 في الدلالة العقلية وهنا في العالمين من وجه وفي المطلقين لكن
 في الدلالة اللفظية فتم انما بين التناقض في بحث المقام
 على حمل الاول على الاخير مطلقا كالحكم وهذا فهم هنا على احوال
 شتى تناقض يتبين بل تكرار في العنوان ايتم وقتي تفصي
 عنه بوجه ليس شئ منها بشئ ثم النبي المتعلق بالعبادة
 او المعاملة اما يتعلق بنفسه او بغيره او بشرا او بغيره
 الداخل او الخارج او بشئ مفارق متحد معها في الوجود او

الجماعة

غير متحدة ماعدا الاول من تلك الاقسام السبعة يرى فيه
تلك السبعة فترقى الى ثمانية وربعين فاستخرج امثلتها
وتقسم النزاع كل قسم منها من النفس والتوصيل
واللفظ والشيء فتألف الاصل في دون الشيء كما يظهر من الغمرة
التي ذكرها في بحث اقتضاء الامر الهني عن هذه وتخرجه
هذا النزاع ظاهري وان حصل في المسئلة عدم الدلالة على
الف ودلالة على الصحة لاصالة التوقيفية واصالة عدم تخصيص
والتيقيد واكثر فيها ان الهني عن النفس من العبادة
يدل الهني على فسادها فاعقلا بل ونظما لغرض
العرف والمعرف عن لزمه ان كان الهني لفقد الجواز في
القفا لا للنسب بل لفقد جواز خارج عن النزاع او ان
الموجود مع تعلق الهني بطريق التقييد كالتصديق مع قراءة الجواز
او بطريق تعلق الهني بما يؤيد مستقلا مع تعيين الحمل كل قوله
الغزمية في الصلوة او بدون تقييده كقوله لا تقراء الغزمية
بعد قوله اقرأ في الصلوة فالكلام فيه من جهة العقل
ما مضى في المسئلة السابقة ومن جهة اللفظ ان العرف
يعوم لا يشترط ان يفهم التقييد ايضا في القسمين الاولين

في النكاح

من الثلاثة وفي الهني عند شرط ضرورة تلك الاقسام و
يجري فيه تلك الاحكام في القسم الاخر اذا كان نفس
الشرط معاملة فلا يفهم الف ادعوا والمعرف عند وصفه
الخارج وما بعده من القسمين لاف دعوا مطلقا ولا
لفظا الا اذا كان بطريق التقييد او الاستقلال مع تعيين
الحمل ثم ان الهني للشيء والتوصيل لا يدلان على الف ادعوا
كما لا يدل الهني على الف وفي المعاملات حكم الحكم العرف
الا اذا كان المقضي لصحة المعاملة مخفرا فيها يكون مضادا للنسب
فيفسد للالهني بل لا ارتفاع المقضي نعم في المعاملات
الاصلية الغير التقييدية والتوصيلية من المعاملات يحكم بالف
بعد تعلق الهني لدليل خارج وهو الاستقراء وصحة ضرورة
ويسر ان لا يقال لا يعتمد عليه ثم لو شك في كونها
بعبادة ام معاملة ففي الحاق المشكوك بآيةها وجهان
عرف المنطوق والمفهوم بتعاريف
لا يسلّم شيء منها من التحلل في عكس او طرد او لزوم وط
احسنها ان المفهوم هو دلالة اللفظ ثانيا بطريق الادوية
او دلالة يكون محالما استفيد من اللفظ او لا بالمنطوق

في النكاح

ما عدا ذلك في برده عليه ودلالة الامر بالشيء على الهني عن
صدقه العام في المفهوم الخالف ليس مفهوما في الاصطلاح و
الحاصل ان المعيار في المفهوم والمنطوق اما وجود الموضوع
عدمه او وجوده كعدمه او وجودهما معا في المنطوق وفي
معا في المفهوم سواء وجد احداهما لم يوجد شيئا منها او وجد
معا في المنطوق وعدم وجودهما معا في المفهوم سواء وجد احداهما لم
يوجد شيئا منها او وجود احداهما في المنطوق وفقد جميعها في المفهوم
ولا يخرج شيئا منها عن المفهوم المنطوق الا في الدلالة اللفظية
او غير صريح كما في التاميم واما التخصيص فليس من الدلالة
اللفظية حتى تدخل في المنطوق او المفهوم ثم المنطوق الغير
الهرج على اقسام المدلول عليه بدلالة الاقتضاء او التبيين
والايجاب او الاشارة والاولى جعل دلالة الاشارة كالتيقيد
وفي جعل مثل اصل مرجح من المنطوق الهج او في الدلالة
وجهان ثم المفهوم اما موافق او مخالف في الاخير على اقسام
مفهوم الشرط والمضاد في المشتقات ومثل الوصف النفي
ومفهوم التقييد واكثر للقلب الزمان والعدد ثم انه لا يصح
ارادة المفهوم الخالف لعدم قيام القرينة على عدم ارادة المنطوق

في النكاح

لا انزاله لانه محال بعد تعلق المطابقة ولا مطابقة تجازية كما في
العرف وفي المفهوم الموافق وجهان
حجية مفهوم الشرط مطلق او في خصوص الاشياء او في خصوص
الشرع او دعواهما مطلق او لا علم ان الشرط حركة الصلوة
وقد يقال شرط الحجامة اذا اشتق الجمل بضمه ولم يدم و
بالكون لغيره لا لزام ولا التزام وفي عرفنا ما يتوقف عليه
وجود الشيء ولا يلزم من وجوده الوجود في العرف العام
يحمل كونه حقيقة في السبب وفي لزوم الشيء او في القدر
المشترك بينهما او في الشرط المصطلح عندنا كما هو الاصل
او في القدر المشترك بينه وبين السبب وهذا الظاهر وفي
عرف النكاح يطلق على ما عدا حرف الشرط في الجملة في مثل
ما عدا ان الوصلية وفيها لم يكن سببا بل عروفا مثل ان كان
هذا انما كان جوازنا وجهان ثم ان الرميبة التركيبية الهج
باداة الشرط قد تطلق ويراد بها التقييد او السبب او استلزام
وجود الاول لوجود الثاني او ذلك مع ارادة كشف اقتضاء
الثاني عن انتفاء الاول او يراد بها توقف الحكم بالجملة الثانية
على وجود الاول ثم لا ريب في عدم كون لفظ الشرط والشرط

في النكاح

الاصول على الشرع بل على الشرط الخوي في الدلالة اللفظية
اصلا لا كيفية ولا في الدلالة العقلية اعم من الكيفية والاسماء
المقتضية لغيرها وما اذا كان الجزاء اجزاء ام الشا وفي افادة
الهيئة التركيبية المفهوم وعدمها في افادة اداة الشرط ذلك
ثم مقتضى اصالة التوقف وعدم الوضع للمفهوم ان اعتبرنا
هذا الاصل واصالة البراءة فيما اذا كان المفهوم على الفاعل اصل
واصالة عدم التخصيص والقيود فيما اذا كان المفهوم محققا
او مقتضى الدليل معارض عدم دلالة اللفظ على المفهوم منها
الى اصالة الاشتراك المعنوي ثم احيى كيفية التبادر والدلالة
الترسمية والتدال على السببية والتعليل هو اداة الشرط لا الهيئة
التركيبية والدلالة العقلية مفقودة لا اصول الاربعية والشرط
في وجود المفهوم الى لفهم كون الفاعل في باكم المذموم
فلو قال ان اياكم زيد فلا يجوز تسميته لم مفهوم في الف
ثم ان لفظ المواد كلفظ الوجوب او وقعت جزاء الشرط فمفهومها
سلب لكم المذكور عن غير المنطوق سخي عينا وتخيير للتبادر
وكذا الهيئات ثم قد شرطوا في تسمية مفهوم الشرط عدم وجوده
مورد الغالب قد علقه بعض من عاصره بان التبادر انما هو

الغالب

المحتاج حكم الى التسمية والافراد الشايعة كقوله في الاذيان عند
الاطلاق فالشك في الذكر لا بد وان يكون شيئا آخر لا يقتضيه
الحكم بالغالب فيه نظر من وجهه فمفهومه والا وجهه ان يقال
ان ذلك لعدم فهم العرف المفهوم ثم كمالا يفهمون الوجوب
من الامور وحققت الخطر مع كونه موضوعا للوجوب في التسمية
ان اهل العرف يتركون التبادر من ذلك لعدم يفهمون من تلك
الجملة الواردة مورد الغالب الكلية في الوقوع فلا يفرق في انشاء
الشرط حتى يفهم انشاء الجزاء وكذا التعليل ثم تحتفظ بالانقلاب
المقامات لعل الغالب اعادة انشاء الكلمة في مقتضى السبي
ان ثمة وجود المفهوم نظرا فيما كان على الفاعل اصل معارض
مع دليل اخر ولا يكون ذلك من باب المطلق والمقتضى كما توهم
ولامة لن من حيث الفرض وعدمه ثم لا خلاف في ان مفهوم المفهوم
للمنطوق كلفا وما كانا فيه جهلان والاصح ان المعاني نقل ان لفظ
الموجود في المنطوق بعين تلك المعاني الواردة من تلك اللفظ
الى المفهوم مع تغيير كيف فهم من تلك اللفظ في كونكم بها
مستكمل فمفهوم وهذا يختلف بحسب الامثلة والمقامات
في تسمية مفهوم الوصف مطلق او اذا استفيد من الكلام

الوصف في
الوصف في
الوصف في

عليه القصد وعدمها مطلق او الوقف اقول في نظرية التسمية
الاصول مما سبق في الشرط وما حمل النزاع فمفهوم ان يكون مطلق
القيود حتى يفهم انكم او خصوص المشتق وان لم يكن مفهوما او الصفة
الخفية او قيد الموضوع وان كان جملة وهو الاظهر في مثل الصفة
الخفية جملة ومفردة وكوفي السائبة زكوة وقوة مما هو قيد لكم
ثم ان علم ارادة المفهوم او عدمها بقرينة خارجية والوقوف
حكم الوصف نعم في انشاءه بالهيئة لكنه لا يبيح رتبة التسمية
وليس للخصم ما يعول عليه ثم انهم في رفع التناقض المتوهم
بين قول المشهور بعدم تسمية الوصف وقولهم بوقوع الاتفاق
على حمل المطلق على المقيّد في المتباين ذكرنا وجوبا مثل ان
النزاع هنا فيما سوى المسبوق بالمطلق وان اكل الفاعل
او لم يقدم النفس على الفاعل عند الاتفاق وفي الكل كلام في
الاجسام ان يقال ان اكل الفاعل المفهوم ثم قوله في التسمية
زكوة هل هو انشاء الحكم على الوصف المتقابل من افراد
ذلك الموضوع او انشاءه من ذلك الموضوع عند انشاء ذلك
الوصف وان لم يصف بالوصف المتقابل او انشاءه من افراد
الوصف المتقابل ان لم يكن من افراد ذلك الموضوع او انشاءه

فمفهوم

عند انشاء ذلك الوصف من افراد ذلك الموضوع او غيره او انشاءه
على علم يصف به ذلك الوصف من افراد ذلك الموضوع انصف
بالوصف المتقابل ام لا وجوه او جهما لا غير للتبادر ثم ان كان
فاقد الوصف او لي حكم المنطوق في مفهوم كمالا مطلق واذا ورد
الوصف مورد الغالب ففي كون مفهوم الشرط وجهان
اظهرهما لعدم للعرف ثم في اشتراط المعاني المفهوم
والمندقوق تحام الموافقة احتمالا لان والاصح الرجوع الى المعيار
المقدم في الشرط ولازم اخذ المقامات في
دلالة اللفظ على دخول الغاية في المعنى او على عدم دخولها فيه
او الاول مع وحدة الجنس والثاني مع عدمها مطلقا او في
والاخر حمل للوقف في اصل الدلالة او في كيفية تسميته في جملة
مفهوم الغاية وعدم تسميته فاولان اعلم ان الغاية تطلق على الفاعل
وعلى المسافة وعلى النهاية والمرد منها الاخر وثمة النزاع الاول
تظهر في مثل الاية الشريفة واوليكم الى الدافق والثاني في مثل
قوله تعالى ولا تقربوا هذه حتى يظهر ان ثم اصل الاول عدم
الدلالة على الدخول لا على الخروج لتوقيفية اللفظ ولا اصل
البراءة ولو لم يكن المورد ولا صلا عدم التخصيص في التسمية

الوصف في
الوصف في
الوصف في

واصله عدم الازالة وعدم الوضع ان اعتبرناهما وكذا في الثاني
ثم نحن في النزاع الاول هو الوقف باللفظ الاول لا بما بعده
وجزاها المقامات بحسب القوانين متفاوتة ولم نجد موضعاً يعبر
منه عند نقده في المدخل او خروج او السكون لو قال الفصل
ان مع التماس لا بد من الادخال فقدم قلنا ان العقل ثبت
اللفظ بل هذا الدليل على خلاف مقصوده اول بل لا يتم عند
فقد ذي المقدم بل المقدم قد يقتضي الخروج بل قد يجري
ذلك مع افتدائهم ليس ان اداة الغاية كالتى وحسب
هل هي لبيان غاية الشيء كما ان كيف ايها الحق افتدائهم
في ذلك ففي مثل الامر بالعقل لا يفهم الا اول فلا دلالة في آية
الوضع على مقصود العائنه ونحن في النزاع الثاني ان ثبت
كامله المعظم بقدر عليه الا جماع للتباعد ودرهم الدال على
وجود حكم بقيد الغاية وانقائه ما بعده هو الازالة ام
الهيئته ام الدال على النفي الهيئته وعلى الاثبات الازالة ام
العكس وجوه اوجهها لا يفرق مفهوم اخرجها للتباعد
واسباب كثيرة منها كلمة انما تقع تقديم الموصوف كان من غير
الموصوف على الصفة كما انما في هذا فاعرف الصفة كما من غير الصفة

اصح
في مقام التمسك بالادام

الجزء

على الموصوف كما انما في هذا فاعرف الصفة كما من غير الصفة
المبتدأ بغير المقصد او ادخال اللام على المبتدأ لا في ذلك كما يظهر من
الصفة واللفظ والعدد والزمان والمكان فالجواز في الحكم العرف العام
اعلم ان العام يطلق على الحكم المنطوق وعلى الحكم المجزئ
بينه وبين الشيء هو ما من وجه بحسب المورد لا المقصد في العموم
يطلق على العموم الاحتمالي وعلى الشكوى على الاستغراق المستغنى
من اللفظ او العقل ثم انهم عرفوا العام المصطلح بتعاريف
الاصح انه اللفظ الموضوع للدلالة على استغراق اجزائه او جزئياته
او اجزائه جزئياته وهم مشترك معنوي بين هذه اللفظ لاصالة
عدم تعدد الوضع والتباعد ووجه السلب من خصوص المجزئ
او لا فرادى والقدر المشترك مطلق الدال على الاستغراق
وهل هو حقيقة في اللفظ الدال بالوضع على الاستغراق كما
هو في التعريف او في اللفظ الدال عليه بالوضع ام بغيره او في
الدال على الاستغراق باللفظ ام بغيره ليدخل مثل تركه الا
ستغراق وجهه ثم في كون دلالة العام على العموم مطابقة
ام تعين ام التزاما احتمالات واثبت ان المقامات مختلفة
الاصح ان العام صيغة خاصة بحيث يستعمل في

اصح
في مقام التمسك بالادام

اصح
في مقام التمسك بالادام

غيره كان مجازاً لوجه كثيرة اقسامها للتباعد ويعقده او يرويه
فقد بين ان الزعم ليس للشك ما يقتضي اليه
المجزئ يطلق على العهد الخارجي والذممي وجنس المجزئ وجنس
المفرد والاستغراق المجزئ او المجزئ او الافرادى وهو مجاز فيما
قد العهد الخارجي والاستغراق لوجه علامي المجزئ فيها و
حقيقة في الاستغراق اتفاقاً لوجه علامي حقيقة فيه
وفي كونه حقيقة في العهد الخارجي ايضاً مشتركاً بينه وبين الا
ستغراق لفظاً ام معنواً ام مجازاً فيه وجوه ثم المتبادر
في الاثبات الاستغراق المجزئ كقولك لاجل على تدبير
فما في النفي الافرادى ثم الدال هو الهيئته التركيبية لانه
ذو دلالتين وجميع المضاف كالمجزئ في الاطلاق والمقامات
المفرد المجزئ يطلق على الجنس والاستغراق العهد
الخارجي والذممي على ان المادة الموجودة عن التوافق موجودة
على الاصح لا محالة كما يظهر من بعض ذلك لا يصلح ان
وللتباعد دلالة المتبادر منها في ضمن التوافق وللتباعد دلالة
والموضوع له المادة هو الهيئته لا بشرط ظهور التوافق من
العائنه بوجهها صفتها للتباعد واما اخذ الوحدة في تعريف اسم
الجزئ

اصح
في مقام التمسك بالادام

اصح
في مقام التمسك بالادام

المجزئ في سبب جميع تعاريفه المقصودة ثم نحن ان المفرد المجزئ في
المجزئ للتباعد ولانه مقتضى الوضع الافرادى في جزئ المركب
الوضع المجزئ لا يفرق لاسد في العهد الخارجي ووجهان لانه
الاستغراق للتباعد وعدم اطراف الاستغراق ولانه ان كان
حقيقة خاصة فيه فانه يتبادر الخبر ويشترط كالفعل فيه ووجهان
لانه لا يصح او معنواً فانه اكثر العقيدة ببيان موكول للمفرد
ولا في العهد الذممي للتباعد وكذا اكثر المتقدم واما التمسك
اثبات عمومه في بعض الموارد ببيان اكثر فانه هذا الزعم فاهم
العرف العموم لا حاجة اليه ومع عدمه لا ينفص حضا في ما في
تقريره من القصور ويل هو قد دلالة ودلولة او ذواتين
ودلالتين ووجهان ثم الدال على الطبيعة هو المادة وعلى الربا
هل هو اللام او الهيئته التركيبية احتمالات ثم اللام موصوف يطلق
الاشارة كوضع المبهات فهي حقيقة فيها سواء اشير
بها الى الجنس او الفرد ثم لو استعمل المجزئ في الاستغراق او
العهد الذممي فكل اللام في مستغراق الاشارة ايضاً لا لا
الا غير فصل من صفة ام مستغراق وجهه
المضاف يستعمل في الوجه للتقدم وفي افادته العموم مطلق

اصح
في مقام التمسك بالادام

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

اوان كان مصداق لا مطلق اذ الراجح انه كالمفرد المجرى والدليل
المفرد المنون يطلق على العموم قال علي
فرد معين لا منتشر وعلى الجنس وهو مجاز في الاولين انما اقا
لشاذ فيهما وفي كونه حقيقة في الاخرين مشترك بينهما لفظا
ام معنى ام حقيقة في احدىهما خاصة وجه لكن لا شك في
كون التوئين للتمكن انما وجدته في الكليات اسماء الاجناس
فهو علامته بل بان الاغراب وتماثية الاسم وانما عدم توئين
التمكن مقابلة للتشكيك في ادهم التمكن بشرط لا مطلق التمكن
ثم المتبادر من مثل رجل المفرد المنتشر في كون الدال عليه هو
التوئين او التوئين اي الهيئته فيكون هذا دوال هي المادة
والتوئين والهيئته ومدلولات هي الطبيعة والتمكن والفرد
المنتشر وهما انفرادها الاخير للمبادر ولو استعمل في الجنس
فلا مجاز بل الهيئته حقت في الاستعمال
المنون كالمفرد المنون يستعمل في الاستغراق في جميع معني
او غير معين وفي جنس اجمع وهو مجاز في الاستغراق والجمع
المعين انفا قادي كونه حقيقة في الاخرين مشترك بينهما لفظا
ام معنى ام في احدىهما خاصة اصلا لا وتحت انه حقيقة في الجمع

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

المتكبر في علمه في المفرد المنون فحار او دليلا
ما يطلق عليه اجمع هو قوله ام اثنان ام خيرة ذلك اقول ان النجاة
جعلوا اقل جمع اكثر من عشرة واكثر ما فوف ذلك اقل جمع
القد ثلثة واكثر عشرة وحمل الكلام مصداق اجمع لا لفظ
ولا اجمع بمعنى اجمع واثنان الاول للمتبادر وصحة السلب
وعدم الاعتقاد والاصل وتفصيل النجاة يا باه العرف للمتبادر
قال ابن في ترك الاستعمال
في مقام جواب السؤال مع قيام الاحتمال فنزل منزلة العموم
في المعال عنه انهم ان حكايته في الاول في الطرق اليها احتمال
ك ما ثوب الاجمال سقط بها الاستدلال والفرق بينهما
كون الاول في المسبوق بالسؤال من حيث انه مسبوق
بالسؤال بخلاف الاخير اما الكلام في الاول فاعلم انه اذا كان
السؤال عارضا وكان الاجمال في عارض مراد ان كل علم
بعد علم السؤال بالواقعة فان كان المطلق الواقع في كل علم
حركا او تقدير اركا هو حمل الكلام متواظيا او متشككا بالتشكيك
البدوي حل على العموم بغير اشكال او مفرزا اجالا فلهذا كذا
لا مكان كون محل الكلام ذلك الموزع ان اراد من المطلق

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

من غير قرينة عليه جائزة عند العرف فلم ينزل الجواب
على العموم امكن مما لفظ الجواب للسؤال او مبين لعدم العلم
الجواب الفرد انما لعدم صحة ارادته بلا قرينة وان شككنا
في علمه فغنيته بالاصل ضلعي بما سبق فقامت فتة وان علمنا
فقد حكمنا بالاجمال حتى في المتواظي فان الكلام في انما هو من
حيث العلم لا الجمل لا التواظي والتشكيك بخلاف سبق احتمال
مما لفظ الجواب للسؤال فصار تفعي لكن في اظهر ان الاجمال لفظ
لعموم لا بسبب في صورة اجتماع علوم خمسة وهي علم كل من العلم في كبر
والعلم في الوفاء وعلم كل علم الاخر بالواقعة وعلم الامام بعلم التاك
بعلم الامام بالواقعة فتدبروا اذا كان السؤال عما يقع فمع
التواظي والتشكيك البدوي العموم اتفاقا لعموم العرف او
مبين لعدم حمل على الشائع لاحتمال مساواة الجواب للسؤال
بل لا يحتمل غيره او مفرزا اجالا فليفتي في قوله او عدمه او التفصيل
وجه واذا كان الشك لاجل عارض مراد ان كل علم
وقع لفظ مشترك في السؤال فان كان في البين اشهر و
اقرب حمل عليه ولا فان علم الامام بما وقع من المعاني او
مراد ان كل ما يقع من المعاني حكم بالاجمال لا فان علمنا

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

بان استعمال السب مل كان بلا قرينة معينة واجاب المتكلم
من دون علمه بالمراد حكما بالعموم في المعاني لكن مع الشك في
الاقرار بالقرينة المعينة يوم السؤال حكم بالاقتران للغة
المقدمة على الاصل فحكم بالاجمال اما الكلام في الثاني فاما من
جهة ان الفعل الصادر من المدعوم هل هو لازم الاتباع ام
لا فتدبروا داخل في باب التأسيس خارج عما نحن فيه واما من
جهة جواز التقدي عن تلك الواقعة الى غير ما حكاهي ما نحن فيه
فاكتفى عدم التقدي لعدم الدليل
صلوة في افادة التشبيه العموم مطم او ان لم يكن في البين
اظهر او الاجمال مطم او ان لم يكن اظهر اقول وقد يستدل على الاول
بدليل الحكم وهو ظاهر اقول ولكن ان كان اظهر حمل عليه
والانفي العموم ان كان المقام مقام البيان وان شكك في كون
المقام مقام البيان او الاجمال فالاول مع علمية البيان
والا فالاجمال عارض بظهور الحال في عموم المنزلة والبدلية
وقد قد المتعلق والامتنان
محقق بما حكاه كما نزل ام لعموم والغائبين ام لعموم والمعدومين اقول
اعلم انه اذا ثبت حكم لث فذا لا يصل اشنة كالفاسد والمعدوم

المتكبر في علمه
المتكبر في علمه
المتكبر في علمه

معد بالاجماع محققا ومنقولاً والنصوص وبنها العقل والاشارة
وبذلك انفع الاصل الاصل المحقق لعدم الاشتراك
في بعض الأمور وان ثبت حكم للنسب فالأصل مشترك
الامة بعد للمادة لا يفرقه مضافاً الى ان السنة دليل شرعي
والى الناسب وان ثبت حكم للمادة فلكل او ثبت لمحال
علم الناسب والعكس اقول ان ثبت لاجراء العبيد والعكس
كل ذلك لبناء العقل والاستقراء وظهور الاجماع في محل النزاع
في المراد من الخطب الشفاهي لا فيها وضع له الخطب الشفاهي
وفيما كان الخطب بجهالة مفرد او في حطب بات المكتبة بالسنة
ولا مثل الحديث القديم وفيما اشتمل على الخطب في بعضها كان
المحيط طبقاً من الموجود والمعدوم لا المعدوم المرفوع
اعلم ان الخطب لغة القاموس الكلام نحو العزوقه بطلق اصطفا
على الكلام الموجود الى الغير ولا يراد به حقيقة لغة في الكلام في القاموس
الكلام الى الغير كما روي في الحاضر مع القاموس في الخطب في
كونه حقيقة مع فقد بعض تلك العتود وجهان كما ان في اشتراط
كون الالقاء باللفظ ام بحيث يشتمل على الاشارة جهلاً
تقسم حقيقة في الخطب الى شخص الغير المعين بقول

المصنفين

المصنفين اعلم وانهم لعدم صحة السلب اما الخطب كما
لغتها برواها في خبري فيها اكثر جري في المادة وان لم يكن بين
المادة والالقاء ملازمة في الحقيقة والجماع ثم هذه المسئلة
لا يعتبر فيها الاولة الظنية الامنع استلزام الظن بالحكم الفرعي اما
الأصل فيها فهو اختصاص الخطب بالخاصة دون العامة ومنها
للتوقف والظهور واما ثمة النزاع فقد فرغنا من حصول اليقين
عند المعجم والاحكام عند المحققين بالخاصة في عدم لزوم الخاص
عن فهم الحاضر على الاول ولزومه على الثاني وفي وجوب صولة
الجمعة على الاول دون الاخير وفي الكل كلام اذا ظهر ذلك كما
فاضح عدم شمول الخطب بالمعدوم للأصلين السليمين المعارض
وقول المعجم فاسد فالعقل الدليل سواء جعل ذلك من باب تصدد
الخطب والنداء المستمر او من باب الكلام النفساني من باب
المكاتب والمراسيل ومن باب تاليف المؤلفين او من باب
شمول الخطب باللفظ للمعجمين القاموسيين او لولا او ما
لوجده من باب مشترك في الحكم رجع النزاع لفظي في شمول
الخطب للغائبين اتصالاً قريباً وقد عرفت ان الخطب تخص
كلها مدخولة مثل استدلال العلماء بتلك الخطب باتساع

الاغصان والامصار وان لو تضمن ما كان من على الشارع كلام
المعجم بذلك والسالي مفقود وان رسول المعدوم والكافر
واحد وان استجاب لبيك بعد قوله نعم يا ايها الذين
امنوا او استجاب لا شيء من الآيات رتب كذب بعد قوله
فبأجمع الادب كما نكذ بان ثمران مضافاً الى الآية الشريفة
ليست كما به ومن بلغ قوله نعم المالك الكتاب قوله نعم
فليبلغ الشاهد الغائب وضوء الضوء الى الآية في قول بعض
الايات في شأن المعدوم والنصوص الى ان علوم حطب بات
الكتاب التخصيص لغة بطلق القصر ومطلقاً
يعرف بأنه قصر العام على بعض ما يتبادر وينقص على مثل
الدرهم البيض اذا اراد به صنف خاص من الدرهم مثل عشرة
الاعانة وبمثل ان الانسان في خبر الآيات اهلها
وبمثل اكرم العلماء لانها ان جعلت الاسماء بعد الاخراج
وبمثل اشترت كجارية الاضيقها وبمثل هؤلاء الرجال اذا
خرج من البعض على بعض الوجوه ويمكن ان يعرف بأنه قصر
اللفظ الى الال على العموم الاستغراق في مطابقة الى لاسر يانيا
على بعض ما يتبادر له فقر القليل او حكماً الى حقيقة ام جارية

اصول التخصيص

ثم نقول المصطلح يقتضي لا يقتضي لاصالة ما خرا كادث و
التخصيص فمادة التخصيص لاقى الهمسات الالفاظ المحصورة في
احتمال ثم المحقق ان لم يستقل في الدلالة على القصر فتصل
والا فتصل في منه التخصيص في قول الاصحاب جواز
الى الواحد ومن الاكثر لزوم بقا الاكثر عليهم ايضاً جواز اشتداد
الاكثر فيلزمهم التفاضل وقد ثبت عنه بوجه ضيقه ثم نقل
النزاع كجواز اللغوي وفي دخول الاستثناء التخصيص في القوم
الجارية ومثل الجمع المعهود والمقصود التسخير الذي هو تخصيص
في الازمان وكل المجازاة وضماً راجعاً وتكوناً مطلقاً الفاظ
العموم اذا قلنا بوضوحها للموضوع في محل النزاع وجهان نعم
اطلاق العام على الواحد تعظيماً ليس من محل النزاع وفي
كفاية بقا الاكثر فقد برأ عند العالمين باشتراط بقا الاكثر
احتمالاً وكذا في استثناء العلم بقا الاكثر ام كفاية عدم
العلم بان الباقي اقل ثم يمكن ان يكون مرادهم بقا الاكثر
ام الا افرادهم بما هم ملاحظة العام في ذلك واما ثمة النزاع
فتظن انها اذا ورد خبر واحد محقق بالاكثرة فيها اذا دار بين
ارتحاب تخصيص الاكثر وسر الجازات الى الاصل الاصل لعدم

اصول التخصيص

المقام في

اللفظ

جواز تخصيص الكثرة اذا علاقت المقصورة هناك علاقة
المشبهة والعموم والخصوص والكل والجزء بناء على كون دلالة
العام على افرادة التخصيص وشي منها لا يثبت جواز اخراج المكثر
على فرض الشك في العلاقة الكلية والجزئية فلا تصور هنا
ان العام لا يمتنع ليس كلياً للأفاده اذا ظهرك فاعلم ان
الشيء على الجواز الواقع في هذا العرف في بعض المقامات في
صورة عدم العلم بعد المستثنى منه وان استنكار العرف
في مقام البقي عطف لفظي مع ان العرف لا يكون اذا كان السابق
جاءه غير محصورين عادة فاصل ثم انه على فرض جواز مخرج
عندي في مقام التعارض فالبا على الجواز بوجه ثمة بيننا
وبين المانعين في الاحكام الشرعية بالنسبة الى التخصيص
الواحد
في بيان الاستثناء بالعام من التخصيص
التقيدي فاعلم ان المستثنى ان ساوى المستثنى منه او زاد
عليه فالاستثناء يستغرق والا غير مستغرق فالوا ان
المستغرق لغواً فاقا وهذا يكمل عدم الجواز عطفاً او عدمه
لغة والآخرين معا واما غيره فالاستثناء الاقل من النصف
صحيح اتفاقاً وفيما عداه خلاف في احوال والتميز والاسلام

بوجه افاده شيئا
مكرر

استثناء التخصيص بالعام

التميز

في المستند اليه وحمل النزاع احوال اللفظي لكن في كون
النزاع في صحة الكلام او خصوص جهة الاستثناء وجهان ثم ان
جواز استثناء المكثر لما عداها فالا وقوع في الحكم التخصيص
ثم في كون اداة الاستثناء حقة حقيقة ام مجازاً لان ثم
في رفع التناقض الموردها ووجه اربعة اوجهها ارجحها
استنادين ظاهريين وواقع ومنه يظهر من سائر اقسام
التخصيص
في كون العام المخصص حقيقة مطم في جهة
سبيله فاعلم ان في المخصص الغير المستثنى فاعلم ان في اللفظي
خاصة ام ان خص بشرط او استثناء ام اذا كان السابق غير محصور
ام مجازاً مطم اقول في كون النزاع حقة بالفاظين بوضع الفاظ
للعوم فقط ام لغيرهم والفاظين بالاستشراك في الوضع للخصوص
وجه كاحتمال كون النزاع صفو بام كبر واما وجهها وكونه فيها
عدا الاستثناء او في الاعمال منه وفي لفظ العام او في الهمزة
التركيبية وتظهر التمه في جوازه الى الواحد على الحقيقة وفي
جهة العام المخصص وفي صورة المعارضة وفي الكل كلام
والاصل يختلف باختلاف محل النزاع والحق في نفس المستند
الرجوع الى العرف يختلف فيه المقامات

بوجه افاده شيئا
مكرر

استثناء التخصيص بالعام

بالجمل لا يثبت فيه في جهة اجماله وبالمبين جهة عند مشهور
الامامية بل بالتفاته كما على هذا فالبعض العام فالنقصيل
يدفعه الاصل والبناء وحمل العلماء
التخصيص من التخصيص عند المشهور للعلم الاجمالي بوجود المعصية
بقاعدة الشغل واصالة حرمة العمل بما وراء العلم وظهور اتفاق
الامامية عداً ما ذكرتم وكفى حصول الظن بعد منه يتبع مظانه
هذا من التكليف بالتحج اذا عطف التخصيص على ما كان
استثناء والمستثنى فرداً من المستثنى منه والعمومات كما يختلف
محمدة بالنوع اي في جهة الاخبار والاشياء كقوله اكرم العلماء
واضعهم واضعفهم الذي يرجع الى الكل او مختلف بالنوع كقوله اكرم
العلماء واضعفهم وكلهم كاتون الازيد يرجع الى الافراده لم يكن
فرداً منه كالفرد في هذا التفسير كقوله اكرم العلماء واضعفهم و
اضفهم الا يوم الجمعة او اكرم العلماء واضفهم وجعلهم خلعين الا
يوم الجمعة فالمداري في تلك الاربعة احوالكم نوعاً وافتلاً فما
وان كانت العمومات مفردة بان يكون التعدد في العمومات
انفسها فان كان المستثنى فرداً يرجع الى الافراده كذا فيكم مختلف
او غير ذلك فيكم ان اختلف الحكم والافعال اجمع او صفات وادخل

استثناء التخصيص بالعام

استثناء التخصيص بالعام

بوجه

بعض في الاخير او مشروط او غايية مع اكاد الاحكام نوعاً فاعلم
الجميع والافعال الاخير والدليل في الكل العرف فقد اودع عام
فانه فضول
اذا رجع التخصيص الى بعض احوال العلم
فخصه على احوال احوال اذ العرف متى قدم من التخصيص على حكم
بانه المراد من المرجع سواء كان المرجع حقيقة فيه ام مجازاً فاحتمال
الى بيان التخصيص حقيقة فيما كان المرجع حقيقة فيه مطم او بشرط
كونه مراداً او فيما كان مراداً من المرجع
الذي
على صدد الخطاب اما وقوع حادثة او سبق سؤال المسبوق
اما لا يستعمل في الدلالة لغة او عرفاً او ليدخل مع توبي
اكثر السؤل او كون الجواب بعض احوال او عام من محل السؤال
وغيره او من محل السؤال فقط كما في الجواب عن سبب بضاعته
والحق في القسم الاخير الذي هو محل كلامهم ان العبرة بعوم
اللفظ لا بخصوص السبب العرف لان يكون المقام خصوصية
فان رجع من جهة جهة كما في قوله خذ بما استمر من احوالكم
اتفقوا على جواز تخصيص العام بمفهوم الموافقة
وفي جوازه بمفهوم الخالف وجهان اوجهها ذلك للعرف كما
ان العرف يخص المستغرق بالعام بالمستغرق الاخص والمفهوم

استثناء التخصيص بالعام

في ان العبرة بعوم
المورد

استثناء التخصيص بالعام

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما
تفصيل كحاسب بالاجماع وانجز المتواتر لفظا او معنى
واصح الاقوال الخمسة جوازها بالواحد فذرا من زوم الحيا لفظ
القطعية لولاه ولطريقة الحرف ولكون ذاك سببا لا كثر لذلك
مرجحه بعد الدوران بين الطرفين اقول مصفا الى ما سببنا
في حجة الظن قد يعرف المصطلح بانما دول
على ما يسهل من حيث هي لا يقيد وصدده ولا كثره وقد يقال
انه مادل على شئ في جنسه فحرفه بما اخرج عن شئ
والشبهة بين الطرفين المقيدة علم من وجه وكذا بين المطلقين
بالمعنى الاضحا والمقيد بالمعنى الثاني ولو عرف
المطلق بانما احد الاربع اما الدال على الهيئة او على
الشئ في جنسه لكان اقرب الغوم
المستفاد من المطلق بدليا واستغنيا اما افرادتي
او تركبي والاصح ان من شرط جملة عليه التواطى وعدم
الورود ومورد بيان حكمه افرط لم يكن متواطيا لفرط الفرد
الشئ وفي كون الحكم على الشئ لاجل النقل والاشارة
اللفظي الموجب للحمل على اشهر المعنيين او الجاز المشهور ولا

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

لقد

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما
القدر المتيقن اول اجل كون الشبهة قرينة مفصلة التفصيل
بين اللغز الاجمالي فالراجح ومبين العدم فالاضحى وجه اولها
الاضحى للعرف الشك في كماله من غلبة الوجود
وقد يحصل من هيئة الاستعمال مع التعارض في تقدم ايها
وجهاان والمرجع العرف وهو الشك من موافق ظهور اللفظ
في الجميع او عدمه جزا المقصود او شرطه احتمالات اقربها اولها
كما يساعد العرف في شك في الزوايا الشك في الدال على
اذا ورد مطلق مقيد فليس حشا كما وصفت على حكم
فيها واختلافها كما وصفت على حكم واحد والاثبات المعنى فيها
والاختلاف كون الحكم فيها كما بانها باام غيرهما من الحكم
الشك في الهيئة او الوصفية والعلم بتاريخ الصدور والاحتمال بحدود
كثرة تزيده على ما عين والمعياري في الجميع من حيث حمل المطلق
على المقيد وعدمه فهم العرف والتبادر مالم يرد دليل خلاف
وفيما حمل عليه كجمل بياننا لا ناستحيا الا اذا ورد المقيد بعد
زمان حضور العمل بالمطلق
ما يحمل وجهين فصاعدا احتمالا مسويا وهو قد يكون نقدا
او تركا او تقريرا او قولا مفردا كما يتصور في المشترك

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللفظ في الفصل وفي مثل الضائر والمشارك المعنوي
والجواز المتعدد او مركبا بسبب اجماله من التركيب او من
المفردات النسبة بين الجمل المفرد والمركب عموم من وجه
وفي جواز صدور الجمل الذي من الشارح في مقام بيان الا
كلام وجهان اذا ورد جمل ومبين فلا حمل مع اختلاف
محلها او حكمها او سببها واذا اختلف المحل والبسبب متعلق
الحكم حمل الجمل على المبين كل ذلك للعرف واذا كان لللفظ
معنيين احدهما جمل والآخر مبين ولا قرينة في عمله على
اللفظ وجهان المبين ما انتهى دلالة سواء
كان مبتدئا بغيره او مبتدئا بغيره فولي او غلبي او تركبي
او تقريري وتوهم عدم جواز وقوع الفعل بيان لوجه عقلي
عليل عليل ولا يجوز ما يميز البيان عن وقت الحكم على
الاصح للسبب في جوازها عن وقت الخطا الى وقت الحكم على
كما هو المشهور ام لا مطام فيما عدا الشئ او فيما عدا الجمل اقول
الاجماع يطلق على العزم مجازا وعلى الاتفاق تفصيلا
للتبادر وجه السلب عن العزم ونقل اصطلاحها الى الاتفاق
الخاص فعند العامة اتفاق الجملين من هذه الامة على امر

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

لقد

وبني في عصر من الاعصار وعند الخاصة الاتفاق الكاشف
ولهم فيه طرق فعند القدماء هو الاتفاق الكاشف عن قول
شخص الموصوف في الجملين قول او فعل او ترك او قول او فعل او ترك
عن قول قول الموصوم في الاقوال المجعلة والاتفاق الكاشف
عن صدور قول من الموصوم على طبق الاقوال الصادرة عن الجملين
او الاتفاق الكاشف عما عليه الموصوم شخصيا او قوليا او صدورا
قولا عند الشيخ بعد موافقة القدماء في طريقهم انه اذا اجمعت
الظواهر على امر مع عدم وجود خلاف وعدم العلم بجمعة وسقته
وعدم العلم بوافق الموصوم وخلافه ذلك اجماع وجه لا خلاف
وقاعدة اللطف فتوقع كاشف بلا خط فقيمة قاعدة اللطف
لانه انه وعند المتأخرين الاتفاق الكاشف عن ضابط الموصوم
رضا حقيقة والنسبة بين هذه الطرق وجهان وبين طريقة
العامة واضحة ثم اجماع اما مقصود او مقبول بالقطع او بالظن
ثم اما بسيط او مركب اما ضروريا او نظريا واما بدني او غير
ثم لا ريب في امكان طريقة المتأخرين في يومنا هذا
ووقوف وجهه ودليل الشيخ لا ينفص بمراده كادلة العامة
وشكوك المتأخرين والاجماع المنقولة في كلام الشيخ تحمل على

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

اللام بالاضحى منظوقا ومفهوما

مصطلح القوم وفي جواز تعارض الدعايين المحققين مطام لا
 مطام على بعض الطرق المذكورة دون بعض وجه وإذا اتفقت
 الآراء على قولين مثلاً في مسئلة أو مسئلتين بينهما قد جاز مع
 أم لا في جواز الخرق أو في النسبة بينه وبين القوم لعدم
 الفصل قوم من وجه ثم لو لم يحصل على أحد الطرفين دليل اجتماعي
 قطعاً لم يلزم أو قطعاً في نفي التخيير كما عن الشيخ أم لم يلزم
 قولان ناهياً عن بعض الدعايين ولا ريب في جواز اتفاق
 الفريقين بعد اعتدالهما على أحد القولين بناء على طرفي الاعتدال
 والمتفرقين والعامة في جواز اتفاق كس نظرية وجهان أظهرهما
 ذلك سيما إذا جاز ما تعارض الدعايين والاجماع الكونيين
 اجماعاً وإما حجية الشهادة ومنقول الجمل والاجماع الظني عدم الخلاف
 وحكم تعارض الشريطين فستظهر أن من حجة الظن
 الكتاب قطعي السند في الجملة كما نطى الدلالة ولو قيل إن خطابه
 مثل للمعدوم ويقع الخطأ في لفظه وإرادته خلافه بل قرينة
 ولازم المقدمتين قطعية الدلالة له ففاه ينعى عموم الخطأ ويصح
 عدم القرينة بعد اختلاف لسان المشاهدة والمعدوم ووجهه
 الخطأ ولا اطل من احتمال كونه قرينة على قطع ثم كفى حجة

اصحاب
 في حجة الكتاب

الظن بالمر

الظن أي أصل من من باب الظن أي أصل المطلق ولا عدم الحجة
 وذلك لا يلزم في المسلمين قديماً وحديثاً على العلم بطواهره وبقوته
 واحتجاج أصحاب الائمة دائماً في رد الخصوم وأطابق
 أصحابنا على الاتفاق بالحل في قسم ولبناء العقلاء عليه والاجماع
 الحكيم والأخبار البالغة صد التواتر كما جاز من المتعارفات
 عليه وخبر الثقلين وابن الزبيري وما ورد في آية التفسير لأن
 خطابه يتعلق بالمشافه وظاهره جزمه للقيم إرادة خلافه بل قرينة
 والأخبار الناهية لا تصير قرينة كما ستوف ونحن إذا علمنا بما
 كان ظاهر المشافه ولو بصيغة الأصول العلية فقد علمنا حكمه
 سيما بعد أدلة الاستدراك في الحكم مع التأييد بقوله تعالى
 أفلا يتدبرون القرآن وكل واحد من هذه الأدلة أو مجموعها
 يفيد القطع بالبحر ولو شك الختم بما دل على حجة التفسير بالكتاب
 وعلى أن علم القرآن عند أهل الذكوة على أنه خوف في حق
 آيات الأحكام فكيف يمكن أن العلم بالظواهر لا بعد تفسيرها بالزبان
 وإن علم الخبي س عند أهل الذكوة لا بد من العلم مع أن الظاهر
 منه علم المشافهات وبالطون والنقص على فرض تسليمه
 لجمع على عدمه في خصوص آيات الأحكام وما قوله نعم لا يعلم

فانظر
 في حجة الكتاب

تأويله أنه فيفسر لفهم المتكلم به إلا أن ما وجوبه أن التأويل
 غير العلم بالمر
 قال به سبحانه ولا تلتفوا إليه
 إلى التمسك بالعلم أن دفع الضر لا يتم وإن كان موهوماً لبيان
 العقلاء على الاضرار من الدنايين المشبهين إذا اضر كدوب
 يظن كذب بوقوع السم في احد هما واما عدم اضرارهم من العقود
 في البنيان فاحتمل الخراب وكونه فلعدم إمكانه لهم ولزوم عدم
 في عدمه واستد منه واحتمال اختصاص الضرر بالموالعة
 مما يكون تأويله ذاتياً لا في مثل الأحكام مطم أو الأحكام الشرعية
 بدفع عموم بناء ثم بل استدلية الاخرى مضافاً إلى القوة
 العاقلة وارجاء الاحتمال ثم الضرر المحتمل ما قال من المتكلم
 أو معارض با احتمال ضرر آخر مساوٍ معه رتبة واعتقاد
 أو رتبة الاعتقاد أو عكسه أو أقوى منه رتبة واعتقاد
 أو اضعف مما أقوى رتبة والاضرا اعتقاداً دائماً كما لا يمازنيويان
 أو افرديان أو مختلفان ففازت الصور ستة عشرة
 أما ما خلا من المعارض فتقدم واما ما كان مع المعارض
 المساوي من الجهتين فالتخيير أو الأقوى من الجهتين أو من جهة
 فتقدم الأقوى أو الأقوى من جهة الأضعف من أخرى ففازت
 العقلاء

اصحاب
 في حجة الكتاب

العقلاء مختلفه هذا كله مع كونهما دينيتين أو اخرويتين وأما في
 المختلفتين فتقول لا ريب في قبح الاضرار بالنفس ولزوم دفع
 عقلاً وشرعاً ما يرد دليل عليه كما ورد في اضرار النفس لفظاً بغيره
 الاسلام وحق لوتعارض ضرر ديني كاضر النفس بالقتل مثلاً
 اخروي فالأخروي اما مقطوع كالقطع بأنه في ترك الجهاد في حق
 العقاب للأخروي أو مطلقاً أو مشكوكاً موهوماً للضرر الأخروي
 اما مقطوع كالقطع بأنه لو جاهد لقتل أو مطلقاً أو مشكوكاً
 أو موهوماً فإن كان الضرر الأخروي مقطوعاً أو مطلقاً بظن شرعي
 معتبر قدم مطم القوة الأخروي رتبة مطم واعتقاد الضيف بعض
 الصور أو مشكوكاً حكماً واعتباراً أو اعتباراً فقط أو موهوماً قدم
 الضرر الديني مطم لأنه إذا شك في وجوب الجهاد مثلاً شك في
 استحقاق العقاب مثلاً تركه في الأثرة لا احتمال وجوبه في اعتقاد
 العقاب على احتمال عدم وجوبه في احتمال العقاب في
 الأثرة موجوداً وشرعاً فاعتراضان وبقية القطع بأنه لو جاهد
 أو الظن أو الشك أو الوهم به سلم من المعارض فيجب
 التخيير عنه نعم بقي الكلام في شخصي الصفات ووجه نظر
 الفقيه قال به سبحانه يهدى الله لكم المسلك

الفعل ان لم يكن مقدورا للمكلف فلا ريب في عدم جواز تعليل
التكليف به بعد ذلك كما لا ريب في ان جواز مع كونه مقدورا
حاليا من العدم لا يقتضي ان لا يكون له بالكلية ولا
المنهي عن اجتناب شئ ام لا كما لا بد بالضرورة والمنهي عن الزيادة
ان كان معصورا ومفرا كما يقع في نفسه التمسك وقيل الولد فالآل
في مثل عدم جواز ارتكاب ما لا ينافي في اماره العبد ولا في نفسه
في ملك الغير بغير اذنه بل العقل يستقل في حكمه بغير ارتكاب
العبد وقبح ترخيص المولى فيه وقبح الزام العبد عليه كان
تعليقا معلقا على عدم العلم بوجوده فيكون فيه اذ يمكن
العقل وجوده معلقا بمقتضى الترخيص او الازام كما وقع في الامر
بما هو دوني امر الطبيب بقطع بعض الاعضاء او معصرا مستورا
لاقتضال نظم العالم كما يجاب الاحتياط الكلي على الكل فذلك
مما يحكم العقل بغيره بغير اذام الغرض متعلق بها انظم
لذوم مخالفة الغرض فلا يجوز الا بغيره ولا ترخيص في نفسه
ولو قيل فكيف تعلل الامر بالمسند وبات مع كثرتها الموجبة
لاقتضال بل تضاد ما عدم امكان جمعها قلنا بعد القرينة
المذكورة لا بد من حمل او امر التذنب على الارشاد او بيان ان

الغالب

الذي لا على الطلب في الرخص المطلق او الحمل على التخيير بالنسبة الى
المتفادين مع التقييد بصورة عدم الاقتضال او الحمل على صورة عدم
اختياره الضد وعدم الاقتضال الاوسط او سطر ولو كان دليل
التذنب لا على الحكم الوضعي اي على احسن والمجرب في الذنب
المهم من دون دلالة على الطلب كقول العبد في موضوع و
الصوم منه من النار او كان دليل احد الطرفين من المستجيبين
الذين لا يجتمعان او يستندان الاقتضال ضعيفا وان كان
الاخر بلفظ الامر او كان الامر بالا على الجاد المهمة مطابقة وتعين
المهم من حيث هي في ضمن كل الافراد الزامها في دون دلالة على
طلب كل الافراد كقول له زكريا عبيد السلام انفع اليك
اصلي لعدم الفراق ما هو وضعي الى صورة الاقتضال او عدم
الامكان وعلى فرض الانحراف لا تافى لا طلب قسم و
ان كان معصورا لا يفر فيه ولا اقتضال بل مجرد مشقة
لا تقتل عادة فلا تقع في ارتكابه بل ارتكابه المشقة طاعة
المولى حسن لكن يقع الا لزام به من المولى عند العلق في الحقيقة
لا يقع عقلا الامر به بل بالاولا جماع على نفيه لا يلائم فيه جادل
على نفي الجرح وعلى البحث على المدة السيرة التمهلة اذ لا

بعد الاذن في الترك والتسوية حاصلة معه وما قوله تعالى
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر فيكون ان يكون المراد بلا
يريد ان يخففه فلا يكون حسنا ولا مباحا وان لا يجبر فلا يكون
مطلوبا بالزاما ولا باوان المكن اباحته او انه لا يطلب ان يكون
كونه محبوبا او انه لا يلزم به وان المكن طلبه نذبا والمبتدأ في الطلب
الالزامي وان كان مقتضاه عدة عموم لفظ العسر الوارد بعد
النفي عدم تعلل الارادة على المعصور الزامه نذبا سلمنا عدم
الظهور فيها ذكرنا ولا اقل من اجمال يبقى حاد على استحباب
المعصور سليمان المعارض مضى فالتفاهة انما هي عدم نفي
العسر في المندوبات بل لم يمسك احد بهذه الالية الشريعة
على نفيه فيها وهذا يكشف عن ان الظن منها عند عدم نفي الازام
السنة لغة الطريقة واصطلاحا على ما ذكره
قول المعصوم او تعذره ولعل المراد من القول انهم من
مثل الكتب والاشعة من الفعل انهم من الترك الحديث
ما كل السنة والنسبة بينهما عموم من وجه ونقل السنة الى المعنى
المستطوع من نقل النسب الى النسب لا الكلي الفرد
والمستقل اليه احد الامور لكل واحد منها لاصل النقل يعني

احد الطرفين

لأخيه ثم انكر المادف للحيث اما متواتر وهو ما يعيد العلم
بسبب كثرة الخبرين بحيث يمتنع تواضعهم على الكذب عادة
استقلت الكثرة في افادة العلم ام النقص الى القرائن المظنة
فقرينة بان خبر جماعة بغير العلم بنفسه لا يطرد في خبر ثمانية
افاد العلم بغير القرائن الدافعة فانه لا يمس متواتر اصطلاحا
ولا بد من اشتراط الكثرة في بعد التعريف لان ذلك من مفهوم
لا شطرا كما روي ولا ينافي لعدم صدق على خبر جماعة كثيرين
افاد العلم لا بنفس بل بغير القرائن الدافعة فتم او غير متواتر
ما ليس كذا وان افاد العلم بقرينة خارجية ثم المتواتر انما فيه
القطع باللفظ ولو اجمالا او بصدق المضمون او بهما وكذا الواجب
المحذوف بقرينة قطعية في كان من هذه الاقسام الستة
مستطوع التنب فلا كلام في جيبه لان العلم لكل احد في كل
مقام من اي سبب حصل اي برتبة كانت من مراتب العلم
في اي زمان كان قبل الفصح ام بعده وما كان منها مقطوعا
اللفظ وهو من الظن الى من المقطوع حجة لجماع عليه ما
يكره حجة احد اهل قبة فأكف الزاع في قسم سبع فارق
عن السنة وهو الواحد الذي لا قطع بصوره ولا معنونه ولا

لغيره

كان هذا فردا من افراد الظن فالحسن في الكلام في حجة
مطلق الظن وعدم حجة فاعلم ان من الظنون ما هو مقطوع
الا اعتبارا منه فالحاصل من متواترات الكتاب المتواترة
الظن في الواحد القطعي الصدور وما هو مقطوع عدم الاعتبار
كالحاصل من القياس المستنبط والاعتقاد والمصالح الم
وما هو مشترك الاعتبار بالمعنى العام وحمل النزاع هو لا غير
ثم الكلام في الظن اما من حيث الظان انه المجتهد المطلق
او المجتري او العاقل فمنه من يباحث الاحتمال او من حيث
حمل الظن انه الحكم الفرعي او الاصولي او الموضوع المستنبط
او الفرعي المبني على المشبهة او الاعتقادية او من حيث
اسباب الظن او من حيث مراتبه او من حيث زمان العمل
انه قبل الفحص ام بعده فلا بد من ذكره في كل اصول ثم
اعلم ان المجتهد اذا راى خبرا او ظنا وجب غسل المجتهد
مثلا فحصول هذا الظن والاعتقاد لا يشترط في جواز
عنه هم ظاهر او خروجه عن حمل النزاع وكذا لا يتبين ذلك
المظنون في الخارج بان يغتسل غسل المجتهد ليس من حمل
النزاع بل حمل النزاع جواز حمل ذلك المظنون حكما لظنه

حجة لروينا، حكم عليه ولو لم يعمل به ابد اعصيانا اوسيانا ثم انهم
بعد ما نزلوا في السند او بالعلم بالمعنى العام من الظن
الخاص في اغلب احوال الفقه او انفتاحه واقتصر فرقتين
ما نزلوا في السند فرض الانفتاح الاعلى لو فرض ما دام في
لم يكن فيه العلم بعد الفحص فحمل يجوز العمل بالظن في هذا الموضع ام
لا فمنهم من انكره ومنهم من اثبت كما يظهرون الثاني من حكم
في حجة الظن بدليل دفع الضرر وترجيح المرجح اما على فرض
السند الاعلى وتسلية الكل متفقون على حجة الظن انما
ذكرنا ابطال البرائة والاحتياط على فرض هذه الصوري دفعا
للتوهم لا لوجوده بل بما في الحقيقة في النزاع اجمالا فانما هو
ما شك في جواز العمل بالظن فيه وعدم جوازها وما تفصيلا
فقد عرفت ان مورد الشك انما هو صورة الانفتاح الاعلى ام
الشك فيه وما في صورة السند الاعلى فاجوز مقطوعا
ولو فرض الشك فيه ايضا كان من حمل النزاع فظهر ان هذا نزاعا
صغريا وبارزا كبريا على فرض احدى الصورتين ثم انهم اتفقوا
على ان العمل بالظن انما واجب او محرم فالقول الثالث فرق
للاجل المركب الاصل الاصيل حصة العمل بما رواه

الاصول في جواز العمل بالظن

العلم الى ان يقدم عليه دليل ذلك لوجه الاول قاعدة
الاشتغال بالمتقضية لا حياطة بعد العلم الاجمالي بتعلق التكليف
الشريعة ولا زمة التوقف عن الافعال في المعاملات حيثما دار
الامر فيها بين المخذولين كالمال الزيد او العروة اتيان
يحتج وجوبه فيما دار الامر فيه بين الواجب وغيره او ام وتركه ما
يحتج حرمة فيما دار الامر فيه بين الكسرام وغير الواجب وفيما دار
الامر فيه بين الكسرام والواجب كخرى الظن فينا هذا بالمقتضى
لا من باب الظن بل من باب القدر المتيقن وان لم يكن
الظن غير جزميا وفي كل من تلك التماسات علم الاجمالي بوجود
التكليف بينهما والقطع بالامتناع لا يحصل الا ما ذكرنا
قبل في علم المجتهد من عود من السند يمكن من
تحصيل العلم فاذا انقضت الواجب تفريطا الى ان تغدر
العلم ويمكن من الظن فان لم يكن الظن حجة ارتفع التكليف
بالفحص وان كان حجة تغر الامر بالفحص يستحب الامر بالفحص
يقض وجوبه بعد تغذر العلم اليقيني ولا زمة حجة الظن ويتم فيها
عدا هذه الصورة بالاجماع المركب ولا يمكن قلبه بقاعدة
الاشتغال اذا الاستصحاب اقوى منها قلنا

المجتهد بعد عود من السند اما يعلم من اول الامر يمكنه من تحصيل
العلم او بعد يمكنه منه او شك في الاخير لو قطع وعجز عن
العلم اما يستكشف ان لم يكن ممكنا من اول الامر او شق
عروض عدم التمكن بعد ذلك او يستمر الشك لانه كما كان
سابقا وفي شئ من صور التمكن لا يبعد التمكن من العلم
بعد رعاية اتفاق الكل على عدم حجة الظن للممكن من العلم
وعدم حجة الاستصحاب في الشك الموضوعي والساري ولو
قبل لو قطع المجتهد او لا بالاعلى فحصل الظن وعلم به
الاحكام ثم قطع بفتح باب العلم عابا لوصول القرائن بعد
ذلك كان حصل الاصول المجتردة وصار اغلب النصوص
متواترة عنده فحصل العلم فيما يمكنه وبقى قليل من مقلات
السابقة على حالة السند فتسحب حجة الظن وجواز العمل
في هذا القليل ويتم ما عداه من موارد الشك في حجة
الظن بالاجماع المركب لا يمكن القلب لا اشتغال الامر وانهم
فرض ما اذا قطع بالسند الاعلى او لا ثم شك في بقائه
وارتفع فيه فتسحب الموضوع او الحكم معا ويتم في عداه
بما عرفت ان الفرض الاول معارض بمشقة فبعد تعارض

الاستصحاب بين مفهوم مركب الاجتماع بقى الاشتغال سلبا
عن المعارض وكذا كلف الفرض الا غير رضا فاضا الى ان
الاسد ادعوا في الشك في بقاء لا يتصور اما لا علم بالاصل
قبل الفصل او لا شك في الحادث ولو قبل الاحتياط
بالفرض الذي ذكرته علاما لا اشتغال غير ممكن اما في
المعاملات فلان الوقوف عن الافق يجعل التردد كونه
الامر بين وجوب الافق وحرمة هذا احتياط مع الوقوف اما
في العبادات فلان مجرد الايمان بمحمل الوجوب ليس كونه
لا يقطع معه بالبرائة لا احتمال وجوب قصد الوجه او اشتراط
العلم به والعلم به غير ممكن بالفرض واما العلم بالظن في تعيين
الوجه فانه مرد بين الوجوب كونه فلا يمكن الاحتياط في
الفرع غالبا لفقد المقتصر وهو عدم امكانه ذاتا لا وجود
المناخ والدليل الوارد حتى لا ينافي تأسيس الاصل فليسا
ان مخالفة الاحتياط مع الافق اذ به لا احتمال مخالفة الواجب
حق في كل من الافق والمقتضى بخلاف الوقوف فهو اوثق و
احوط واقل غم وراوا اما اشتراط العلم بالوجه في غير محتمل عندنا
لبناء العقل واطلاق الادلة سلمنا لكن ترك العلم بالظن

مسألة

مسند لا يتكافأ خلاف احتياط واحد وهو احتمال حرمة
ترك العلم به في تعيين وجه الفعل بوجوب خلاف احتياط
اذ انظر لعدم الوجوب وترك الفعل فترك العلم بالظن لا ينافي
بالفعل او في سلمنا الاشتراط لكن يكتفى العلم بالوجه الظاهر
وهو الوجوب بسبب من قاعدة الاشتغال كما في سائر الاحوال
العليه الكشاني استصحب لاح بالصلوة مثلا ولا يمكن
ذهاب الظن في كل مقامات الشك الى جانب الاحتياط
استصحب بقاء التكليف المعلومه بالاجمال في ابواب الفقه
وسلاسل الشكوك المقدمة واما القدر في الاستصحاب
بمنع حرمانه اذ المستصحب ان كان الاحراز بالاقول فهدى به او بان
فالتكليف بتركه من اول الامر او الامر بالفعل الاحراز في القدر
المعلوم منه ما في به ولا دليل على الزيادة ويصح اعتباره لان
حجية الاستصحاب باعلا جليل فليست نفسه او طينة حركه وهو ان
وجبت لفيت بالاستصحاب اعتبار الظن فقه فليت اعتبار
الاستصحاب او بوجود المعارض له الاستصحابات التي تبق
فواه جد الكشاني قاعدة المقدمة الفقهية لوجوب
الايمان بما يمكن كونه مقدمة الواجب بمعنى ترك العقاب

يتكلم من الظن ويتم في ماعده كما لو كان ظنا من اول الامر بالاجماع
المركب لان برود ذلك بان وجوب الفرض مقدمي تتبع لوجوب
البرائة اكساي من انه لا ريب في اتحاد الاحكام الواقعية
وتبعيتها للاشقات الكامنة ولا في ان جعل تلك الاحكام في
انها هو اعلام العباد حتى يستردوا على تلك المصالح والمفاسد كما هو
مقتضى اللطف الواجب لا في ان مقتضى اللطف الواجب
دليل على ان تلك الاحكام المنبثه عن المصالح الواقعية اجمالا
فان الظن يخطئ ويصيب فيوجب كونه محال ان يخطئ ويصيب
لغوية جعل الاحكام بمقتضى المصالح الواقعية وخلاف اللطف
بالنسبة الى العباد لا ريب كما بهم حيث انهم اكرام الواقع المملوك بمقتضى
الصفة الكامنة فيه فلا بد من كون باب العلم القطعي فتوقفا
لكل احد وقية ان المراد ان كان موجودا في الدليل القطعي لا يعبأ
وان لم يصب الواقع لزم ما لزم في الظن او القطعي المطابق
لواقع فان لم يكن ذلك لا ريب عليه نعم هذا هو الامور ما عدا ذلك لم
يذهب او يصب كن كان اختلاف العلماء من تفسيرهم فهو كما
نرى اذ في حضور فلم يذهب في بطلان الدليل محسوس بوجهنا
الاسد اسلمنا كنه ما ذا يقول في الظنون النافعية كما حصل

حي ترك ذي المقدمة عند ترك المقدمات القطعية والاشكال
كما ترى مقدمة الواجب دليله هو بناء العقل وتوقيف التا
بذه الادلة الشك انما يتم فيما علم بالتكليف اجمالا في خصوص
الواقعات بين الواقع المشبهة لافي السداد في مع فقد
العلم الاجمالي فلما ان كل من حرم العلم بالظن في المعلوم بالاجمال
حرمه بناء الفرض فالاجماع المركب من جهة الحسن هو الحرمة
موجود في الاجتماع المركب من جهة الفصل الى العلم بالاحتياط
لا البراءة بعد الحكم بان كونه كما افترضته الادلة المذكورة عند العلم
الاجمالي غير موجودا كراعي ما من لزوم دفع الضرر المحتمل
ولا يندفع الا بالاحتياط كما هو توقيف الى القائل بوجوب العلم
بالظن بحرم الاحتياط اذ الحكم على مقتضاه فاحتمال الضرر معارض
بمشكك قلت الامر في المسئلة اصولية وهي وجوب العمل
بالظن وحرمة وان كان داسرا بين الخذ وبين والفرين
الا انه في المسئلة الفرعية ومقام العلم يمكن الاحتياط
كترك عمل التوهم في العلم بالظن احتمال مخالفة الواقع من
جهتين بخلاف الاحتياط انما حصل اصل البرائة
عن وجوب الفرض اعلم عند عرض المسئلة بان لا يمكن من العلم

مقال

اصول
فانقل صلواتنا وافرقتها الى اهلها
ويعجزون في ذلك

31

مأخوذة من الأصول لأر لجماعة التي كانت مشهورة بين الامامية
 في زمن الامم بمجول عليها بينهم كما يشهد بذلك التتبع وارجا الثقة
 الموجب للعلم اذ كان الخبر به ارجا وارجا بذلك الأصول كلها من
 المصنوع والاما انفق للامامية على العمل بها والاعتماد عليها
 بل لو كان فيها كذب لم يرد علم المصنوع عن العمل بها لا اطلاع على
 علمهم بها في زمانه فثقة ان تلك الأصول ليست بايدي اليوم حتى
 نعمل بالتتبع ان اخبار الكتب الاربعة هي اخبار تلك الأصول والثقة
 بالخبر بذلك لم تجز الا لثقة بالنسبة الى كتابه لا الكتب الاربعة
 مع ان كون هذا الخبر مأخوذا من الاصل المجمع عليه ليس ارجا
 حتى يحمي اخبار الثقة عند العلم الاطلاع على الاجماع ارجع
 سيما عند هذا الحكم وهو الاخباري المنكر للاجماع من صلبه
 واطلاع المصنوع على اخبار تلك الأصول فصيل اول الكلام
 فكيف يكون تقريره جهنا جهة وارجا الامامية على العمل بها
 لعل لا جل علمهم بالواحد او بعضهم في جهة العمل فلا يكشف
 عن قطعية ماعند جميعهم بل لو قطعنا بالخبر عن الامام ثقة لم
 نقتطع بعدم سهو كون الخبر به ارجا وارجا وان كان انما يفت
 الشيخ الاربعة انما هو لفائدة هياداة الناس كلام كما يظهر

من

من حكمهم تعديلات علماء الرجال على المعنى الاعلى اجماعات المشايخ
على مصطلح المشهور وانتفاع الكل لا يكون النابذ كمرسه الظاهر
القطعية ليعمل بها كل احد حتى من لا يعمل بالو احد ففيه ان القطعية
عند المشايخ لا يوجب القطع عند غيرهم مع احتمال كون غيرهم
من التابعين انتفاع الطاعين بالو احد مطم وغيره مع حصول العلم
لنفذ كروا الاحاد وغيره قابل لا يمكن قصدهم نفع الكل كما عرفت
والقياس على التعديل من نقل الجاهل مع الفارق
لانا لفظيان بغير فان الى الفرق الظاهر ان كان ان المشايخ
حكموا الصحة في مؤلفاتهم وهم والعرض عندهم هو المطابق الواقع
لاصراعه عدم النقل عن المعنى اللغوي عندهم والظاهر من
حكمهم هو ان حكم القطعي فقيه ان كونه مرادهم ما ذكرت ظني وان
القطع عندهم لا يوجب القطع لنا وان كان ان الكافي
عرض على الامام ع وقال انكاف الشيخ وسماه كافيا
وهذا يستف من محمد جميع اخباره ففيه ان اصل العرض غير
معلوم ثم التسمية غير معلومة وان في تقريره ما في الفتاوى
التي سبق هذا الحكمه مخالفا الى كثرة الاخبار في الاربعة عشرة
الوسط اطول الزمان ووجود الاختلاف الكثير بينهم

وَأَنَّ الْكَذِبَ شَرٌّ مِنْ الْبَغْيِ وَأَمَّا تَوَاتُرُ أَجْبَارِهِمْ مَعَ أَهْلِ الْبَيْتِ
فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْبَيْتِ مِنْ سَائِرِ أَهْلِ الْمَطْلَبِ الْعَلِيِّ فَقِيهِمْ
أَحْمَدُ دَلِيلُهُمْ وَأَحْسَنُهُمْ جَمْعُ كُلِّ كَلْبٍ أَلَا رَحْمَةُ
مَوْلَانَا عَلَيْهِمْ كُلِّ خَيْرٍ فَمِنْهُمْ وَفَرَجَ عَنْ الْقَطْعِ فَهُوَ عَوِيْ طَعْنِيَّةُ
السُّنَّةِ وَابْتِهَانُ كُلِّ نَفْسٍ فِي الْخِيَارِ أَلَا رَحْمَةُ طَعْنِيَّةِ الْأَعْيَانِ
بِهِ لَيْلٍ فَاصْ دَرَسْتُهَا فِي الْحَبْرِ فِي حَقِّهَا وَأَمَّا كَلْبُهَا وَدَوْنُهَا
فَهِيَ أَلْفُ عَيْنٍ فِي بَابِ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى فَكَيْفَ كُنْ ذَلِكَ
سَهْلٌ وَلَا أَجْبَارُ مَعْنُوعٌ وَلَا أَقْلُ الْبُكْشُ كَيْفَ مَعَ أَنْ كُنْ مَرَادُهُمْ
مِنْ الْقَوَّةِ طَعْنِيَّةِ الْعِلْمِ وَطَعْنُونَ لَا يَطْعُونَ وَكَيْفَ مَرَادُهُمْ بِالْعَيْنِ
عَيْنِ طَعْنِيَّةِ أَمْ فَلَسْتُ أَفْهَمُهُ وَتَهْمُ عَيْنِ طَعْنِيَّةِ كَلْبِ الْأَجْبَارِ غَيْرِ طَعْنِيَّةِ
حَتَّى تَطْعُنَ سُوءَهُمْ وَتَهْمُ مَعَ أَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَى حُجَّةِ السُّنَّةِ وَدَوْنُ الْأَعْيَانِ
السُّنَّةِ فَإِنْ قُتِلَ أَجْبَارُ الْأَعْيَانِ وَحُجَّتُهُمْ بِطَرَفِ الْخِيَارِ
لَا دَلِيلَ إِلَّا فِي حُجَّةِ خَيْرِ الرُّجُوعِ كَمَا عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ فَيَكُونُ بِالْعِلْمِ
بِالْمَعْنَى الْأَعْمَى فَهُوَ أَهْلُ الْبَيْتِ أَنْ يَنْتَهَى الْمُسْلِمِينَ فِي زَمَانِنَا عَلَى
بِلَاغِ الْوَقْفِ الْفُطْرَانِ إِلَيْهَا الْفُتُورُ فِي أَحَدٍ فَتُحْتَأَمُ الْعُجْبَانُ وَلَا
يَقْبُولُونَ عَلَى الشَّاهِدِ وَلَا عَلَى الْكُتُبِ وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ كَانَتْ سَبْعَةً
مِنْ زَمَنِ النَّبِيِّ إِلَى زَمَانِنَا حَتَّى أَنْتَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كَمَا كَانَ رَيْدُهُمْ

افذ جميع احكامهم مشافهة عن النبي مهمل الزوجة كانت خارجة
والولد باه او الطفل معلوم هكذا ومن المعلوم عدم حصول القطع لهم
جميع تلك الاحاد وبكذا اهل البعاد في زمن الائمة على اهل بلد هم
اليطمع امكان الاخذ منهم ففسية المسلمين واجماعهم على
ذلك من قديم الزمان الى زماننا على جهة الواحد المتقرب
المعصوم واكتشف اجماعهم عن رضاه به واذا ثبت الحكمة
للخيارين ثبت لنا بآلة الاشتراك ان الداعي على اختلاف
حكمنا مع الحاضرين ان كان اختلاف الزمان لا احتمال
النسخ فبقية الاجماع على عدم عود النسخ في هذه المسئلة
مع ان النسخ بعد انقطاع الوحي لا وجوب له ولا احتمال لبقية
النسخ بل لا ينفك عنه مع ان هذا الاحتمال يقع حتمه التقرير
لا الكشف او اختلاف الأشخاص فبقية ادلة الاشتراك
او احتمال ان تقريرهم اهل زمانهم لم يكن له اصل
عليهم بطلان اخبار زمانهم لمواقع وان لم يعلم العالمين
بذلك فبقية ادلة اننا نعلم وجود الكذب في زمنهم في الاحكام
وثانينا ان مجرد العلم بالمطابق لا يكفي في عدم المنع عن العمل
بما يخرج باسنادها واحدا يجعل عند العالمين المطابقة قدما

لأنه إذا ما جعل أكثره الوسائط لئلا لهم فيه أنها لا تقيم
فأمر قبلهم كانوا يعملون بالواحد حتى مع كثرة الوسائط و
ممنها ان نصب النبي ص والائمة الولاية في البلاد لتبليغ
الاحكام والسياسات يدل على جهة اخبار الولى لهم مع
وحدتها للاستقرار والتقريب لغوية النصب لولا جهة
قولهم وكونه ارسالهم الرسل الى الاطراف لتبليغ الاحكام
بالتقريب المذكور ومنها ان اصحاب الائمة دونوا كتب كثيرة
تبلغ ستة آلاف واربعة آلاف واهل عصرهم كانوا يعملون
بجملة منها واما ان العلم غير حاصل غلبا لغالب السبع لاء
فاجماع اهل ذلك العصر وتقدير الائمة اياهم يدلان على جهة
الاحاد ولهم وحدهم مفضلتين افراد الواحد وادته الاشارة
تقر احكم بالنسبة اليها ومنها اجماع علماء الامامية على العمل
باجبار الاربعة وان كان عمل بعض لاجل كون حلقها وكنيتها
تعلقية عندهم واخر من باب الظن الخاص واخر من باب
الظن المطلق ومنها ان الكافي دون في الغيبة الصغرى
وهي زمان حضور الامام ع وتمكنه من الردع وكان هذا الكافي
مشتهر اذ لك اليوم بين الامامية كونه يومئذ

فليس هو مؤلف من المثلث اذ هو مع حكم العادة لعدم حصول العلم غالباً للعلماين به فتقر به اياهم كاشف الحجة ويتم في سائر الاحاد بالاجماع المركب ومنها هو مطلق مركب من امور ظنية يحصل من مجموعها العلم وحيث ان باب المعظم الى ذلك من الشج بل الكيفي الصدوق ايضا لا ينافي ذلك اذ حديث الاخذ بالعلامة عند تعارض الخبرين في كتابها وتدوين العلماء كتب الاخبار والاحكام المنقول عن الشيخ والعلامة وغيرهم على الحجة المقدم على اجماع الرافضين بوجه والاخبار والعلاجه وتدوين العلماء علم الرجال في ظاهر بناء العلماء على اعتبار الواحد في الامور بينهم وبينهم الاما خارج وتكرير المصنوع اصحاب بتدوين الاخبار وعدم تدوين العام كتمه بالشيعة لغيرهم من العلما بالا حاد مع علمه بالكمال ومنها آية البناء والنقل والسنال والكتان قلت انما كتب عن الاوائل فنون حمل الحكم عليه الاحاد على فرض انفساج العلم غالباً كمن الرافضين رده على زعمه حيث جمعت فيه الاخبار وجمعت الاصول بحيث كان الشخص متبناً غالباً من الاجامات والمتواترات للاهلية والاحاد القطعية للقرائن الخارجية واما اصحاب النقيض والاشك في كل باب العلم من العلم بالطلب

[illegible]

بیمکن خور

لعدم تمكن المعصوم من قضاء حاج جميع اهل زمانه رجالا و
 قريبا وناياتا فتمت دلا واسطة وعدم تمكن كل الناس
 من اخذ شتاة سائلهم عنده شفاها ولا بالاجابة القطعية
 غالبا كقولي زمانا بالنسبة الى فتاوى المجتهدين فلهذا
 العمل لا يحجب الائمة بما لا عاد الفقيه انما كان سدا للعلم لهم
 غالبا بحسب النوع كما حوت واذ فرضنا الانقح انما يحجب
 فتاوى جميع حج في حق اجاب الائمة حتى يثبت لثباته الاثر
 مستندا وجود الاجماع في حقهم لكن الفارق بيننا وبينهم موجودا
 انهم غالبا علماء اجماليا لوجود المعارض والاخبار الكاذبة وورثهم
 ونحن ملتفتون الى ذلك نعم ولو النقض الى ذلك كان ذلك
 الالتهام منهم في غاية السهولة بخلافنا وهذا العلم اجماليا او
 البعض علينا ولم يكن واجبا عليهم بل كانوا كقولي المجتهدين في
 زماننا بخلاف زمانهم فلهذا وجب فرقا فرد هو جوية الخبر
 لاسم لانا فالوضع مختلف فلانتم الدليل على
 حجية الائمة مع الفقه الاصيل حتى صحيح القدماء والفتوح
 الاعلى والصحاح المشهورين فكيف باعد الفقيه سكتنا
 لكن القدر للمعصوم من اجماعهم انما هو اجماع
 القادر

والاجماع في حق المعصومين
 بالفتوى والى ان ياتي زماننا

القب ودر من العدل الامامي الضابط الخالي عن المعارض
 المساوي والاقوى وهو نادرس بما في ابواب المعاملات
 فباب العلم من غاياتهم ان العلم انما هو العلم كافيته
 مدوخ يحصل العلم الاجمالي بتجديدها بعد ملاحظة معارفها
 من الظنون المطلقة كالاستقراء او الشهادة وعدم الخلف
 والاجماع الظني وغيره مما ذكره في استخراج اجوبه
 اولتهم وان شئت البسط لراجع سالتا المفردة في حق الظن
 فانها قد بلغت الغاية وتجاوزت النهايه اكثر من كفايتها
 ما حوت الائمة اذا اخلص في ابواب الفروع فكل الائمة في العمل
 بالظن من حيث ان ظن العلماء اجماعي على فرض هذه الصغرى والامام
 حج يحصل العلم والعمل بالاحتياط او البراءة او التحجير بين الظن والاحتياط
 او بين الظن والبراءة او بين البراءة والاحتياط لبعض
 مكان التحجير ان المذكورة او الرجوع الى الاصول العلمية
 كما لا يستحق اصل الاستغفار اصل البراءة والاحتياط
 واصل الباطل كل في مقامه او غير ذلك من الاحتمالات وجوه
 ففقد الائمة في عدم تحصيل العلم في عدم التكليف بالاحتياط او في
 ان المكلفين سدا بالعلم على انفسهم وصاروا سببا لوجوب الفقه

والعلم من غاياتهم ان العلم انما هو العلم كافيته
 مدوخ يحصل العلم الاجمالي بتجديدها بعد ملاحظة معارفها
 من الظنون المطلقة كالاستقراء او الشهادة وعدم الخلف
 والاجماع الظني وغيره مما ذكره في استخراج اجوبه
 اولتهم وان شئت البسط لراجع سالتا المفردة في حق الظن
 فانها قد بلغت الغاية وتجاوزت النهايه اكثر من كفايتها
 ما حوت الائمة اذا اخلص في ابواب الفروع فكل الائمة في العمل
 بالظن من حيث ان ظن العلماء اجماعي على فرض هذه الصغرى والامام
 حج يحصل العلم والعمل بالاحتياط او البراءة او التحجير بين الظن والاحتياط
 او بين الظن والبراءة او بين البراءة والاحتياط لبعض
 مكان التحجير ان المذكورة او الرجوع الى الاصول العلمية
 كما لا يستحق اصل الاستغفار اصل البراءة والاحتياط
 واصل الباطل كل في مقامه او غير ذلك من الاحتمالات وجوه
 ففقد الائمة في عدم تحصيل العلم في عدم التكليف بالاحتياط او في
 ان المكلفين سدا بالعلم على انفسهم وصاروا سببا لوجوب الفقه

فلما منع من قيامهم على عدم اتيانهم بالواجبات الواقعة لمان
 الامتناع بالاختيار لا ينافي في الاختيار خطا باو عقابا او عقابا
 قلنا بعد تسليم ذلك في حق كل العباد انهم ان صاروا سببا
 للامتناع عن عملهم غير معتقدين بالسببية فقل مع عدم حصول
 العقوبة عند من المعتدين مع عدم صدور الخطا بالنسبة
 اليهم في زمن تمكنهم بشرط الامتناع بالاختيار شتات وجوه
 واما الاقتصار على المعلومات والاختيار بالبراءة فمما عده مستند
 للرجوع عن الدين وهم الشرعية لمكان العلم الاجمالي كثيرا في كثر
 ومنتاف لادلة الائمة اكمل مخالف للاجماع بعد فرض هذه
 الصغرى وذكر بعض المحققين ذلك في هذا المقام انما هو لغرض
 للاعتقاد مع ان مخالفة لائمة بالاجماع مضافا الى ان مقتضى
 البراءة التوقف عن الافعال في المعاملات في المرافعات فيما كان فيه
 الاحتياط فيترجم احتمال الظن ويتم الاحضار عدا ما بالاجماع الكبر
 ولا يمكن قلبه اقوة صميمته سكتنا ان لا دليل على بطلان البراءة
 لكن لا دليل عليها ايضا فسلم اصل الاستغفار عن المعارض و
 لو قيل لو لم يكن حقا لغير المعلوم بالاجمال اعلم بالبراءة فلم يحكم
 بعضهم بجواز تركها في السهولة المحصورة وحكم العلامه

لعل
 وجهه
 كونه معتقدين
 بهما ولو كانا

بجواز طرح الاحرف في ما صحت الائمة فيه على قولين بل العادة
 قاضية بخلاف المجتهد في بعض الظنون في مجموع ابواب الفقه ومع ذلك
 يعمل بالظنون في كل ابواب الفقه سواء العلم بالظن الخاص و
 المطلق فقلنا كل ذلك على فرض صحة المقتضى عليه قياس مع الفقه
 واما وجوب الاحتياط الكافي فمما عده المعلومات مستند
 للعد والخرج الشد يد موجب للتوقف عن الافعال في المعاملات
 المستند لاقتدار الظن مع انه في دوران الامر بين الوجوب
 والحرمة كيف يمكن الاحتياط وان حكمت بالتحجير في منه فقيهه
 ان ما يحصل من التحجير وهو الاختيار باحد الطرفين يحصل من العمل
 بالظن ايضا فكيف بعد الظن باحد الطرفين يحكم بالتحجير لو قيل
 ان ادلة نفي العسر فاعمل بهما لم يرد دليل على العسر
 ومنها قد وردت الايات الناهية عن العمل بالظن قلنا ان
 انما افهم الى صورة العسر ثم مع ان ايات نفي العسر ارجح
 من ايات النهي فمما نحن فيه سكتنا تعارض الابين في خطها
 وبقي اجماعهم على قاعدة نفي العسر لم يرد دليل على خلافه
 سليمان المعارض الا ان يعارض باصالة العمل بالظن
 فقلنا لو لم يكن النقص اذا لم يجر ظن المجتهد في جميع ابواب الفقه

فلا بد

الى الحق الاحتياط فالعسر والاضلال لا يزم على العالم بالظن البين
فواحد او اما المتعدي من الاحتياط والبرائة فهو مسلم ان
عمل بالاحتياط في مظنون التكليف وبالبرائة فهو مومم التكليف
وليس هذا الاعلان بالظن وان عمل بالاحتياط في مومم التكليف
فهو مستند للاحتياط في مظنون التكليف بطريق اوسع
وان عمل بالبرائة في مظنون التكليف فهو مستند للبرائة في مومم
التكليف بطريق اولي ففعلين التعيين بنوما ذكرناه ففي
العمل بالظن جمع بين البرائة والاحتياط وتوكل عمل بالاحتياط
الى حد لا يزم العسر والعمل بالظن فيما عداه ولا يزم التعيين في موارد
الفقه من الاحتياط والظن قلنا ان الجهد لا يملك هذا الجهد في
جميع ابواب الفقه بحيث لا يزم عسر عليه ولا على قلد به خلاف
وارجى ان النسب والاهم لهذا الجهد لا يمكن من اصله عادة اولا
لا خلاف في الدواعي ولو لم يكن فلا يمكن اطلاق الجهد عليه ثانيا
ولو لم يكن فهو عسر عليه ثالثا منفي باولاه العسر مع ايح من الحكم
ان لا يجعل سبيلا جليا للعبادة ويا هم بالتعويض الموجب لعدم
الانتظام مضاعفا الى الاجماع على نفي هذا التعيين على نفي التعيين
باق منه وما ذكرناه قد راعى ابطال سائر المحلات وان اردت

التفصيل

التفصيل في ارجح رسائل المفردة فانما قد بلغنا فيها اقصى الغايات
اكثر البصيرة بعد ما عرفت حجة الظن من حيث انظروا في جميع
ابواب الفقه في الجهد فمثل علم الحكم جميع اسباب الظن او يخص
بعض دون بعض فاعلم ان الظنون المشكوك بها المعنى الا ان الظن
محل النزاع منها ما هو مظنون الاعتبار لذباب الاكراه الى اعتباره
كالصالح والضعاف المنجزة بالشبهة ومنها ما هو مشكوك الا على
لعدم ذهابه كالأمر الى احد طرفيه بحيث يوجب ظنا على كل طرف
والموتعات ومنها ما هو مومم الاعتبار لذباب الاكراه
الى عدم اعتباره كالمشبهة والاستقراء وعدم الخلف في الاجماع
الظني والاولوية الظنية ومقتضى الاصل والاقصا فيها خالفه
على القدر المتعدي من الاقصر في مقام العمل على قسمين القسم
الاول هو الصحيح الاعلى كالمصلحة صاحب لم يرتك فلا يستدعيان
حتى الى الصحيح المشهور لكن يرتكها انه ان عمل الفقيه على العمل
وان كان الظن على خلاف المعارضة مشبهة او صحيح مشهور
فهو مجبه بالعمل الحسن او القوي او نحوها من الظنون كما هو
ظاهر صاحب لم فلا مقتضى له لوجود العلم الاجمالي بمطابقة
شبهة كثير من تلك الظنون الشخصية المعارضة مع تلك الصالح

التعدي الى جزئنا ولو قبل ان لصاحب لم دليل على عدم اعتبار
الصحيح المشهور بل مطلقا فخر ما عدا الصحيح الاعلى وهو آية البناء
فانها تدل على بطلانها على البين من خبر هذا الراوي الذي نكاه
عدله احد لعدم حصول العلم بعد الدلالة بتركية الواحد والآخر
موضوع لاحراز النفس لاحري فلا بد من البين لاحتمال الضيق
فلا يكون خبره حجة والمفهوم وان دل على حجة قول العدل
المركب لا الملاءمة بحجة قول المركب لكن المنطوق عند التعارض
اقوى من المفهوم قلنا بعد تسليم كون المراد هو البين
العلمي لا الظني تسليم عدم انفراد الفاسق الى العلوم
التفصيلي ان دلائل المنطوق منها لا عقلية مقدمية ولا
المفهوم على قول تركية المركب ولا دالة اصلية في عدم المفهوم
لذلك بل العرف يعرفهم من اوردده على المنطوق مضاعفا
الى ان آية البناء لا تقارض الدليل العقلي الذي اقتضاه
على التعدي كما لا تقارضه آيات النهي عن الظن فمما
ذكرنا فقد راعى استخراج دليل التعدي الى سائر الافام
سيما بعد ملاحظه ان الظن كما حصل من مثل الشبهة اقوى
من الصحيح الاعلى وان كان الاعلى قد راعى مضاعفا بعد

الاعلانية في مجموع ابواب الفقه للواقع فالعمل بتلك الصالح لعدم العلم
الاجمالي لا دليل عليه بل مخالف للاجماع ولبناء العقل بل للعقل
لانه ترجيح للمرجوح اوليا وادليس العمل بما مع هذا الفرض قدرا
متيقنا في مقام العمل ان عمل به منع عدم كون الظن على خلافه
كما هو ظاهر صاحب لم فهو مسلم لكن الصالح الاعلانية بهذا
الوصف في ابواب الفقه نادرة لا تكفي اذ مع الاقصر عليها يزم
العسر فيما عدا تلك الموارد احتياط واخر فخرج عن الدين ان عمل
بالبرائة فساد الجهد فلا بد من التعدي من تلك الصالح المذكورة
الى عزنا من الظنون فان تعدي الى الظنون الشخصية المعاصرة
مع الصالح الاعلانية والواجدة للعلم الاجمالي لزوم التعدي
المات ليس معارضا معهما من تلك الظنون لاولوية والاجماع
المركبة ان تعدي الى الكالية عن معارضة الصالح خاصية
ثبت لزوم التعدي في الجملة ايرضا مستحتمل لكن الصالح الاعلانية
وعمل بها اجمع حتى ماله معارض منها لم تكف في ابواب الفقه
سيما ابواب المعاملات وليست شعري ما ذا يفعل المقتضى على
الصالح الاعلانية في ابواب الفقه عند فقهنا فان شكت با
لاطلاقات والعمومات فهي حقيقة بالعلم كالعرف فلا موقن

التعدي

الاستدلال على اول الكلام وان ذهب المعظم الى عدم
 مجية الشهرة لا يعتبر ما هو موهوم الاعتبار لعدم حصول الظن
 من ذهابهم الى عدم المجية سيما اذا كان حكمهم بعدم مجية
 لعدم الدليل على ما لا يصلح للدليل على العدم واما حجة
 فتح ترجيح المروج او الترجيح بلا مرجع او الالزام المكنى لبعض
 المقامات فكما تقتضي العمل بالظنون على كل ظن او على
 احد المعتمدين وتلغ في ما عداها باصالة كونه فلا نقول ان تلك
 الاصل كلية فمثل الظن الحاصل من النوم لا يغلب به للاصل
 عدم جريان المعتمدين فيه لا الدليل على عدم مجية وان كان
 وجوده اليقيني واما مثل القياس والاستحسان والمصالح والمفاسد
 فما قطع بعدم اعتبارها للدليل فليس هي من الظنون
 المشكوك ولا دافعة في محل النزاع ولا من وجهها موجباً لتخصيص
 الدليل العقل المعرف من ان مورد الدليل العقل
 الظنون المشكوك فليس كذلك فخصها بل اختصاص بعدم
 جريان المقدمة المعتمدة في المقدمة الرابعة وفيه واما الظن الحاصل
 من خبر المجنون والصبي الغير المميز فليس حجة للجماع فلا يراه
 وبناء العقل وفي خبر الصبي المميز وجهان
 حجة

ان هذا الظن العقل
 في خبر الصبي المميز

الظن المطلق مشروط بعدم التمكن من العلم في المسئلة المعتمدة
 للاصل وعدم جريان المقدمة الثانية من الدليل التي هي في كل
 التمكن من العلم في تلك المسئلة نقص عنه وكذا مع الشك
 للاصل وعدم جريان المقدمة الثالثة من الدليل التي هي في
 لو علم بعدم التمكن منه وحصل له الظن بالمسئلة ابتداء من غير
 نقص وجب عليه الفحص عن المعارض لاحتمال حصول
 الظن بعد الفحص على اكد في الاصل لمعارض ليعلم
 جريان المقدمة الثالثة بل لا الرابع حتى ولو لم يتمكن من الفحص
 حتى لم يعمل بهذه الظن ايضاً للاصل المميز ان
 في مقدار الفحص الواجب استغناء الوسخ فيه لان يلزم منه
 وان خرج فلا يجب الزائد وان جاز او يزوم تعطيل الاحكام فيجوز
 الزائد وكفى حصول الظن بوزوم التعطيل اذ القطع به غالباً لا
 يحصل الا بعد حصوله لا يجب على المجتهد تحصيل الظن
 الاقوى فالاقوى باذواد الفحص والدليل هذا من لزوم عدم
 او تعطيل الاحكام او جها معاً اقول مضاً الى ان انما او جها
 اعلى درجات الظن فغير ممكن غالباً او درجه من الدرجات
 المتوسطة فلا دليل عليه فهو تعيين بلا معين او تحصيل الاقوى

ان هذا الظن العقل
 في خبر الصبي المميز

فالاقوى ما كان بحيث لا يزوم معه تعطيل ولا عسر فتد به غير ممكن
 للفقهاء فتعين الكفاية بطلاق الظن بعد فحصه في ان الادلة
 ومعارضها
 اقوى اعتباراً من الاخر كما لا يخفى من مع الشهرة وكان الظن المجتبى
 في جانب الاقوى اعتباراً من بل جازاً اعتباراً او وصفاً او في جازاً
 الاضعف اعتباراً من بل على الاصح لوجود العلم الاجمالي
 بين الظنون الشخصية بمطابقة جملة منها للواقع فتخرج مع مكان
 منع كون العي في مثل الصورة المفروضة من ظنون الاعتبار
 او لا يورث عمل الاكثر الظن بالاعتبار حتى ولو حصل ظن في جانب
 يرتفع بخلافه ان الظن الشخصي باكثر القوي الواقعي انما هو من
 الشهرة بالقرض وان الغالب يشترك في ذلك وان العمل
 لادلة لاصابة الواقع وان فقد الظن الشخصي من الجاهلين
 الثالث باتفاق الدليلين ورجحنا العمل بالعي لسلامة قوة
 اعتباره عن المعارض مع ان ما يخصص الحكم بالتوقيف حاصل
 من تقدم العي فيكون اذا قلنا من ظن لا يعتبر قطعاً كالفكاس
 مع الظن المعتمد كالعبيد وكس الشهرة وكان الظن الشخصي
 في جانب القياس مثلاً علماً بالظن المعتمد للجماع واما تراه

ان هذا الظن العقل
 في خبر الصبي المميز

من فهم العلم بانكر تعبد اريد على خشية فانما هو التعبد بطبعها
 لا التعبد لاجل المنع ولو سلمنا عدم الالزام لقلنا ان حرمة
 العمل بالظن القياسي مطلق اجماعية والثالث منقي متعاضد
 الظنون فتعين العمل بالظن المعتمد اقول وفي كون الظن الذي
 لا يعتبر للاصل في حكم الظن الذي يقطع بعدم اعتباره كالفكاس
 وجهان واذ قلنا من الظن المطلق كالجواهر او الشهرة
 مع الظن الخاص كالكتاب او الخبر المقتطوع بالسند فان كان
 الظن الشخصي في جانب الظن الخاص قدم عليه بوجه واضح
 او لا في شئ من الجاهلين فكذلك الثالث منقي باتفاق الدليلين
 او في جانب الظن المطلق قدم اذ لو لم يكن كذلك لم يعدم العمل بالظن
 المطلق غالباً لمعارضه مع العوشت الكفاية غالباً فيقدم من
 يخرج عن الدين فتد اقول ان كان الظن المتعارضان
 من صنف واحد فله موكول الى باب التعارض والارجح
 المحصل ان الظن الحاصل ما خاص او مطلق ثم انما لمعارض
 له اوله معارض معتبر من صنف او من غير صنف سواء به
 او اقوى ولو من جهة اضعف او غير معتبر قطعاً ام
 اصل ثم الظن الشخصي اما معقود من الجاهلين او في احد

في خبر

اصول الفقه في الفروع
في فروع الفقه في الفروع

الطرفين واحكامها تظهر بتاتوا
الاصح عدم جلية
الظن في المسائل الاصولية العلمية لسلامة الاصل الاصيل فيها من
الدليل الوارد ان باب العلم بالمعنى الامم منفع في اغلبها بلها و
استد في نادرا لا يوجب جلية الظن فيها اذ لا يلزم من الرجوع
الى الاحتمال او البرائة فيها سر ولا خروج عن الدين لفقد
العلم الاجمالي ولو قيل عد بعض الاحكام الالهية اصولية وبعضها
فرضية مجرد اصطلاح فنقول ان العلم في معظم الاحكام الالهية
منه فجزى البرائة المتقدم في مجموع الاحكام من حيث
المجموع جميع مقدماته وتوهم ان المرجح موجود للقطع بالمخالف
لواقفنا على المعلومات في الفروع وليس كذلك في الاصول
مدفع بان مجرد النسبية يخرجها فلتنا ضم بعض الاحكام الفرضية
الى الاصولية وترك بعض اخر منها حتى يحصل العلم بالمخالف
في هذا الشطرون باقي الفرضيات فلتنا هذا دفع بالاجماع
المركب وبعد رعاية تدوير الاحزاب بين جلية الظن في الفروع
والاصول وجلية في الفروع خاصة ولما كان الاخير قد را
متيقنا انقراضنا في مخالفة الاصل عليه فتم ولو قيل ان الظن
بالمسئلة الاصولية مستلزم للظن باحكام الفروع والظن في

الاجماع

اصول الفقه في الفروع
في فروع الفقه في الفروع

الحكم الفروعية حجة حلقه الظن بالمسئلة الاصولية انما يستلزم
الظن باحكام الفروع الظاهر ان الواقع النسبة بينهما من وجوه
التي ثبتت من البرائة ان التيقن جلية الظن المستبعد عن
الظن باحكام الفروع الواقع لانه القدر المتيقن لا الظاهر فيقال
لو قيل ان كان الظن حجة في ذي المقدمه وهو الفروع ففقه
للمقدمه وهي الاصول العلمية لطريق اولي قلنا ان الاولوية ظنية
لا تثبت جلية الظن مع امكان منع الاولوية لان الاول ميان و
استل للفروع فنبغى الاهتمام فيها ازيد ولو قيل في مخالفة
الاستعمال قلنا هو فرع وجود العلم الاجمالي
الموضوع العرفي لكان هو انما للاصل كظن لعدم دخول
الوقت او مرجح واحد في الحد ودين فيما دار الامر بينهما
او مخالفا لاصل ذلك لا يمكن المكلف من العمل بالاصل و
لا من كسب العلم ولو اضنا عارضيا مبيها من لزوم الاول
في الزام مجموع المكلفين وان لم يلزم في كل واحد واحد كما
لظن باجماعنا شخص لمن وجب عليه التكليف مثلا فلكلام
الافلا على الظن المخالف للاصل في الموضوع العرفي لاصله
حرمة العمل بما وراء العلم والاصل الذي هو في مخصوص

كان في هذا الموضوع في المسئلة
التي استحدثت في المسئلة
منها سقطت شيئا وهم
حضور مسئلة اخرى
بالدليل في الفروع لاجلها
تختلف في الفروع بالعلم
دون الظن في المسئلة
الاصولية

اصول الفقه في الفروع
في فروع الفقه في الفروع

المسئلة ان الفرض ان الظن على خلاف الاصل كظن بنجاسة
غسله احكام ولو قيل يلزم من ترك الظنون في الموضوعات
الفرقة المخالفة القطعية الاجمالية كما كانت تلزم في الفروع
قد ليل كجبة مشتركة بينهما قلنا المخالفة القطعية الاجمالية
انما تفرق في الفروع لا الموضوعات للاصل والفرق انما قلنا
بتكليف الشكائين بالاحكام الواضحة الفرضية وباشترائها
معهم في التكليف فوجب الاحتراز عن المخالفة القطعية
بمخالف الموضوعات اذ كان باب العلم منه لئلا يفسد
الموضوعات الفرقة فكذا كان منه الشكائين في التكليف
فكش في موضوعات الموضوعات الفرقة الغير المصورة
ليس ثابته حتى يثبت لنا بادلته الاشتراك في لو قيل ان
الظن بالموضوع مستلزم للظن بالاحكام الشرعية والظن
في الاحكام حجة قلنا القدر المتيقن من البرائة المتقدم جلية
الظن في الاحكام الكلية الالهية لا الاحكام الجزئية الشخصية
التابعة للموضوعات كما تفرق الظنون الرجالية الموصبة
للظن بعد ذلك حيث عن الامام ع وان كانت من الظن في
الموضوع الفرقة ذلك لاستلزام هذا الظن بالظن باحكام

الفروع

الفروع الواقع ولانه لا لا ذلك لزوم عدم جلية اخبار الاحاد لان
معظم الاحاد احوال حالها مظلومة فينبغي انما يلزم ما
من عدم الشريعة مع ان مثل هذه الظنون اقوى من ظن
الشدة وتكونا كن في الاكراه بالظن الحاصل من تعجز العلماء
السند وتضعفهم وجهان مقتضى الاصل عدمه الا ان يلزم
من القصور فلا يجب لتعطيل ففهم
في الموضوع المستنبط حجة المراد به هنا الفاظ الكتاب والسنة
بقضية النزاع في الجدية والنزاع ليس فيما علم عدم جلية فيه كالمقاييس
والاستحسان والمصالح المسئلة ولا فيما علم جلية فيقول
الدعوي وان كان واحدا والاصول العدمية كاصالة عدم
النقل فان جلية اجماعية والامارات الظنية كالسادة
الظني المثبتة للمعنى بقيمة الاصول الاجماعية بل فيما شك في
جليته فيه كالاستقراء وانما هو واحد الظن وذو باب الاكثر
فمقتضى الاصل فيه مع ثابته الجدية سيما مع انفتاح باب العلم
الوجداني والظن القطع الجدية فيه عا لبالحج لا يلزم من
طرح الظن المشكوك الرجوع في الموضوع النادرة الى الاول
الفقهاء في مخالفة قطعية لكن نحن الجدية وفاقا لاكثر بلاد

اصول الفقه في الفروع
في فروع الفقه في الفروع

الاجماع وذلك لان الظن يستلزم للظن بالحكم الفرعي
 الواقع ولزوم الحجة القطعية عند ترك هذه الظنون فقال
 لانا نفرض ان من الكتاب او المتواتر شئ على لفظ ظني
 الوضع وجبر اواحد صحيحا شئ على الفاظ كلها قطعية
 الوضع فكل جهة رجحان وجوبية فالمقدمة الرابعة تثبت
 جيتة بما معدوم كون احد هما قد ما متبعا لوجود الفاعل بجهة
 الاولى ومن الثاني ويمكن ان يدعي ان اغلب الفاظ وان
 كانت معلومة الا ان وجود اية او عدمه يكون جميع الفاظها
 مفردة وما ذكرتها معلومة ما ورفيزم التدا على اية عند
 طرح الظنون فتم اذ كان مثل الكتاب المتواتر المشتمل
 على لفظ ظني الوضع متبعا كاصولي على علمنا به اليق لا للعلم
 اذ الظن في الاصول ليس بجعل بل ببناء العرف والعقلاء
 على الاكتفاء بالظن في وضع الفاظها اذ اشبهت
 المجتهدين بعض المسائل لم يعلم انها مسئلة فغنية ام اصولية
 ام كلامية كما يتفق ذلك في بعض مسائل الاجتهاد والتقليد
 وكما نزل بحكم جعل فيها بالظن ام النتيجة تتبع حسن المقدسات
 انما ان الظن فيها ان كان موافقا للاصل كالوظن بعدم

اصول في المسائل

جواز تقليد المفضل مع وجود الاصل او بعدم جواز تقليد
 الميت ابتداء مع وجود حجة اعلم منه اعلم منه او مساو له كما
 الاستصحاب فالكلام اذ الواقع لا يخرج من اجتهاد الظن او الاصل
 وهما متوافقان او كان الظن في احد طرفي المذهبين عند
 دوران الامر بينهما كالوظن بوجوب عمل المجري بظن اذ كان
 الاصل حجة من العمد بالظن فكذا الاصل حجة من التقليد وكما ان
 الاستصحاب يقتضي جواز التقليد في المسبوق به فكذا يقتضي
 جواز الاجتهاد في المسبوق به فلا يصلح البين وكما لو كان
 تقليد الميت لا علم مع وجود حجة ادون فلا إشكال في الاخذ
 على طبق الظن لبيان البرهان العقائدية اذ التكليف ثابت في
 باب العلم منه والاصطلاح غير ممكن وترجع الموهوم او الغير
 بينه وبين المظنون غير مقصورا وكان الظن محال لا يصلح
 كما لو كان بجواز الرجوع عن التقليد او بجواز تقليد المفضل
 مع وجود الاصل فداجرة بالظن للاصلين اصابة الحكومة
 العامة والاصول الذي في خصوص المقام ولا يلزم المخالفة
 القطعية في العمل بالاصل لفقد المشتبهات في
 جهة الظن في المسائل المتفاديه وجهان ومقتضى القاعدة

الرجوع عن التقليد

الرجوع عن التقليد

الحجة ان السد باب العلم فيها حذرا من التكليف بما
 لا يطاق بعد ثبوت اصل التكليف وان استلزم
 تكليف كل الناس بالعلم والدليل اقتل النظم وان
 يمكن احد الناس منه وان لم يلزم احد المذهبين
 فمقتضى الاصل عدم اجتهادنا الشان في شخصي الفتوى
 وان عدم لزوم شئ من المذهبين في المسائل الوجبة
 اذ القوة العاقلة حادثة في جملة منها حكما قطعيا بدرجة
 العقلاء بغير تم مع قيام الفروقة في جملة منها
 كلما جعلناه دليلا على اثبات الوجوب في الاحكام الشرعية
 الفرعية فهو دليل لما عداهما من الاحكام المجتعية اجماعا واهل
 ثبت الاستصحاب او الكراهة بما لا يثبت بالوجوب والحرمان
 الادلة الضعيفة وجهان مقتضى صالة حرمة العمد بما ورا العلم
 واستصحاب عدم المطلوبة عدم لكن انما جواز التسامح
 في السن فيما لا يكتل المرجح وكان الدال على الاستصحاب
 اجبره بدل على ذلك بعد ظهور الاجماع حكم القوة العاقلة
 بحسن الادام على ما لا يكتل الا الرجحان المعتضد او القوة
 بخصوص الباب ولصوص الاحتياط ومنه يظهر الكلام في

اصول في المسائل

الكراهية وفيما اذا كان الدليل فيه فتوى الفقيه مجردة جهان و
 الاقوى جواز التسامح عندى حجة بل في جواز الاحتمال
 العقلائي وان خلا عن الفتوى كما لو كان النص الجلي المطلق
 المشكك مورثا لاحتمال المطلوبة ثم في جواز التسامح كما في
 اشتراط الفحص وعدمه في جهة الجزم المسئل
 او اذا كان الراوي لا يرسل الا عن ثقة او عدمها مطلقا
 الاصل عدم اجتهاد سواء علمنا انه لا يرسل الا عن ثقة معلوم
 الوثائق عند الكل باعتقاده ام ظنا به كالمشكل فيه
 اذ العلماء مختلفون في الجرح والتعديل فليعمل فافهم
 المرسل ثقة عند الكل لا يكون كذا او لمعارض في
 التزكية فوجب الفحص والعلم بكونه ثقة عند الكل اجب الا
 تفصيلا ويمكن ان يقال ان لازم القول بالظن المسطر
 العمل بمثل ذلك عند حصول الظن منه مع كون دين
 المرسل لا يرسل الا عن ثقة سيما مع تفريجه بذلك
 انما ادراك العقل الحسن والقبح بطريق الاكباب
 الجزئي وتفصيله ان أسن يظن على ما يوافق الفرض على ما لا
 الطبع وهذا ان يتفادان بحسب الاشخاص والطباع فاما

اصول في المسائل

اصول في المسائل

اضافيان قد يقرعان وقد يقرعان وعلى صفة الكمال وعلى ما
يصدق فاعلم في العاجل ما مطمحت بشيئ فاعلم او مع
استحقاق فاعلم ان الشواب في الاجل فحقن بغيره نعم وعلى ما
لا مرجح في فاعلم في شمل ما عدا الاحكام او ما عدا المرجح في كماله
القيح بقوله في كل هذه وهو مجاز في الاخير لم يتبادر صحة
السلب عن مثل المباح وحقيقة في الواقى لعدم صحة التلخيص
الا شراك المعنوي وان كان القدر المشترك شكوكا لا اللفظ
لا صالة عدم تعدد الوضع المقدمه على امالة عدم وجود القدر
المشترك وانما صالة عدم الاستعمال فيه المستلزم
للمجاز بقدر حقيقة تعارضه بشيئا ما ودفعه بالقول بان إطلاقه على
المعاني من باب إطلاق الكل على الفرد مع كون المتبادر هو
الامر المجمل القدر المشترك بل الامر المبين وهو مطلق المربوب
اليه ولو من جهة عكس القبح بل يصح سلبه عن الكونيات
الزراع مع الاشياء اما ههنا الموضع الرابع حيث ان ظاهره
الاشارة عدم ادراك العقل المدح والذم والاول لا الكلام
ادراك العقل اياها بحكم البداية وكذا الثالث ان كان
يظهر من التمهيد انكار بعض الاشارة ادراك العقل

اباه والاه

اباه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه والاه
الدينوي وحمل الكلام ادراكه المدح والذم في نظر الكل حتى يكتم
على الاطلاق لا في الجملة والآجال والاختلاف في الاطلاق
الاول والخروج الزراع عن مقاصد الفطن لنا على الادراك في موضع
الزراع او لا بداهة الذم عند كل عاقل على الظلم والعدوان و
المدح لفاعل الباطل وان توهم كونه ناشئا عن الاشياء
كمدح المصل او عن العادة كذم العبد المتلبس بلباس
النساء او عن كونه صفة نقص او كمال او عن مخالفة الفرض
وموافقته كقبح قتل زيد عند اوليائه او عن ملائمة الطبيعة ومنافرته
مدفع ما نرى قبح الظلم وان قطعنا النظر عن الشرع لم نجد
في الادبيات وان فرضنا اعتياد الناس به بل عدو زيد
قائه ظمنا لاجل ظلمه وان كان موافقا لغرضه او مخالفا لطبعه
واما جملة من صفة النقص فلا وجه له من الافعال لا السجى
فيذم فاعلمه ولو فعل حرة ولو سلمنا قضا غرضا اثبات
القبح بمعنى الذم وان تب عن صفة النقص وتمايزها
انه لو لاه لما امتثل المكلفون باوامر الله نعم ولو اجمعه
لا احتمال كذبه اذ حكم العقول بما تستلزمه من تعاقبها هو لقبحه

الانقص في صفات الافعال ليس بالافعال وبان عدم كونه صفة
نقص لا يوجب صدوره منه بل لا بد من ادراك العقل
انها ليست من صفاته نعم فان ادعيت انه يدرك ذلك
ايضا فقد ثبت المطلوب فتم وان قلت ان الاجماع قد
على تنزهه عن صفات النقص قلت نقلا الكلام الى الاجماع
فان كان حجة تنفيه نعم او لا جمل لكشف عن الشرع
فلعله كذب او العقل فالطلب ثابت ولو قبل كفى
في لزوم الاشكال حال صدق فعله للزعم المحتمل قلنا يمكن
كون وعده في محل الوعيد وعكس احتمال الفرض مشترك
دايم لزوم دفع الضرر المحتمل ان كان بالشرع فلعله كذب
او بالعقل فالطلب ثابت نعم لا شئ ان يقول ببناء
على نهجهم ان حصول الوفاق اضطراري او يقول انه لا
ضير في تكليف السفه عند عدم الوفاق وتمايزا وارجا
انه لو لاه لم يعلم الفرق بين النبي والمسيح ولم يعلم صدق
النبي المعلوم بنبوته لاحتمال اظهار المعجزة على الكاذب
ارسال رسول كاذب او انما لسان باطلان بالتفاني
الافهم ويكون بناء المسلمين على امكان العلم بهما وبنوهم

لا عدم قدرته فاذا لم يكلم العقول بقبحه لم يكلم امتناعه فلا يوثق
بوعده ووعيدة فلا يمثل المكلف في هو بقطبا متعاقبا في الحكم
وبكون التكليف في سقمها والتمسك في اثبات العلم
بعدم صدوره عنه نعم لم بان عادية على الصدق مردود
بنقل الكلام الى بدو الامر حيث لم يكن عادة فمن اين حصل
العلم بالصدق الا على ما حصل العلم العادي مع انه
لا يتم الا في حق قليل من المكلفين او يكون الصدق موافقا
لغرضه مدفع بان الكذب لعله موافق لغرضه كما عليه بعض
المتصوفة وبانه لا يقول بكون احكامه معللة بالافعال وبان
ما لا دليل على امتناع صدوره من مناف الغرض عنه او بكونه
ملائما للطبيعة مزيف بكونه منزها عن الطبيعة وبانه من اين
علم منافرة الكذب للطبيعة ولا معايشرة وبانه ما لا دليل على
عدم صدوره من مناف الطبيعة عنه او بكون الكذب صفة نقص
والصدق صفة كمال هو منزه عن التعارض في جميع الكمالات
مضعف بان الصدق او الكذب من اوصاف الافعال لا
وهو الكلام لا الاوصاف الباطنة كالعلم والجهل حتى ليس
صفة فالمسحبة بالصفة خلاف المصطلح اقول سلمنا لكن

النقص

ارسال الترس والتكليف سقما وعشا الا ان يقول
 ان تجرد الاطلاق على صدور الخوارق منه يحصل العلم بثبوته
 ان ويدن الناس على ذلك وليس انك لا تعلم في حصول
 العلم على الدليل العقلي المذكور ان لا ينفصل الاقل من
 المكلفين او ان العلم بالاحسين اضطراري والمكان
 انك لست تعلم انك غير بان انك غير محال للعبان مع ان
 انك غير محال في حجة شرعية وبطلان التكليف بالاطلاق شرعا
 لانه الشرع لا يكلف الله تعالى الا وسعها ولازم ذلك قضاء
 المكلفين فقد انكليف بالاطلاق فلا يبرح بل ظاهر
 الآية الشرعية ان المكلف حالة وسع وحالة عدم وسع
 انك يستلزم حصر الحالة في واحدة
 ان العقل كما يدرك المدح والذم كما يدرك استحسان
 الثواب والعقاب بخلاف الجواب انك كما عليه الامامية
 الا القاصر من منهم خلا فالاشارة هي الركن في المنع مطلق
 للتوحي في المنع في العمليات لاقضاء الضرورة وحكم
 العقلاء بان المولى ليس عادلا اذ لم ينقم من عبده
 الظالم لبعده المعلوم وبهم من ترك انفاذ الغرض في

اصول العقول والاعمال
 في ادراك العقل والاعمال

فان

الحسن البديع قدرته عليه معللين بان جزا الا احسان
 الاحسان مع تنقيح المناط القطعي بملاحظة طريقة العقلاء
 فان ترتب الثواب والعقاب على الاحسان والافعال
 اي الواجب الشرعي ليس الا لاجل مجبوتية المأمور به وبموجب
 المشي عنه المعلوم بان يكمل بالشرع الكاشف عنهما
 فاذا انقضاء من العقل بالمجوبة والمبغوضية كما ثبت في الاصل
 السابق لزوم القطع بترتيب الثواب والعقاب لا خصوصية
 لاحد اللفظي حكم العقلاء باستحقاق العبد القائل لولده
 المولى ظلي الذم والعقاب ان لم يكن نهاء عنه بل ان قال
 له قبل ذلك كل شيء كنت مطلق حتى انما كان مع انه
 لو لا ذلك لما كان يحصل معرفة الله سبحانه ولا معرفته
 البني من ولا النظر الى المعجزة واجبا اذ الدال عليه ان كان
 العقل فهو مغرول او الشرع بعد حصول المعرفة فتوصل
 الى اصل او قبله فوقع ثبوت لزوم اطاعته فيصدر
 او يتسلل هذا الامر على المفضل لكن يردده بعد ما
 ان العقل لو لم يدرك في العمليات البدلية لفتح
 الظلم والعقاب عليه لم يدرك في العقاب النظر بطريق

اولى ثم نظره في التقدير الى ما دل على تعذيب عبده
 الاوثان وفيه انه ان جعل سببا لا درك عقولهم في
 العقاب فهو غير معقول او كما شفا عنه جائت الاولوية
 في حجة العقل فلو اكل ما حكم العقل حكم به
 الشرع والمراد ان كل ما حكم به العقل فهو كذا في متن
 الواقع وان لم يجعل الشرع له حكما اذ قد يكون انظر الواجب
 الحكم او حجة ولم يبينه لبيته او بينه ولم يبينه
 لسفاهة او لم يبينه لتفاهة لعماده فان كل هذه المراتب
 خارجة عن هذا النزاع وان حجة العقل القاطع حتى في
 الفروع خلا فالاجاب بان يظهر من صدر الدين حيث
 منع من الحجة بعد تسليم ادراك المدح والثواب والذم و
 العقاب ولعمري النزاع ما كانت الاستفادة والمستفاد
 فيه اهلين كقولهم او بتعيين كوجوب مقدمة الواجب
 او تخلفين كافي فضية ابان اذ الاول قد رتب في شبهه
 لثالث تحسب الاجاب بان هذا بخلافه بان دلالتنا في قولنا
 المذكور بان اتفاق المحدثين والاجابيين حجة كاشفة عن
 وجود دليل على المنطق عليه لانهم لا يقولون بالاستدلالات

اصول العقول والاعمال
 في ادراك العقل والاعمال

العقل

العقلية كخلاف المجتهدين لقولهم بها واحتمال شواذها من
 النزاع مناس مع الاجاب في تحقيق العمليات كما يظهر من بعضهم
 الا شرعي بجم العقائد في وجه لقولهم بعدم تبعية الاحكام
 للمصالح الكامنة لنا ان العقلاء بعد ما قطع باستحقاق الثواب
 العقاب في مرحلة الظاهر والعقل كما هو المفروض من الاصل
 السابق فلا زمة القطع بالحجة الا في ولا يضر ذلك فيما صدر
 اجتماع الضدين وان لم يكن القطع بهما احكاما من
 العقل حجة لم يكن القطع بهما احكاما من الشرع حجة اذ
 الدليل على حجية القطع الشرع ان كان هو الشرع فعلا
 الكلام اليه الى ان يدور ويتسلل وان كان حكم
 العقل بلزوم دفع الضرر المقتطوع فمشترك في الفرق حكم و
 انه لو لم يكن قطع العقل حجة يلزم عدم تعذيب عبده
 الاوثان وعدم وجوب تحصيل معرفة الله ونبوته و
 النظر الى المعجزة والتقريب قد مر وان القبيح فاحش بالقرين
 اللغة وكل فاحش منهي عنها لاية الشرع في نهائ
 الفحشاء والمنكر وحمله على الحرم موجب لزوم الحرم مع
 ان المتبادر من الفحش ما ذكرناه هذا الدليل يتم بعبء

اثبات ادراك الفصح وان لم يدرك العقل في اخباره
 الفصح ثبت من الشرع لا العقل كمن الالة دلت على رد
 الاخرى في كون الحكمه نعم تابعة للاصغيات وفي ادراك
 العقل المدح والذم اذا لم يحل المنكر عطفها تفسيرها وجعلناه
 عبارة عما يحكم العقل بغيره ولو ثبت ان الاخبارى بقوله نعم وما
 كنا معتدلين حتى نبعت سولانا وعطان الظاهر
 الرسول الظاهرى سبها ملاحظة البعثة وان حذف المتعلق
 فيها بقية العموم وان الاخبار عن نفى فعلية العذاب استلزم
 نفى الاستحقاق حذر من التجرى على المعاصى في الاجابة
 لا جبا عنه بان المراد منها نفى العذاب في العاجل لا بعد
 البعثة ملاحظة تفسيره من المفسرين كما نقل وملاحظة
 ما دل على تعذيب عبدة الاوثان وجرى ان عادته نعم على
 تعذيب الاحم الباقى في العاجل بان دلالة حذف
 المتعلق من باب الإطلاق لا العموم فيصرف الى الشئ
 هو نفس العذاب لا يحتاج الى البيان والبعثة لا يستعمل به
 عقولهم فان ثبتت فارجع الى العرف وبها معارضة مع
 الالة ان لا يفسد لمهلك من هلك عن نية غير مضمرة
 الغدافي

والتعارض من باب الغايب من وجه مورد الاجتماع والتعاضد
 ما يستقل العقل قبل البعث فيرجع الى المرجحات وهي لو
 لم يكن مع الاجرة فلا اقرب مع التساوى وبان تلك الالة ظاهرة
 وادراكية فاطعة فلا تكافؤ او بقوله الدال على ان كل شئ
 سطحي حتى يرد فيه امر او نهي حيث ان التساوى للقطبان فلا
 تكليف قبل رد وجههما وان استقل العقل ولو كان المقام
 مما يحتمل ورودهما في الواقع انفع الاحتمال بالاصل او بان
 التساوى ما لم يعلم ورود الامر والنهي لدفعه بعدم المرافف
 الى المستقلات كما هو بانها طيبة والمسلية علمية وبانها
 ظاهرة وادراكية فاطعة فيجعل النص على الامم من الامر العقلي
 او يخصه بغير ما يستقل به او بما رواه ابان في اصلاح المارة
 وزرارة في الولاية والاخبار الدالة على انه لا تكليف قبل
 البعث لمهلك من هلك عن نية وبان الاخبار الدالة على
 انه يجب على النعم بيان من يصلح الناس ومفسداتهم
 والاخبار الدالة على ان الزمان لا يخرج من حجة يعرف
 الناس ما يصلحهم ويفسد هم والاخبار الدالة على انه
 لا يخرج على العباد الا بعد ادراك العقول وارسال الرسل

او ان التكليف فيما اراد فيه التعذيب لطف وكل لطف
 واجب فوجب لا تكليف لا تعذيب وان استقل العقل لانه
 لا لطف فلا حجة او ان العباد مجبورون فلا حسن ولا فحش
 حتى يدرك العقل ويكون حجة او انه لو كان اللازم على الله
 سبحانه ان يامر باحرام العقل خرج عن كونه قمارا في ابداع
 الاحكام مع انه نعم حكم ما يشاء ويفعل ما يريد فقد ظهر وجوبه
 كل ذلك احد النمل فيما هو ونظر ثمة النزاع في حجة العقل
 في تكليف الكافر حتى القاصر بالفرع الذي يستقل به العقل
 وكذا المسلم القاصر الذي لا تنال به الشرع وفي تعارض
 الخبر مع العقل قول لا يمكن فرض الثمرة في اثبات حجة الظن
 من باب الدليل العقلي في جعل الظن الغير المعتمد حجة
 عند تعارض الدليلين او عند دوران البديتين في الجاهات
 مثلا ولا يمكن الا من الصلوة الى اهدا وفي اثبات حجة
 اذا دار الامر بين المخذوبين ولا دليل على احد الطرفين
 واثبات جواز التسليم في السن اذا لم يغير اخاره الفصح
 في السداد مع الحجة واثبات التكليف في ايام الفرة
 في المستقلات العقلية واثبات اصل الامة والبراهين

على تامل فيها او في جملة منها ثم لو قال انهم لا ثمة لان التكليف
 فيما يستقل به العقل لطف وكل لطف واجب فوجب
 قد بين كل الاحكام لا جبا يمنع حكمه الكبرى فثبت بان الوجوه
 تعليلي قابل لعود المانع كظهور الحجة وبان بيان
 الشرح لا يلزم عثور المكلف به وانما كالتقاصر وبان الدليل
 عقلي لا يقول به الا ان يكون خروجه الزام او ليس حجة
 في العباد او يدعي ورود الشرع على طبقه
 اثبات تبعية الاحكام الشرعية للاصغيات قالوا كل حكم
 به الشرع حكم به العقل والمراد انه كل ما يمكن ان يجعله الشارع
 حكما وان لم يجعله او جعله لم يثبت حكم به العقل بعد التحليل
 والاطلاع حكما اجماليا فيحكم بها بقية لاصغيات الكاشفة لمقتضى
 جعل هذا الحكم والمخالف لا شعري فينبغي تبعية للاصغيات
 مطمنا على البطلان السلب الكلي انه لا يتبعها للاصغيات
 لزوم عدم ادراك العقل وعدم حجة وقد ثبت حجة حاصر
 وعلى اثبات الاجاب الكلي ان احكامه نعم ان لم يكن
 معللة بالاعراض لزوم البعث او كانت معللة باغراض
 راجعة اليه مع لزوم الاحتياج او الى العباد لمجرد الاطاعة

فان ثبتت حجة العقل

والعصيان للشواهد العقاب من غير ضرورة عرض في
 المأمورية والمربي عنه لزم اللغو والجهل في الخصومات كونه
 ترجيحاً بلا داع والاعلم بزم لغو في نسخ جعل الأحكام أو
 لخصومة عرض راجع إليهم موجود في نفس المأمورية والمربي عنه
 مع قطع النظر عن الأمر النهائي ثبت المطلوب وأنه لا ريب
 في أن كل فعل في الواقع إما المصلحة في إتيانه أو في تركه أو لا
 مصلحة في فعله ولا في تركه ففي الأول لابد من الأمر به ولو لم يبا
 إذ طلب تركه ترجيحاً للمرجوح ودرجته متساوية بين الراسخ
 المرجوح وفي الثاني على الملاح في الثالث لابد من
 إباحته هذا من الراسخ بلا مرجح ولا ريب في تنوع الأحكام
 الشرعية إلى الأنازع الخمسة فإن كان اختلاف تلك
 لاختلاف صفات الأفعال في مصلحة الأتيان أو الترك
 أو التسوية فالمطلوب ثابت واللازم أحد المآخذ الثلاثة
 المتقدمه منها فالأية الشريفة مني عن الفحشاء والمنكر
 ويتم الأمر في غير المتأني بالاجتماع المركب أن كان ولا
 فينتفي السلب الحكم إلى النصوص الدالة على أنه يجب عليه
 فتح بيان مصالحي العباد ومفسدهم الظاهرة في وجودها

والله

ومفسد مع قطع النظر عن الأمر النهائي لكن النصوص
 لا ترد الأمر على بل ليل السكاني ولو قيل إن من الأول
 ما يكون المقصود منه نفس التوطين ولا مصلحة في المأمورية
 ولعل أوامر الشرع كلها من هذا الباب قلنا أولاً تنقل
 الكلام إلى نفس التوطين فتقول لا بد فيه من مصلحة هذا
 من أحد المآخذ الثلاثة وثانياً أنه لو كان المقصود في الكل
 التوطين فلانهم دائماً لا اعلام بعدم إتيان المأمورية
 إتيان المكلف بالمقدمات والواقع خلافه ولو قيل لعل
 المصلحة في جعل نسخ الأحكام مجرد الإطاعة للشواهد العقاب
 وفي تنوع الأحكام لزوم التكليف بما لا يطاق لو أمرك بالكل
 أو منى عن الكل في تخصيص بعض بالأمر وبعض بالنهي
 كون بروز الإطاعة في الأمر في الأمر بما لا يرغب
 المكلف بآتيانه كالصلوة والزكاة وبروز الإطاعة
 في النواهي في النهي عما يرغب فيه المكلف كالزنا والسرقة
 أو كراهة فكان المقصود في جميع المراتب الإطاعة والأفشاء
 لا غير ولا صفة في الأفعال مع قطع النظر عن هذه الجهة كجائز
 ويجوز به الآية الشريفة ما أمر ولا يعبد ولا الله

وما حلف الجنت والآل لا يعبدن لا جنت
 أولاً بالنقص بالواجبات التوقيلية الغير المشروطة بنية التوبة
 وثانياً بزوم الرجوع إلى الله في الخصومات كإيجاب الجهر
 في الصبح والاختلاف في الظن وهكذا لو قيل إن كان الغرض
 من امره سبحانه عباده بالصلوة مثلاً أو تركه صلى لهم فيه
 كما هو الظاهر في جوارحه فرضه الكافي عقاب الأبدى على
 ترك العبد مصلته بترك الصلوة من غير إباحة ولا لطف
 ويكون كما لو أمر الولد بغير علمه بصلته راقية له فما فعله
 قبله الولد عقوبة لترك هذه الصلوة المصلحة فلا بد أن يكون
 الغرض مجرد الإطاعة والالتزام بغيره أولاً بالنقص إذ
 لو كان غرضه محض التعبد جاء المخذول رافعاً وثانياً بان غرضه
 أن كان نفى التكليف مناس فهو كما ترى أو نفى استحقاق العقاب
 فهو ليس من الجحيم بل لو أزم المخالف كزوجة الأربعة
 أو نفى غلبة العقاب فالعقاب بغيره إن شاء الله وإن شاء
 حسن الأشياء أو فيها إلى ما ذابن في المصلحة
 حسن والكذب فيجوز اتهامه بالادعاء لا لزمه المقومة
 للمهمة المعبر عنها بالادعاء الثابتة والكيفية فالصدق من

هذا من كلامه تعالى
 لا تعبدوا ما لا يعبد الله

الحال

الحكام حسن لأجل مطابقة الواقع والكذب فيجوز اتهامه بالادعاء
 أم بالوجه والافتقار است المغيرة للأحكام كالنفع والضرر
 الضرب والاباحة والسر والطماعة وتوهم من الأوصاف
 الموجبة لتغير حكم الشرع إما مع مدخلية العلم وبجمل المقام لا
 الأولين لو جمعت الصدق مع النفع أكد ومع الضرر عارضاً
 من تعارض الذي تبين مرجعه الرجوع إلى المراجعات الخارجة في
 مقام العلم وعلى الأخير ليس الصدق حسناً ولا قبيحاً بل حسن
 أن نفع وقبح أن انضمام المقامات مختلفة وجهه وقبح بالتفسير
 بين الحسن فذائي والقيح فالوصف فيكفي في الحسن والقيح
 جهات القبح والحق بطلان كونها بالوجه مع مدخلية العلم بل
 لأنه مستند للتصويب ولله درمخالف لطريقة العقلاء
 بطلان كونها بالوجه بخلاف إيجاب الكلي حتى مع عدم مدخلية
 العلم وبجمل المقامات ليس الصدق حسناً وإن اضرب من باب
 تعارض الحسن والقبح فبطل الإيجاب الكلي ما عدا ذلك فهو
 محل التوقف فخرج عند الشك في ظاهره خطابات الشرع ولو
 قيل لا توقف في بطلان كونها ذابن بخلاف إيجاب الكلي
 لأن الشك واقع فالذابي لا خلاف حكم النسخ والمنسوخ

ان كان نفس الذات من المحال اقتضا الشيء الواحدية
 احسن والقيح او الوجه فيها اذ في احدهما ثبت المطلق لان
 مثل الصدق الفاعل الذي اجمع فيه احسن والقيح باقتضا
 القائل به ايتمها ان كان مادة اجتماع الامر والنهي فهو قبيح لانه
 مما لا يطابق او كان احدهما دون الاخر واستغنى الامر ان لم
 تخلف الاثر عن المؤثر اذ الامر والنهي شر احسن والقيح لانه
 يلزم اجتماع الضدين في الكلام الصادر في الغد بعد قوله
 لا كذب في هذا الصدق فنه احسن لانه صدق وقبيح كاستدلاله
 كذب كلام الكاس وعلم الكذب لا جبايان الشيخ اعلم
 من تعارض الذاتين وان احسن والقيح مقتضيان للامر والنهي
 لا على تامة وان مستلزم القبيح ليس قبيحا ونظيره ثمة الخلاف
 في التخلية والتعويص وفي جواز اجتماع الامر والنهي وفي
 اقتضا الامر بالشيء النهائي عن هذه الخاص وفي رد في
 العبادات المكروه كالمسح في الاحكام مما له بدل في تأخير
 المعاصي الصادرة سهوا او جهلا
 واقعة من الواقع بنحو الاجاب الجزئي عن كل حكم في حق المكلفين
 كما في غل الصبي الغير الميزان لا ولسه ان كانت من قبل

اصح
 في جواز رد مقتضى
 عدم الزيادة

الاجاب

الكلامية لكن الدليل القوي حجة فيها لاستدلالها انكر القوي و
 الاصل في المسئلة ان يكون لا الاقضية كما في نظرية ثمة الخلاف
 ان من احوال الخلو وقال باذراك العقل احسن والقيح باقتضا
 الاحكام للصفت لزوم حجة العقل ونظيره في الشرع كما هو واضح
 ان في المسئلة الواقعة ان كانت محتملة جبايتها للمكلفين
 يخرجها عن الحكم لقاعدة اللطف فتم وللضرورة الذاتية
 انه بعد جعل لكل واقعة محتملة وبينه وبينه من ارشاد الله
 وخصوصا في رد درست والقول لم كل شيء مطلق حتى يرد
 فيه امراني بنبي الان يقال انها ثبتت الحكم الظاهري لا في
 فتم وانما لا يجوز في الاحكام الوضعية لان تمتك الاجماع
 المركب او غير محتمل اليها كوقوع امر في جهنم اقربا عدم الخلو
 لخصوص ارشاد الله في انها مطلقة او عامة وتقيده بامور
 درست في فهم العرف المتعارفين فتم
 ان الاصل في الاستدلال قبل ورود الشرع بل هو الحكم الابدية
 ام عدم الحكم الواقعي الاول لان كتمان الابدية وانظر
 الظاهر بين الدلائل وبين والافضل كتمل الوقت في اصل الحكم
 اذ في خصوصه او فيها والمراد بالاشياء الافعال اعم مما يتعلق

اصح
 في جواز رد مقتضى
 عدم الزيادة

لا جهل كالاكل والشرب او لم يتعلق كالتمسك والغناء
 وذلك لتغير بعضهم بالافعال لا الاشياء الا ان لكل المطلق
 على المقيدة فتم وحمل الزمان الفعل الاختياري الغير القوري
 الذي لا يستعمل بمكة العقل بالخصوص مع كون الفعل مما فيه
 اشارة المنفعة لا اشارة المفسة وان كان محتملا للمفسة
 ولم يتاخر فيها لا منفعة فيه ولا مفسة ظاهرة مع امكان الفعل
 بالابدية وعدمها من العلم الا ان يقال ان ارتكاب مثل سفه
 في شكل الحكم بآبادة مثله فتم والمراد بالآبادة كتمل ان يكون الامور
 الخاصة كما هي ظاهرة بحيث اطلقت او مطلق الاذن
 لما عدا الاحكام او ما اذن في فعله وتركه مع عدم رجمان الزكوة والمراد
 بما قبل ورود الشرع ان كان قبل اصل الشرع قبل حقيقة
 فقيده ان خلاف الواقع ان الشرع اما مقدم على الخلق او متاخر
 وانه لا ثمة لنا في اثبات حكم من كان قبل الشرع الا بالتمسك
 بالاستصحاب ولا يمكن تعدد الموطنين وحصول العلم
 الاجمالي لمن بين المشبهات وان من لا يقول بحجية
 الاستصحاب ويقول بهذا الاصل كيف ثبت هذا الاصل في

وذلك

وذلك كما شغف عن ان المسئلة ليست بمنتهى كالاتصاف
 او قبلا فقيده ما من عدم الفائدة والتمسك كالاتصاف
 مردود بانه فرضي وبالوجهين الاخيرين في سابقه او قبل شرعا
 وبيننا اي زمان الفترة فقيده ان كان مع فرض العترة على
 الدليل فالدليل هو المنع او قبله فيكون فرض ذلك بعد بعث
 نبينا او قبل العترة على الدليل الشرعي وان كان بعد البعث
 فقيده ان خلاف ذلك فلو لم يرد الشرع وحذف نزع بعضهم
 بان المراد اما الاحتمال الثاني او الثاني مس ولا يناسب القول
 بانه لا حكم لانه لا شرع ومع قطع النظر عن الدليل الشرعي فقيده
 ان حال من الفائدة في تحمل الزمان غير مترادف لانه ان
 استقصينا التامل في الفرق بين هذا المسئلة ومسئلة اصل
 البراءة فلم نجد في تقدير تصور الفرق بوجه عشرة ليس شيء
 منها بشي وكيف كان فالاصل الاصل في المسئلة اعظم
 لان المقدر من ان الفعل المتنازع فيه عمل المفسة ولو كان
 فيجب دفع الضرر المحتمل بحكم العترة وتوقيده ان الزكوة ايضا
 محتمل الضرر لا احتمال وجوب هذا الفعل لقنا ان وجوب
 الكل غير محتمل لانه محال ليطاق وحرمة الكل محتملة ولو قيل ان

العقل يستعمل المحرز عن كل محتمل وهي قلنا انه لا جبر انما
 اقل القبحان لا لعدم لزوم دفع الضرر الى بي عن المعارض و
 لقيح التعرض في مال الغير بغير اذنه وان كان موليا لم يرد فيه
 او شئ به حال كالا ستقلال بغيره او بغيره في العبد في نفسه
 ايض تترك في ملك المولى ولو قيل ان منع النفس من
 الفعل يترك في النفس ايض وان بنا العقل على عدم
 التعرض في مال الغير عند الشك في الاذن انما هو طاعة
 الملك الى ما لا يحد طاعة وانه لا شك في الجواز لانه كما
 لا استقلال في الاستصحاب حكم حالة الصغر فيقر الجواز
 قلنا ان كون الترك يترك فاقم وان كان الحق وان ستره في الجاهل
 لكن الموقوف محتمل وان القياس على الاستقلال في قياس مع
 الفارق وان الكلام قبل رد الشرح ولا يعتبر
 الاستصحاب في هذا بالنسبة الى قبل رد الشرح و
 اما بعدة قبل العثور على الدليل فالاصل الاصل ايض ما ذكر
 للمؤمنين تصان في ان الفقيه بعد التتبع في الشريعة يعلم
 اجمالا بوجوه جلة من تلك الافعال فلم اجتناب الكل لقاعدة
 الاشتغال ثم نحن في المسئلة الاباحة عقدا وشرعا قبل ورود

الشرع

الشرع وبعده قبل العثور على الدليل الوارد في بناء
 العقل على تسفيه من اقترن في افعال على الضرر بالشرع
 به فان دفع الضرر الجبر وعدم الاذن عند عدم امكان الاستدلال
 لبناء العقلاء الذي هو حجة منها عند راسن التكليف ببيان
 ومن التكليف بالاطلاق بعد كونهم معتقدين بالجواز
 غير رادع وان دفع قاعدة الاشتغال ايض اذ لا دليل على جبرها
 ح مضاف الى قوله كل شئ مطلق الحق والميتا من المطلق
 مطلق الاذن او الاباحة الخاصة ومن قوله حتى يرد حتى يعلم
 بالورد وهذا بغير احتمال الورد مع كونه مدفوعا بالامر ودعوى
 العلم بورد حكم في الواقع للفعل المشكوك لعدم حلول الواقعة
 عنه كما ح فلا يجرى الاصل مردودة بان المسلم جعل الحكم
 اما عموما او خصوصا لا خصوصا فقط مع ان المشبهات
 كثيرة والعلم الاجمالي فيها لا يفر كما في الشبهة الغير المحسنة
 مع ان القائل بالخطر حكم به وان علم بعدم ورود ما
 في نفس الامر فهو انه يكفي في ورود ما في نفس العقل
 كما في تأسيس الاصل لانه كلما حكم به حكم به الشرع مدفوع
 بعدم الغراف اطلاق الورد وادعاء اطلاق النهي الى المنع

اصح من ذلك

لوقيل الردية ضعيفة ومن الاصل قلنا المستد في حجة وهي
 منجزة بالعلم الى الالة الشريعة خلق لكم ما في
 الارض جميعا وفيها عموم من وجهين الموصولة والتاكيد و
 اللام للامتناع والمقام مقام الامتنان ولا معين لبعض
 المنافع فعم من هذه الجهة ايض الا ان يقال ان المقام في تلك
 اوان النفع منصرف بالعبارة في رواية لكنها ضعيفة اوان مرددة
 الافعال المتعلقة بالاعيان خاصة الا ان يقال باخرصاص
 النزاع بها او بتك بركب الاجلوع وان كان منفعه اشياء
 ان كانت واحدة او متعددة وفيها اظهر عفا فلا اجمال في
 الالة بالنسبة الى تلك المنافع وان لم يكن فيها اظهر
 لو لم يوجد فيها منفعة ظاهرة فلا اجمال في الالة في تلك النجاس
 الجبري لا الكلي في ذلك على البراءة الاحتياط
 انه اذا شك في اصل التكليف او كيفية فلاحا ما يرد بين
 الواجب من الواجب او الواجب او الواجب او الواجب و
 الواجب في الدل ما ليس علم اجمالي في الواقعة انما كانت
 المشكوك به بالتكليف فيكون شكنا في التكليف لا في علم
 اجمالي به مرددين المتباينين شبهة وعرضه مراد به كالمظهر

الكل

الجميع كواث ان اجمال عن تعارض الالدية او عن اجمال
 الدليل او مصداقية كاستنباه جهة القبلة بين الجهات
 الزوجة المستدور وطها بين الزوجات وبين العقل والاكثر
 استقلا ليا ام ارتباطا مصداقيا ام مراديا ان اجمال
 المراد عن الشك في الحدود او في الحوادث لتعارض الالدية
 او اجمال اللفظ في ان احكام تلك الالف لم يقع في طي اصولنا
 اعلم ان المراد من الشك هنا ام حالات او طرفاه ومن ظن
 لم يقع عليه دليل وان ما فيه نص غير معتبر لو مشق في حق كقول
 استناد الى الاصل النص داخل في نزاع اصل
 البراءة والاحتياط وكذا ما لا نص فيه اصلا لكن في الشبهة
 التحريمية لا الوجوبية اذ العقل بالاحتياط الذي هو من
 اقول المسئلة لا يصور فيها اذ اختلفت عن النص لعدم
 امكان الاحتياط فيها اذ انما من شئ او كقول الوجوه في الجرد
 الامكان الذي ان كل ما يجعل الزوج كقول احكامه
 ايض فلا يمكن الاحتياط فتم وما تعارض فيه النص داخل
 لان حكمهم في باب التراجع بالاضطرار في الاصل او طرعا
 الرجوع اليه يقتضي كون هذا الاصل مؤسسا حتى يصير

رجعنا وارجعنا في الشبهة التي يجب ان يجعل الزاع قبل ورود
الشرع وبعده وفي الوجهين لا يمكن الا بعد اذ القول بالاحتياط
لا يصح فيها قبل ورود الشرع للوجهين المذكورين فما لا يفتي فيه
وتوهم ان القول بالاحتياط ينشأ من العلم الاجمالي فلا يكون
العلم الا بعد الشرع مدفوع بان دليله اعم من ذلك وقاسم
الشبهة كلها وادخل في الزاع بشهادة احوال المسئلة فيما سبق
وليس المراد بالاصل من الدليل لعدم التبادر ولا لا معنى لقول
القائل الدليل البراءة وادخل المقتضى هنا بعيد بل اما الزاع
اي الظاهر ان خصصنا الزاع بما يعم به البلوى باضمار المقتضى
كما هو شائع او الاستصحاب وهو كما ترى بناء على اجراء
استصحاب العدم الذي كان قبل الشرع تحليفا على بعد
للعلم بما جعل بعد الشرع او وضعنا او استصحاب البراءة الحاصلة
حالة الصفراء او يكونون او حاله علم فيها بعد الشغل كما لا يرتفع
الدعاء قبل رؤية المهاد عن المهر قبل الكاح والعلوه قبل
الزوال وكذا وجهه ان حجية اصل البراءة في الجملة جماعية وجية
الاستصحاب خلافا لانه يقال ان الاستصحاب العددي
اجمالي البين وانهم يتكفون باصل البراءة في الشك في الحاد

القول

ايضا ولا يجري فيه الاستصحاب او القاعدة المستفاد من
الشرع باضمار المقتضى ايضا ثم ان الاصل الاصل من هو
الاحتياط ودفع الضرر للحتم مضافا الى الاشتغال في استصحاب
الامر فيما علم بالتكليف اجمالا اذا ظهر ذلك فليس في الحكم الا
اذا دار الامر بين الوجهين لا باقية الى ما مضى بعض
الاخبار بين الاحتياط لقلة الشبهات عنده والمعظم على البراءة
المحقق على التفصيل بين ما يعم به البلوى فالبراءة وما لا يعم به
لا احتياط والادسطة او سطحا ظاهرا لاجتماع والاحتياط في القول
استصحاب البراءة في الشك في الشك في التكليف فيم
اذا كان الشك في الحادث بالاجماع المكن لا يمكن فيه نتيجة
اصالة الاحتياط اذا استصحاب اولى مضافا الى ان
المشكوك فيه محال برؤية بيان حكم الاصل وكان كالمشكوك
التكليف فيه للعلم العقلي القوي في جريان الاصل في
الصغرى بان لكل واقعة حكما مبينا للضرورة بانه قد يصير
الشك في الحادث مدفوع بان البيان يمكن ان يكون بطريق
العموم فاشك في الاندراج وان لم يتم فيما اذا شك في الحادث بالاجماع
المكسب ولا يمكن قلبه لما مر وآلى بناء على اهل العقول اخرا

اصول
قوله ان الاحتياط
الاحتياط

وما مراد الى الاستقراء قول يمكن تقريره بوجه اما بدعي
غلبة البساح او بان غالب الافعال مما رخص في فعله
وترك فثبت ان خمس بذلك الفصل بخصوص المقام او بان
غير الواجب اكثر من الواجب في الاضطرار الى الاحتياط
لو وجب في هذا القسم من الشك الوجوب لوجوب كل قسم
بالاولوية وهو مرد فيه ان الخصم يدعي قلة الشبهات الى
ان تارك المشكوك فيه ان لم يكن معاقبا فالعلم ثابت ان
كان معاقبا على ترك الواجب بنفسه الا ترى مع عدم علمه به
فهو سفيه او مع علمه به فهو خلاف الفرض او على ترك الاحتياط
الغير للمعلوم وجوبه للبعد فسفه او المعلوم وجوبه فالمفروض
ان لا دليل عليه لفد الادلة الالائية او على ترك الفرض لمثل
يحتل الضرر بعد بطلان الاحتمالات الاربعية وفيما على
والى قوله نعم وما كنا متعدين بين حتى بلغت
فان جعلنا الرسول هو الدات بوصف التبليغ فالادلة بالخطية
والاظهار لا تزام ولو قلنا المراد عند ذلك جعل حرجت عن الدلائل
الا ان يكون الزام على الخصم وقوله نعم لم يملك من هلك من
بينته في محج من حجت من بينته والدلالة اما بالمنطوق لعموم

القول

الاية عند راس الكذب او بالمفهوم قول لو جعلنا البيت اعلم
مثل حكم العقيدة بالامر الاول سقطت الدلالة قوله نعم
لا يكلف الله نفسا الا وسعها بعضهم ان العقول لا يمكن
عندهم الرجوع قوله نعم لا يكلف الله نفسا الا ما اصابها
اقدربا او اعلمها والى النصوص منها قوله ما حجج الله قع عليه
عن العباد فهو موضوع عنهم ولو قيل انها ضعيفة وانما احاد
والمسئلة اصولية وان العباد في الشرط جمع على بالام بغيره
العموم فلا يترتب الجواز الا مع جهل كل العباد وان المشكوك فيه
يتمثل ان لا يكون مما جبه الله من العباد بورود بيان لم يصل
الينا قلنا ان الضعف صريح بالعمل وان الضعف لا يقدح
بعد ضم النصوص بعضها الى بعض وحصول القطع من الجوع
فيتم وان كانت المسئلة اصولية مع انها فرعيت وان الجواز
متضمن للضمير الرابع الى العام ففقد الترتيب بل العرف
يفهم ارادة جنس المفرد بل الفائدة في النص ان اريد المعنى
الذي ذكرت وان البيان للمشكوك مدفوع بالاصل بل
المتبادر الوضع مع عدم العلم لا العلم بالعدم بل لو ادركت
لحق النص عن الفائدة ولو قيل ان الموصول شرط انسانية

عن الشبهة الحكمية او الموضوعية او الاعم وعلى التقدير ما يعسم
 التكليفية وغيره او يكتفى بالدال ولا يمكن العمل بظاهر النص على
 شيء من الاحتمالات لان نفس الحكم المشكوك لا يمكن دفعه في
 نفس الامر لانا لا نقول بالمتعصب ولا باختلاف الاحكام
 الواقعية بالعلم والجهل ونفس الموضوع المشكوك ايضا لا يمكن
 وضعه فلا مفر من ارتكاب خلاف الظاهر وهو مقدر وقتل بعد
 عدم امكان الاخذ بظاهر النص اقرب الاحتمالات مما يكون
 المراد بالموصول الشبهة الحكمية التكليفية وبالوضع الوضع في
 مرحلة الظاهر لانفس الامر ومنها قوله صريح عن احدى
 شعبة وعدمها مالا يعلمون ولو قيل ان الامة المتأخرة
 تفيد العموم الاستغراق والاضافة بنسبتها بلا حجة ان
 المقام مقام الامتنان تفيد الاختصاص في حق فان البقية
 النص على ظاهره لزم الكذب في المنطوق او اضمرت الموازنة
 اما من رجع اليه من المفهوم او تفيد ما اذا كانت
 التسعة مبنية من اعتبار المكلف او محل التسعة المتبقية للمؤمنين
 على سلب العموم لا عموم السلب على التقادير الثلاثة يتم
 الاستدلال اما مع عدم اعتبار الموازنة فلا بد من حمل

كان من في الاستدلال
 ظاهرا

الامر على

الامة على المجموع من حيث هي فيكون المعنى ان هذه
 التسعة باعيانها من دفعه عن امتي لوجود المعصية فيهم فمما يستلزم
 لتفصيل المفهوم ايضا اذ الموضوع موصوم كان في سائر الارواح
 ان لم يكن بالافعال لكن الروايات لا تربط لها ما نحن فيه في كل حال
 التوجيهات الاربع يلزم ارتكاب خلاف ظاهره من كمن
 الاقرب عرفا حكم المتبادر اعتبار الموازنة فيتم الدليل مضافة
 الاخير الى ان الاكراه الغير الرافض للقدرة ليس متيقنا عن
 المعصية ٢ وانه لو كان المراد ذلك لم يكتفى بملك التسعة فالكذب
 ايضا مرفوع مثله ولو اردوا انهم بعض الارادات السابقة في
 الجزاء الاول جرى الجواب السابق ومنها قوله ص
 التماس في صحة ما لم يعلموا واما زمانية حكم التبادر
 لا موصوفة ولا موصولة وتوقيل ان حذف المتعلق يفيد العموم فما
 لمعنى ما لم يعلموا شيئا قلنا انما يفيد الكذب العموم
 اذ لم يكن في الدين الظاهر والظاهر فامتنان الناس في سعة كل شيء
 لم يعلموا ذلك الشيء ومنها قوله كل شيء مطلق حتى
 يرد فيه نص فنقول انما لم يرد فيه نص بالافضل او لا مصادره وكلما
 كان كك في مطلق والمتبادر منه النص المعبر قاطعا ما عدا

اذا جازاكم ما تعلمون فقولوا بده واذا جازاكم ما لا تعلمون فما
 اكد به وهو واضح الدلالة على وجوب الوقف فيما لا يعلم قلنا
 ان مقتضاه الوقف عند الافتراض حتى يعلم لا عدم
 العمل بالعلم حتى يعلم وحمل الكلام العمل الفتوى ولو لم يكن
 الاجماع لقبنا به ونحتملنا اقوى ولا اقل من التاوي و
 التاوي قطع مع ان مقتضاه حكم التعليل الواردة في الوقف قبل
 الفرض ونحن نعلم بالبراهنة بعده فلا تعارض بينه وبين دليل
 البراهنة ولا اقل من الاحتمال المسقط للاستدلال مع التاوي
 ان مشكوك الوجوب مما علمنا يكون حكم الظاهري البراهنة
 المتقدمة فلا يذخل في صغرى ما لا تعلمون مع ان
 المراد من قوله اذا جازاكم ما لا تعلمون ان كان ما لا تعلمون
 الظاهري والواقعي معا او حكمه مطلقا واقعتا اسم
 ام ظاهريا مشكوك الوجوب ليس كذلك اذ حكم
 الظاهري معلوم بادل البراهنة او حكمه الواقعي فقط فان كان
 المراد الوقف بحسب الواقع فحق نقول به او بحسب الظاهر
 ايضا فلا يقول به الفريقان مع ان الرواية صريحة بغير جورة
 ومعارضة باقوى منها وان نمك انهم يقولون على سلام

فيصان معتبرا ان يتم الامر فيه بالاجماع المركب اوبان
 الظاهر منه العلم بورد النص المقتضى لا مطلقا وتوقيل ان قلب
 الاجماع يمكن فنقول ان مقتضى المفهوم ان ما تعارض فيه
 الرضا ليس مطلقا ويتم الامر في غيره بالاجماع المركب
 قلنا يمنع ظهور الرواية في مطلق النص اعلم من المقتضى في
 لم ندع ظهورا في النص المقتضى مع ان المنطوق نص في شموله
 لما لا نص فيه المفهوم في شموله لما تعارض فيه النص ان
 لا احتمال لندراج في المنطوق ففهمنا اقوى من جهة انه منطوق
 وان نص من جهة اعتضاده ايضا بما مر من العمدة والاختار
 الايات وفي طريق اخر حتى يرد فيه امر او نهي والاستدلال به
 ايضا ظاهر وفي طريق ثاثل حتى يرد فيه نهي وعليه يتم الاستدلال
 ايضا في الشبهة الوجوبية لان المشكوك فيه لو كان واجبا
 كان تركه منهيا عنه فتركه مطلقا لم يرد نهي والاختار بهذه
 المتضامين كثيرة يحصل من مجموعها سببا بلا حجة الادلة الاخر
 القطع بحجية البراهنة ولا اقل من الظن والمسئلة فوعية فان
 قلت ان اصل البراهنة وادلتها معلقة على عدم العثور
 على دليل الاحتياط وهو موجود لنقول ان الحسن

اذا جازاكم

احول دينك فاحط لدنياك بها شئت فيه
 ان بعد ملاحظة دلالة على التغير في الاحتياط كما يكون ذلك في
 الاجماع حول على حسن الاحتياط بل نحن نقول بالاحتياط
 السببية الوجوبية عند دوران الامر بين المتباينين فقد قلنا
 ان في الجسد لانه خير بحسب الكم مع الجوانب الاجزائية
 او بالحدوث كذا ان نأخذ ما يجوز وانما لظهورك وانما هو
 الاحتياط فيه بعد الوجه الاخر في سابقه ان على جواز
 الاحتياط فالانصاف فيها وفيما سبق من اجزاء الاحتياط
 الاولى منها الورود على البراءة لكن لا نقادوم اولها من
 المشهور معرض عنها فالاجماع البراءة المطلقة اذا
 الامر بين الوجوب والندب والاباحة فالحال سابق الاصل
 السابق من البراءة نعم لا بأس من الحكم بالندب بغير
 الوجوب والندب بحيث قطعنا بعدم التمسك في الحكم بال
 لوجوب كما في طائفة منهم من قال بالبراءة في السابق والوجه
 الى الوجه الاصل بعد طرح الاعتراضين او التخيير بين اقول
 الاقوى الندب الظاهري لا على نفي الوجوب الظاهري ذاك
 المحظ والاطلاق منقول لاجماع وعليه عدم الوجوب في

احول دينك فاحط لدنياك بها شئت فيه
 ان بعد ملاحظة دلالة على التغير في الاحتياط كما يكون ذلك في
 الاجماع حول على حسن الاحتياط بل نحن نقول بالاحتياط

المطلوب

المطلوبات الشرعية فكل المطلوبات العرفية وكذا ابناء
 العقل فيها على الوجوب وقع التكليف بالبيان والادبات
 الاجماع المتقدمة الثانية التكليف عند عدم العلم ولو قيل خبر
 العلاج حاكم بالتغير بين المتباينين المتعارضين عند فقد
 المرجح وهو ان شهرة القول بالندب من جهة لادبها بخلاف
 اشتداد دفعه بان مورد شهرة الرواية لا القسوى ولا في
 ان كل اقل لم يثبت الشهرة على الندب لادبها ولا في
 ان الرواية اخص من المدعى لانها لا تشمل ما لا نص فيه
 ان تمت بمركب لاجماع امكن فيه مضافا الى ان
 النسبة بينهما وبين ما في التكليف عند عدم البيان عموم
 من وجه تفرقان فيما لا نص فيه وفيما تعارض فيه نقصان
 احداهما بآخر والاخرينى ومادة الاجماع ما نحن فيه اذا تعارض
 فيه لضان وبعض المرححات المتقدمة معناه الى ان التغير
 بين الدليلين مسئلة اصولية لا يعمل فيها بالاحاديث سيما مع
 عدم حصول الظن منها كقاعدة اخذ ف بين الاخبار العلاجية
 والى منع الفرافها الى نفي الحكم احدهما بالوجوب والاخر
 بالندب وعلى اثبات الندب الظاهري بعد نفي الوجوب

ان يكون الشهرة هناك من المتباينين هناك لمن كل
 العلماء مع امكان منع الوفاق هناك على الركيب بل الظن
 وفاعلم على عدم جريان اصله عدم الركينة المستبينة من الطلاق
 لاجمال اللفظ عند الفرقين لعدم جريان الاصل العيني
 وقد يجاب بوجه اخر ليس شئ منها بشئ ثم مقتضى
 القدر في القسم الاول القول بالاحتياط يستجاب
 بقا الامر ولم يات بالاكتر وان الى بالقل وتوفيل في دفع
 جريان الاستصحاب ان المستحب ان كان هو الاكتر او الامر
 النفس الامر في الحقيقة يقتضي التكليف بهما في زمان حتى
 يستحب في الاقل فقد اتى بدوين في دفع حجة بان الشك في
 المقتضى او في طرح المعارض ليس الاستصحاب فيه حجة و
 في دفع سلامته عن المعارض بمعارضته باستصحاب عدم
 الامر بالجزء المشكوك قلنا ان الشهرة ان مع المعارض فيها علم
 الما مربية اجمالا معلوم ولا اقل من الشك في الشهرة ان
 اول دليل على عدمه انما بل بقا الامر بالقل اي مشكوك
 لكان الامر بايستصحاب وان الاستصحاب جزمه كان
 الشك في المقتضى والمنازع باق ما كسبي ان الله تعالى

احول دينك فاحط لدنياك بها شئت فيه
 ان بعد ملاحظة دلالة على التغير في الاحتياط كما يكون ذلك في
 الاجماع حول على حسن الاحتياط بل نحن نقول بالاحتياط

والمطلوبات العقلية وخر السجج بل لا دلالة بالنسبة
 الى التسامح في حق الندب وان لم يكن نص وان المطلوبية
 ثابتة من اتفاق الامارتين والمنع عن الزك متفق بحسب
 الظاهر فتعين تحقق الطلب في فضل الندب الظاهري
 بعد فهم مقدمة ثالثة وهي ان كل مطلوب وافي مطلوبه
 اذا علمنا في الشهرة الوجوبية
 بالتكليف اجمالا وادار الامر بين الاقل والاكثر وكانا رتبا طيين
 وكان الشهرة جارية وكان اتيان الاكثر قد رتبته في الامثال
 فليس فيه براءة فيلوجوب الاحتياط والاطراف كما فيهم
 ما اذا كان المشكوك فيه ما يعلم انه على فرض الوجوب جزمه
 لكن او فرض كني او شك فيه من وجهين وعليه كسر الشافعي
 بين خلافهم من او فاقسم في بحث الصحيح والاعم على انه
 لو شك في ركينة شئ لا صلوة مثلا كان الاصل مقتضاه
 الركينة الا ان يكون الزرع هناك جديا بالحي طين في بؤه
 المستد لكن لا بد ان يقول احد من الصحيحين بالبراءة مع
 ان القول بوجوده ملاحظة ضم الشهرة بين اذعن المشكوك
 القول بالهبة وهذا المشهور هو القول بالبراءة قلنا لا

ان يكون

وان الاصل في كون المشكوك كونه الشك في احوال مع
 ان اعتبار الاستصحاب في التبعيات اول الكلام بل هذا
 الاستصحاب لا يحل في الاستصحاب السابق لانه مثبت و
 مثبت و القاعدة الاشتغال اذا شك في بقا التكليف
 اصله الذي ليس بنفس القاعدة لانه يحقق صغرا لا جمعا وبناء
 العقل، والقوة العاقلة ولبنا، العقل، على الاحتياط فيما
 اذا شك في الجزئية والاجراء الاحتياط المجردة منها لو كانت
 ضعيفة باخر ولا بأس بدوران الاحراز بينهما بين التخصيص
 ارتكاب الجواز الشك وهو المذهب وكون هذا التخصيص
 تخصيصا لا كثر لاهم العرف تقدم الاول لانه بقي من
 الاخر او تحت العام ما يعتمد به مع امكان منع كون ذلك
 من تخصيص الاكثر لقاعدة دفع الضرر وقاعدة المقدمية
 ولو قبل ان الاحتياط حصر للزوم قصد الوجه او لكثرة
 الشبهات مع ان الغالب في المطلوب استشرعية
 عدم الوجوب مع قبح الاحراز بالركب المجعول للامر الاجرة
 بيان الاجراء المحجول مع استحباب صحة الصلوة مثلا
 بعد ترك اجزاء المشكوك مع الاخبار المتقدمة الدالة على

لا بد من ملاحظة
 الاحراز

الذي هو

ان الناس في سعة ما لم يعلموا قلت لا شك في عدم وجوب
 الوجه مع ان قصد الوجه الظاهر كافي ولا يلزم كونه مثبتا
 بعد الاصل بالظن المطلق والعلة المذكورة في اجزاء الهيئات
 ثم الفاعل المذكور رسم عند الاحمال الذي لا العرضي
 استحباب الوجه ان كان في المشكوك فيه البدوي فلا
 جريان لمطم او الاثنائي فان كان قبل الدخول في العمل او
 قبل تجا وزحل المشكوك فيه فلا شك في الصحة فلا استحباب
 او بعد تجا وزحل كما لو شك في جزئية الصلوة بعد تركها و
 الانشاء الى الركوع فان كان الاثنائي الى الركوع تارك للصلاة
 من سهو فلا شك في الصحة حتى تستوي او المفروض ان الجزئية
 ليس كما او عن اعتقاد بعدم الوجوب جهتها او قطعية
 فكذلك اعادة الاجزاء في الاواخر الشرعية او بالوجوب
 قبيل صلوة بنفس الاثنائي او عن شك فكيف تخفى الى
 الركوع و هو شك في شرعية وادلة الاحتياط حين شك
 سلبت عن المعارض فقد بنفس الاثنائي، اليهم قدم واضحا
 البراءة لا تنصرف الى العدم بالاحمال ولو سلم الاصل في الجزئية
 بينهما وبين اجراء الاحتياط عموم من وجه لان اجزاء البراءة

ما دار الامر فيه بين المذهبين واجراء الاحتياط الشبهة
 الموضوعية وفي عادة الاجتماع لو لم تخرج اجراء الاحتياط
 للاعتقاد بما هو فاقل من التمسك والرجوع الى اصالته
 الخطر هذا وكثير من اشياء البراءة مستحالة عدم البيان
 ما دار الامر فيه بين كون المشكوك جزءا واجبا او مباحا
 ولمحة مفصلة او باستصحاب الصحة او الامر بالانجام اذا كان
 المشكوك فيه حاد الامر فيه بين كونه جزئيا ام غير جزء
 ولا يعارضهما استحباب الامر بالصلوة اذ لا يكون من الاولانية
 قبل ان تمام الصلوة لا شك في بقا الامر فتم وعلم ظهر حكم صور
 الشك في الجزئية بافهام الشبهة وحكم ما علمنا بالجزئية
 وشككتنا في الركنية وحكم الشك في الشرطية اذ علمنا
 بوجوب شي في العبادة وشككتنا في نفسه وجزئية فالاصل
 الاجراء للعلل باصالة البراءة والاستشغال بالتعارض اصيل
 البراءة وسلامة الاستشغال من المعارض منه يعمل الاصل
 فيما لو علمنا بوجوب شي في اثنا العبادة نف وشككتنا
 وجوب الجزئية او علمنا بوجوب شي للغير وشككتنا في وجوبه
 النفسى واما لو علمنا بان الشئ واجب غير اني مقدريا

ام
 في حيز الاجزاء
 في العبادة واجزاء

والشك

وشككتنا في اجزاء العبادة ام شرط عبادة ام شرط طهارة
 فقد يدور الامر بين الاول الثاني او بين الاول الثالث او
 بين الثاني والثالث او بين الثلاثة هل منها اصل يرجع اليه
 في مقام التغير ام لا اصل في البين ام الاصل يختلف بحسب
 المقامات وجوه وتباينها تظهر الثمرة في مسئلة الصحة والاسم
 مقدمة الواجب والتذروني اشتراطية التفرع المباشرة
 النفسية والاثبات على الوجه المبلح وتوذلك والغالب
 حصول التميز براجحة العرف اذ علمنا
 بالتكليف في الواقعة اجمالا ودور الامر بين الاكثر والاكثرا
 استطلا لبيان وكانت الشبهة مرادية سواء حصلت الشبهة
 من تعارض الدليلين كما يتحقق في منزهات البراءة على
 وجوب التزم تعبد او من اجمال الدليل كالامر باخراج
 صاع للفطرة ولم نعلم انه تسعة ارطال ام ستة او من تعارض
 المتباينين صورة والاقول الاكثر معنى فكل الاصل في الاحتياط
 ام البراءة وجمان اقوالها الا غير لان الاصل عدم تعلل
 التكليف بالرائد مضافا الى جهة تعارضها بقا من الادلة و
 اما المقدس في الاحتياط فان كان الاشتغال نفسه اذ ان

الامر
 في حيز الاجزاء
 في العبادة واجزاء

اريد الاستغفال بالاعمال فقد اتى به وامثال او بالاكثار والاحرار
 النفس اخرى فلم يثبت من الاول والاكتفاء بثلثه وبناء
 العقل، وهو غير ثابت لولم يكن على الخلاف او اخبار الاحياط
 فلا جابر لها هنا اذا علمنا بالتكليف في الواجب
 اجمالا وادراكه من المتباينين وكانت الشبهة حادثة في
 الجمع حيث لا امثال في قطع الفصل الاصل والاحياط با
 الجمع كما لو ادراكه من القدر والتمام او الفهم والجمع شيئا
 ام البراءة بالتخيير في اتيانها في وجهان واما احتمال
 القدر او طرح الامر من اوجهين احدهما لا معين فحين ان
 واطرف الوجهين وجوب الاحتياط بالجمع للاكتفاء به
 اصل الشغل وبناء العقل، ولزوم دفع الضرر المحتمل واخبار
 الاحتياط بالمعجزة مما يذهب الاكثر وما ذكره من مضائق
 لزوم الحاشية القطعية على الاضطرار في التخيير من حيث الحكم
 الواقعي مطم ومن حيث العمل ايضا ان قلنا بالتخيير كترارها
 واما نحن فلا نقول بوجوبها مع اصالة بل بوجوب
 الواحد الجليل الواقعي المستند للجمع من بالمقدمة
 ولولم يتمكن المكلف الا من احد القدرين في تمام الوقت

الخاصة

اصح
 قد ورد ان العلم بالمتباينين
 لا يوجب التكليف في الواجب

الخاصة كاشي عليه لبرائه وعلى البراءة ان يمكن ولو شكك
 انهم باخبار البراءة او اخبار التخيير في تعارض المتباينين فافهموا
 عنهما ظاهر من وجوه ولا فرق في هذا ذكر من حصول الشبهة
 من تعارض الدليلين او اجمال الدليل
 اذا علمنا بالتكليف اجمالا وادراكه من المتباينين الاقل والاكثر لا يوجب
 في الشبهة المصداقية كما علم ان عليه فرائد لا يعلم
 كسبتهما او عليه ديننا لا يعلم مقداره فليس يرجع الى
 القدر او الى الشغل فينا في بالمشكوك الى ان يعلم البراءة او
 يقين بها ان قلنا بحجية الاثر في الموضوع العرفي الى البراءة
 فينا في بالمتيقن بالمشكوك مطم او ما لم يقين بالاستغفال او
 يفتقر من الشك البدوي والطارفي وجوبه والاصح ان
 في الرجوع الى البراءة مطم في مثل ما لو استقرض من زيد دينارا
 في الوقت المعلوم ثم شك في انه استقرض منه دينارا اخر
 في وقت اخر من لا ولا في وجوب الاحتياط فينا اذا علم ما كان
 يدورنا في العشرة وادى بعضا لا يدري مقداره الاكتفاء به
 واما في مثل ما لو استقرض من زيد مبلغا في عقد واحد
 لا يدري مقداره ونحو ذلك من امثلة ما نحن فيه فلا ظ

اصح
 قد ورد ان العلم بالمتباينين
 لا يوجب التكليف في الواجب

الظن مطم بلا طائل

البراءة مطم لان الالفاظ وان كانت موضوعة للمعان النفسانية
 لكنها لا تصرف الى المشكوك البدوي واما منصرفها للمعلوم
 بالتفصيل او بالاجمال ما نحن فيه معلوم في الجسد لا معلوم
 اجمالا والمعلوم في الجسد غير الى معلوم تفصيلي مشكوك التفصيل
 فيعمل في كل عمل مقتضاه وليس للاحتياط ما يعتمد عليه
 اول لا قرعة بعد ارتفاع الشبهة بالاصل والظن في الموضوع
 العرفي ليس بجملة
 اذا ادراكه من المتباينين
 بعد العلم اجمالا في الشبهة المصداقية وكان الشك في
 المكلف بتقليد كذا ان الفاشية بين كذا صحتها ام ظاهرا
 او غير كاشية جهات القيد فطرح الامر من ارجح
 الحاشية القطعية مخالفا للاجماع ولا نراف الخطاب الى
 المعلوم ولو اجمالا بل الحكم العرفي والقدر لا يميل عليها في مثل
 المقام والتخيير بين المشبهين فينا في بناء العقل او
 الاحتياط واما من الانراف الى المعلوم ولو اجمالا و
 التمسك باخبار البراءة مدفعه بالقدر والتخيير بين الجملين
 يجري في المادية في مثل الظاهر والجمعة وبعارضة اخبار
 الاحتياط ولزوم الجمع على نهج وحدة العقاب فينا في ما

الخاصة

اصح
 قد ورد ان العلم بالمتباينين
 لا يوجب التكليف في الواجب

مقدمة الواجب من ان الترك انكمي التحقيق فحين وجوب
 اجمع من باب المقدمة الشرعية الموجب للعقاب الى ان
 باحد ما وترك الامر ثم انكشف بعد الوقت كون الثاني كذا
 الواجب الواجب
 اذا ادراكه من المتباينين
 الاشتباه في مصداق المكلف لا المكلف بكونه المتيقن في ثبوت
 المشترك واكتفى بالشكل الذي اجمع معه رجل واحدة فان
 براءة كل منهما عن التكليف لاصالة الظاهرة في المسبوق بها
 ولا صالة وجوب الرضوخ وكفايته وعدم وجوب الغرض وعدم
 كفايته في المسبوق بالحدث الاضغروا استصحاب بقاء
 الحالة الباقية مصفا في بناء العقل فانفع استصحاب
 الامر بالصلوة المقتضى للاحتياط واستصحاب الامر بالظن
 واصالة الاستغفال بهما واستصحاب بقاء الحالة ان
 الممانعة عن دخول الصلوة
 اذا ادراكه من المتباينين
 وغير الواجب وكان الشك في التكليف لفقد العلم الاجمالي
 فالاصل البراءة لا كذا ما عرفت الشبهة الوجوبية وعن الاخباريين
 الاحتياط ويظهر ضعف ادلتهم مما عرفت فيكون الاصل الوجوبية في
 بعض الموارد والخاصة لادلة خارجية كما كان في الحزم فلو تولد

اصح
 قد ورد ان العلم بالمتباينين
 لا يوجب التكليف في الواجب

اصح
 قد ورد ان العلم بالمتباينين
 لا يوجب التكليف في الواجب

حيوان من حيوانين احدهما طاهر فكل ما لا يفرق بين
 حرم كالكلب لا يحائل له من احد ابدا ولا من الخارج
 فالاصل طهارته لا يدل على ان كل شئ طاهر حتى يعلم انه قد
 ولا يستصحب طهارة ملاقيه ولا صالحة عدم وجوب الاحتياط
 وحرمة طهارة لان اغلب الحوم حرة ولا يخبر الاحتياط بغيره
 العقلاء اقول اما التمسك بسترى حرم نجاسة حال
 منويته او حال ولادته لملا فانه بدل الكل شيئا او باستصحاب
 حرمة حال حيوته او باستصحاب طهارة حال حيوته فنظروا فيه
 ثم ان كثيرا مما فرضناه في الشبهة الوجوبية جارية في الشبهة
 الوجوبية بغيرها ما سبق اذا دار الامر بين
 وغير الواجب كانت الشبهة منسوبة والادوات بين المتباينين
 فان كانت الشبهة في صورة كون الشبهة منسوبة
 حاطة او معتبرة بها ولو لا جعل الهيئة الاجتماعية كواثر الظلمة
 او كون الشبهة كالمعدوم بين المشبهات بحيث يخل
 في جنبها ويستقر سجية العقل على عدم التفرع عنها لم يجب
 الاجتناب عنها لفقد المقصود في القسمين الاولين فان افقنا
 لا ينصرف الى مثلها من افعال الاجتماع وادلة نظر العرف

اصول
 فائدة في التوجيه
 المارة بين المتباينين

الختم

القسم الثالث يكرى الاله لئلا يفرق في الاخر والعرف لبعض
 الاشخاص بعد كون التبعيض في اشخاص المكلفين متفيا با
 لاجماع فاعلم ان صورة وكالت الشبهة غير جارية كالاناء الطاهر
 المشبه بالنجس المائل الى الحلال المشبه باحوام فمن جهة الحكم
 الوضعي يترتب الاثر من ضمان ونجاسة اتفاقا بعد العلم ولو
 اجمالا بالملاقات والارتكاب واما من جهة الحكم
 التكليفي فيجوز ارتكاب الكل دفعة واحدة بوجوب القصد ووجوب
 البقاء بمقدار احوام واجتناب الكل من باب المقدمة العقلية
 او من باب المقدمة الشرعية بحيث يتجدد العقاب على تكرر
 الارتكاب وان اكتشف ان ما ارتكبه لم يكن الحرام الواقع و
 الاخير اظهر ما يطالبان الاولين فلا يجمع والفرق الخطاب
 الى المعلوم ولما لا يفرق بين كل شئ في حلاله وحرامه في حلال
 لك حتى تعرف الحرام بغيره معارض مع حديث
 التثليث ونقص الاول على فرض دلالة بغير الصورة
 اقول مضافا الى الاستقراء واما الفرقة في دفعها
 الاصل فيما يمكن فيه الاحتياط كما هنا مع قصور ادلتها لم يمتد
 وتم دلتها من معارضة اخبار الاحتياط في مثل ما نحن فيه

واما الرابع في دفع الاستصحاب وقاعدة الاشتغال الاول
 اللفظية واجتناب الاحتياط وخصوص حديث التثليث
 المعروف بين الخاصة والعامة حلال بين وحرام بين وشبهات
 بين ذلك فمن ترك الشبهات فبقي من الحومات ومن قد
 الشبهات ارتكبت الحومات وملك من حيث لا يعلم ولا
 يمكن حمل الجمع المحلي فيه على التعمد وضيا وحار جيا ولا على
 الاستعراق الحقيقي اذ لا مورد له في حلال ما على الكسب
 المفرد فيكون المراد ان من اخذ بالشبهة ارتكبت الحوم او على
 الاستعراق بالمعنى الاحتمالي الذي يشمل جميع الشبهات ولو في
 الواقعة الخاصة فالمعنى ان من اخذ بجميع الشبهات ولو في
 الواقعة الخاصة فقد ارتكبت الحومات ككثير الاول قريب
 عرفا وان كان المقصود يتم على الوجهين فنقول في الاول منهما
 يمكن ان يكون المراد من الحوم الظاهرية او الواقعية حقيقة او
 الواقعية مجازا والاول وسط كذب والاخير بلا خط الشبهة مستند
 لعدم العقاب كالاول يدل على تعدد العقاب في اداة ذلك
 فله لا تنقض اليقين بالشك وفيه الاحتياط وان التمسك
 كالحقيق كما مر في بحث مقدمة الواجب

اصول
 فائدة في التوجيه
 المارة بين المتباينين

اذا دار

اذا دار الامر بين العلم الاجمالي وبين الواجب في الحوام وكانت
 الشبهة ادوية كدوران الامر بين وجوب السجدة وحرمتها بعد قراءة
 الفريضة في الفريضة احتمال طرح الاربعين ويدفع ظهور الاجماع وادلة
 الاشتراك في تقديم جانب الحرمة لان وقع الفرقة الاولى على جانب
 المنفعة ويدفعه ان في ترك الواجب ايضاً مفعة وان جانب
 المنفعة قد يرجح على دفع المفعة فلما يتم الاطلاق و
 الفرقة ويدفعها ظهور الاجماع على خلافها واجتناب العلاج الدالة
 التحريم في تعارض النصين والتحريم الاستمرارى ويدفعه
 اصل الشغل والاستصحاب بطور الاجماع على عدم دلتها بغيره
 التحريم فان ظهر انما ربه والاشتمال اربع لزوم التماثل
 القطعية الان يعارض بالموافقة القطعية واما
 التمسك باستصحاب التحريم فهو فرع جريانه ولا يكرى في كل
 التحريم البدوي وهما وجهان ويحمل حيازة بين الاخيرين كما هو
 الاصل لكن الظاهر الاول سيرة العلماء وحكاية ظهور عدم
 اختلاف وان كانت الشبهة مصداقية فان كان
 اصل يرجح جانب الحرمة كما في شبهة امر الخبيث بالاقا حرمه

او جانب الوجوب كاستنباط آخر رمضان بآول شوال
على ما يصل وان تقدمت الجاهل كالمندور وطبها المشبه
بالاجنبية جاء فيه الاحتمالات التامة والحقار المختار
ويدل على بطلان طرح الاربعين هنا الفراف الخطا
المعلوم ولو اجابوا بظهور الاجماع اذ ادرك
بين الوجوب والكراهية او بين الحرمة والندب جاء فيه الا
احتمالات التامة والظهور لا يحتاج الى ايراد في الاول
اهل الحق ان حكم العقد بحسن اتيانه والكراهية الظاهرية في الثاني
لما ذكر
عن الدليل لعدم جريان ادلة فلا مقتضى لعدم الاجماع
وزوم الخروج لولا
فان كان قطعيها كلام او ظاهرا الحق المشكوك بالاعلى
فالمشكوك فيه افر من صنف او صنف من نوع او نوع من
جنس امكان القسم الاول فان كان في الصنف غلب معلوم
بالتفصيل وفي النوع الغلبة صنفية او فردية اوها موقفة
لغا الصنف او لم يكن في النوع غلبة صنفية ولا فردية ولا معا
ولا معاها الحق المشكوك بالخالف كقول الظن وان كان
في الصنف

اصح من الوجوب
فان كان الوجوب
بالاجماع
اصح من الوجوب
فان كان الوجوب
بالاجماع

في الصنف غالب معلوم بالتفصيل وفي النوع الغلبة صنفية
او فردية اوها موقفة لغا الصنف الحق المشكوك في الصنف
لان الظن معه مثالا الجاهل المشهور عند لقائه مع الحقيقة
المرجوة وان كنا متوقفين لاحتمال كون الشهادة قرينة وكما
في مذهب المعنى في رد ابن حنبل وان لم يكن في الصنف غلبة
في النوع غالب او لم يكن في الصنف غلبة وكان في النوع غالب
او كان وجود الغلبة في الصنف مشكوكا والنوع لا غلبة فيه
او كانت في الصنف غلبة جملة ولا غالب في النوع فالوقف
على الاصح لفقد الظن وان كانت في الصنف غلبة جملة وفي
النوع غالب معلوم فاما ان يكون ما وراء الصنف افروض من
الاختلاف فانه اغلب في الغالب على نوع واحد حكمه بان
الغالب المعلوم بالاجمال على طبق الغالب في سائر الاماكن
اما لا يكون كذلك فالوقف لفقد الظن وزوم التوقف لا كما في
ان كان وجود الغلبة في الصنف مشكوكا وفي النوع غالب
فك بقية في الاطلاق في الصورة الاولى منه والوقف الثانية
وان كان وجود الغلبة مشكوكا في الصنف والنوع معا لوقف
بجس في ان كان غالب من حيث النوع وكان غالبة

النوع ذلك الجس اذا غلب النوع واحد الحق النوع بالجس و
الصنف بالنوع والعقد بالصنف والا فالوقف في القسم
الثاني فان كان في النوع غلبة فردية فقط الحق الصنف المشكوك
بغالب النوع على الاصح ويظهر من بعض التمل في الاطلاق هنا
لا اشتراط الحق والمشكوك فيه مع استقراء فيه صنف وهو عدم
او بعد ما حملنا الصنف المشكوك على اكثر افراد النوع للظن
جملة افراد ذلك الصنف ايضا على النوع للاستقراء او صنفية
فقط او صنفية وفردية متعاضدين فكذلك او متعاضدين
مع عدم احتمال احدي الغلبتين في جنب الاخرى فالوقف
لفقد الظن ولا يلاحظ غالب الجس وان شك في وجود
الغلبة في النوع او عدم وجودها وشك في الغلبة فكذلك
حكم القسمين فيما اذا كان المشكوك فردا من صنف وقد
تقدم وان قطع بفقد الغلبة في النوع مع فان كان ما وراء
الصنف المشكوك متبعضا لا على نوع واحد فالوقف الاطلاق
للظن وان كان افراد المشكوك فيه اكثر من افراد المستقراء
ومن هنا ما قيل من ان استعمال لفظ الرضوع
لنوع في الكل عند فقد سطره غير جائز نعم كما يفقد

الاستقراء فيما فقد جهاد ان كذا مشكوك في عدم الجواز
لكن لوجود المانع وهو الاستصحاب غا لا لفقد الحقيقة بل
اثبات فردية الامر من ان اغلب الظاهر بالحق بالحق
الاعسم من حال النطق وثاني الحال منه في حق المشكوك با
لغالب فيثبت به لك جس الفرد وتعين فصل يكون
الفرد حال النطق جملا في الامر فتعين الفرد وذلك لان
الاستقراء المحقق في الجس ان يكون جوا كما يستقر في جنس
وفصل في حق المشكوك فيه بجنس او فصلا او جنس فقط
مع اختلاف الفصل في حق الصنف حيث للظن وترتبط
للتحكم الا ان يكون فصل المشكوك معلوما بالتفصيل ليدل على
وقف او جنس لا فصلا مع وجود صنف آخر متقارن للمستقراء فيه
جنس ايضا بحيث يحتمل كون المشكوك فيه متقارن في الزمان كما في
الحال بحيث يستقر في جنس لكن اذا لم يكن به كان فصله معلوما كما في
نحن فيه لاحتمال كون الامر كالمنازع فالوقف جنس او فصلا
لفقد الظن ويظهر حال القسم الثالث مما اقول اذا ظهر لك
فاحتمل ان الاستقراء يجري في الاحكام والموضوع العرفي
المستنبط وغيره فكل عام يمكن تحيية الظن فيه علمنا به والا فلا

استصحاب

وقد يمكن حصول الاستقراء من مجموع التامات فيكون تجريده
العالم بالخصوص من باب الظن انما هو لان مدلول اول
مجموع التامات جهة كمدلول البعض الواحد وعلى الظن المطلق في الدائرة
وسبعة
عروة الاستصحاب باعتبار
لا يخفى من المحل ويمكن ان يبق ان نفس الحالة السابقة او ان
القاعدة الشرعية وهي ان كل امر ثبت تحققه حكمه بغيره بالم
يعلم المراد بالاطاعة انما بقاها ما كان على ما كان ثم فيكون
المسئلة اصولية ام فرعية ام تابعة للمسئلة وجوه كما ان في
حجية الدليل الظني لاثباته مطلق او في بعض الموارد ام لا مطلق
احتمالات ثم الاستصحاب باعتبار الاستصحاب وجودي
او عدمي وباعتبار المتعلق اما حكمي او موضوعي وباعتبار
الدليل ينقسم الى استصحاب حال العقل وبغيره باصالة النفي
واستصحاب حال الشئ والاضحية ينقسم الى استصحاب حال
النفس حال الاجماع وقد يكون الاستصحاب استصحابا بالجملة
شئ خارج عن الدائرة المعروضة ثم في حجية الاستصحاب مطلق
او في خصوص الموضوعات او في خصوص الاحكام مطلق او في
الوضعية خاصة او استصحاب حال غير الاجماع في الاحكام

الاولى

او اذا كان الشك في طرد المانع او اذا لم يكن الشك في الحقيقة
او عدمها مطلقا قال ثم في كون الحجية من باب الوصف السبب
وهذان ثم ان استصحاب حال العقل ليس من اجزاء هذا النزاع
لتعدد العنوا بل الاستصحاب العيني مطلق ليس من محل النزاع
لنفقوا الاجماع ولا نقاشهم قدما وهدنيا على الاستدلال بالادلة
اللفظية ولا يمكن تغييرها الا بغير الاصول العدمية مطلقا
ظهور دليلهم العقل في رده في ذلك
في اثبات حجية
الاستصحاب في الجملة فقال السبب الكلي والدليل عليه بعد
الشبهة وحكي الاجماع واستقراء الموارد الاجماعية انما
الحاجة كقولهم كل شئ نطق حتى تعلم انه قد مر في كل ما
طاهر حتى تعلم انه قد مر في كل شئ حلال حتى تعرف الخوام
بعضه بناء على حملها على الشبهة الموضوعية خاصة في المسبوق
بالجملة الباقية على بعدية الى غير ذلك من التامات الخاصة
وجوه منها الاضمار العامة كحجية زائدة عن الباقية عليه السلام
قال قلت له الرجل يتكلم وهو على وضوء اوجب الحقة والحقيقة
عليه الوضوء فقال لا يضره ان يتكلم العبد ولا يضره ان يتكلم
والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء

استصحاب

قلت فان حركت على جنبه شئ وهو لا يعلم به قال لا يجزئ
انه قد نام حتى يجزي من ذلك امرين والافان على يقين من
وضوءه ولا ينقض اليقين بالشك اياه او لكنه يتحقق يقين
افروذ بها بدل على المطلق من جهة نفس العلة مع كونه قوله لا
ينقض في قوة الكبرى الكلية والمراد انه لا ينقض اليقين السابق
بالشك اللاحق واللام في قوله اليقين الجبرم للبناء ولا العدم
فيقيد العموم مع كفاية عموم العلة المستقصية وجزاء الشرط مضمرة
فالتقيد بزمان لا يستلزم انه قد نام فلا يجب عليه الوضوء لان
الوضوء يقيني وكل يقين لا ينقض بالشك وعدم رعاية تلك القاعدة
في مثل الشك بين الثبات والازيل وكونه من الموارد
لا وجب التيقن في النفس لان تلك الموارد وما انقضت فيه
اليقين باليقين للدليل المورد فهو تخصيص لان العالم الخفص
حجة توهم ان الاصل عدم صدور هذا الخبر عن الامام فيلزم
من حجية الاستصحاب الخبر عدم حجته مدفع بعدم الفرافة الخبر
الى نفى نفسه وبان الغرض من اكم الادلة الظنية لتوضيل القطع
واذا جعلت ظني الصدور جهة من هذا الشك لانتفاء اليقين
باليقين اقول عدم امكان العقل بالاستصحاب من المتعارفين

لبناء

لبناء في كنية الكبرى اذا الكلام منساق لاثبات الحجية الذاتية
وكذا في الدلالة لخصوص سقيفة بل العلم الاجمالي الصادر
بعضها صادر ومنه بناء العقل من لدن ادم على العمل
بالاستصحاب في الموضوعات والاحكام وآيات النبي است
برادته لهم حتى يسقط بناؤهم عن الحجية ومنه الاستقراء بغير
بوجهين الاول ان بناء الشئ في اكثر الموارد من التوصل
والارتباطات على اعتبار الحالة السابقة واصفا او سائيا
وفيه نظير وجهين الثاني ان اغلب الاحكام الشرعية
وضعية وتكليفية بل اغلب الاحكام الالهية بل اغلب الاحكام
الصادرة من الموال الى العبد وجدنا ثابته غير منسقة
فيتم المشكوك بالاعتماد ان دار الامر في الحدود بين
التوسعة والضييق فاعلم الحدودات الشرعية تتوحدت
او دار الامر بين التوقيف وعدمه فاعلم الاحكام الشرعية
مؤيد است دائرة مدار موضوعاتها فادام الموضوع باقيا
فالحكم مترتب وان شك في قبح وصف طارض فاعلم
الادعاء غير مؤثرة في اختلاف الحكم لان ترتيب الشك
في البقاء من ارتفاع سبب حدوث الحكم وكان السبب محال

قراره مستقر فلا يستقر في هذا القسم وان كان الشك في
 بقا الموضوع العرفي مما هو قار بالذات فاعلم ان الممكنات العارفة
 باقية كسب تعدادها لبقا، فتم ولو شك في مقدار الاستعداد
 الحق بالبنسبة في الموضوع المستند فانما يقع العارفة الاوضاع على
 وندرة العقل الاشتراك في شكل التمسك بمثل اصالة تاخر
 احداث استناد الى الاستقراء اقول كذا اصالة عدم التخصيص
 والتعقيد لغلبة وجودها ويمكن ان يقال ان العقل كماله السابق
 الظن بالبقا في موارد الاستقراء سبب قطع النظر عن الاستقراء
 وانت اذا نظمت مجموع ما ذكرناه قطعت بحجة الاستقراء
 في اثبات حجية الاستقراء في خصوص الامور
 الجملة
 الخارجية المرتبطة بالاحكام الشرعية ويدل عليها اصل الاشتغال
 لانا قد اثبتنا حجية الجملة ولا يصح القطع بالامتناع الا بالعمل
 بكل افراد استصحاب العمل في المقام قد يتيقن بوجوبه وهو
 ارجح من اصالته من عدمه العمل باوراء العلم لوجود العلم الاجمالي
 بحجية بعض افراد الاستصحاب والظن بحجية كل افرادها كما انه ارجح
 من اصالته الاشتغال بالصلوة مثلا في الطهارة المستصحية
 بعد تعارض الاصلين بضم الاجماع المركب ذلك لان العمل
 بالمعاري

اصالة حجية العمل بالاحكام الشرعية
 المرتبطة بالاحكام الشرعية

بالمعاري مستند للحقيقة القطعية وفيه نظر لكن نقول كلف في
 ذلك لانه الاخبار العامة وبناء العقلاء او مجموع الادلة المتقدمة
 وتوهم ان بيان الموضوعات ليس من شأن الشارع
 فلا تصرف الموضوعات اليها في بيان الموضوعات المرتبطة
 بالاحكام من شأنه لانه بيان الحكم الكلي بالواسطة مع ان عدم
 كونه من شأنه لا يستلزم فتح بيانه فلم يعرف كلامه عن ظاهره
 اذا كان في البيان فائدة وانفسد توهم تعارض تلك الموضوعات
 مع ايات النهي واجبا لا احتياطيا او دعوى كون الاخبار احوالا
 في اثبات حجية الاستصحاب في خصوص الاحكام
 ويدل عليها ما سبق في الاصل الثاني والمنكر فيها مع
 بحجة في الموضوعات ان كان يتوهم عدم دلالة الاخبار
 على ذلك كونه مورد الموضوعات فيخص الاجاب بها
 فقيه ان مثل ظاهرة الترتيب الجسد من الاحكام لا الموضوعات
 فتم وان عموم اجواب الجواب ولو حمل اللام على العهد لزم عدم
 التعداد الى سائر الموضوعات وان ذلك لا يترتب فيها ليسوق
 بالسؤال لاني سائر ادلة الاستصحاب التي يتوهم آحادها لا جارية
 فعدم علميتها مع انه وورد عليه لا يفي او يتوهم ان يخص

اصالة حجية العمل بالاحكام الشرعية
 المرتبطة بالاحكام الشرعية

الاخبار بالموضوعات قبل الفرض وبعده اول من يتوهمها ما
 الفرض في الاحكام اوها متساويان فقيه ان العمل بعومها
 الا في الاحكام قبل الفرض اقل تخصيصا مع استحكام منع العموم
 الا على فيها فتم او انه يلزم من العمل بها في الاحكام عدم
 العمل بالاستصحاب حرمة العمل كما كانت قبل الفرض فقيه انه
 استصحاب في زمانها لا تصرف الى نفى نفسها وان ذلك
 من باب نقض اليقين باليقين لفرض دلالة الاخبار ثم لا
 فرق في الاحكام بين التكليفية والوضعية لوحدة الدليل في
 من يخصها بالوضعية ان نظر الى انها مورد السؤال فيها فقيه
 ان المقام في اجواب ان عمل على العهد فكيف يعبر بحجته
 في كل الوضعيات او على اكنس في الفارق بينهما وبين
 التكليفيات اولى ان مورد السؤال مادة تعارض الاستصحاب
 الوضعي وهو استصحاب الطهارة مع التكليف وهو استصحاب
 الاحرام بالصلوة والامام مرجع الوضعي معللا بالقدر المشترك
 بينهما وهو اليقين السابق وهذا جازم بما من جهة اليقين
 في النفس على اليقين بالحكم الوضعي فيكون تخصيصا او حمل العلة
 على المقضي فقيه جازما واول ارجح في هذا الاستدلال
 لا يمين

لوسلما التواخي في الفرض والافعال لا يتبدل به وهدى ما كلف
 في حصول القطع فقيه انه لا تعارض هنا قبل تمام الصلوة ولا
 بعده في الامتناع انه يمكن تخصيصا سقلا لعله بغير صورة
 التعارض وهو اقل اجاز من الاول فيكون اولى من غيره ولا يثبت
 ذلك بحجة منصوص من العلة او الى ان التكليف ان كان موقفا فلا يثبت
 في الوقت لبقا الامر قطعا ولا بعده لا ارتفاع الامر قطعا او
 بفرض جديد او غير موقت فان فقهنا به لا الامر على التكرار فانه ان
 من مقتضيات الامر او لعدم الدلالة عليه فعدم الاتيان ثانيا
 من لوازم الامتناع بالطبيعة فقيه امكان عدمه في الوقت
 كما لو شك المريض الذي حدث مرضه في أثناء النهار في وجوب
 اتمام الصوم الى التيسر مع امكان وجود الخطأ الممهل في
 التكليفات بل مع كماله في مكانه لا يبين حال الاجماع وغيره للعموم
 ومن منع من استصحاب حال الاجماع فيها اذا كان الشك في
 الحقيقة فارجح العارض ان نظر الى ان الوصف لا يحصل فهو مشترك
 اولى ان الاجماع لو كان موقفا في حال الشك لم يحصل الخلاف
 فقيه ان لا يرد عدم حجية استصحاب حال النفس ايضا لو كان دالا
 على حكم حادثة الشك لم يكن استصحابا
 لا يفرغ حجة

غلة

اصالة حجية العمل بالاحكام الشرعية
 المرتبطة بالاحكام الشرعية

الاستصحاب بين كون الشك في المقصود او غيره والحقق الحق والاشكال
 نقبا الاول والظن عدم الفرق على قول بين الموضوعات و
 الاحكام والاصح ان يكون متطابرا كان الشك في ذات المقصود
 ام في بقائه للشك في قدر استعداده للبقاء او لاحتمال طر
 مانع او مانعية طارئة لم يعم ما سبق لعل نظر المانع في المقصود
 الى عدم انقراض المقصود او ان كانا اليه اذ المراد من اليقين في قول
 لا نقض اليقين بالشك هو المتيقن ما في حكم العقل فالمراد
 من نقض اليقين انما النقض الواقع بمعنى ان المتيقن الظاهر في الظاهر
 لا يتيقن بالشك على التقديرين اما قوله لا ينقض يقي او ينفع على
 التعاديل المراد من الشك معناه او المشكوك فيه لا يسل الى
 الراضيات باق صحتها للكدب والتكليف مانع في الظاهر
 ان اريد من الشك المشكوك فيه فهو صحيح لكن عدم نقض
 المتيقن بالمشكوك فيه انما يتصور اذا كان الشك في
 ناقضية المشكوك فيه او لو كان الشك في المقصود
 لم يكن هناك نقض اذ الشك في في الانقضاء وعدمه
 لا في النقض وعدمه او الشك نفسه فهو مناسف سؤال
 التعلل اذ مورد الشك في ناقضية المشكوك فيه اي الخفة

الواقع في الواقع لا ينقض بالاشكال
 او الظاهر ان الشك في الشك

فقال

فقال انما يجب الخفة والخفتان الموضوعان لا ناقضية الشك
 بل من المعلوم ان الشك بنفسه ليس ناقضا مع قطع النظر عن مقتضى
 وعلل ما ذكرناه مرادنا ان في الاستدلال على دعواه والا
 فليس له راد مقبلا وفيه صدق النقض عن فاني الشك في المقصود
 بل المتبادر من الموضوع عرفا حقيقة الاستصحاب بطريق ان الموضوع
 ليس في شك كذا وهو لا يجري فيه الوجه المذكور مضافا الى ان
 ما عدا الموضوع من الادلة الشك في المانع في
 امه شك في حدود المانع المعلوم المانع او مشكوكا او شك
 في مانعية الشيء الحادث لاجل الشك في الحكم الشرعي او في الموضوع
 المستنبط او العرف ثم مع تعدد المشكوك فيه في الشك في
 اما لا يعلم مانعية احد الامور المتعددة ولو اجمالا او يعلم اجمالا
 احدا سواء حدث الكل في دفعة واحدة اي من غير تعدد
 ام على وجه التعاقب والحقق السبب واري انكر حقيقة استصحاب
 اذا كان الشك في الحادث باق صاه واذن انكار استصحاب
 اذا كان الشك في الحادث مسببا عن الشبهة فكيف لا
 الموضوع المستنبط ولعله لان المتبادر من الشك في العقل الشك
 المتحقق لالتفات الذي كان حاصلا قبل ومن اليقين التفت

الواقع في الواقع لا ينقض بالاشكال
 او الظاهر ان الشك في الشك

انظم من الشك فيما يقع هو الشك الذي يوجب الشك في
 البقاء وهذا لا يتصور الا في الشك في حدود المانع واما في
 الشك في المانعية فالشك الذي يكون جزءا من الشك في
 البقاء مقدم على اليقين بالحدوث وفيه ان مورد راد الخفة هو
 الشك في المانعية وان هذا الوجه يقتضي تجرية اذا كان الشك في
 المانعية للشك في الموضوع العرف فكيف يدعى الشك في
 ان ظاهر الموضوع كون المراد من الشك الشك في البقاء لا الشك
 السببي هذا من التفكير في دلالة سباق بعض ما مع ان دليل
 الاستصحاب غير منقطع الجارية ثم لو ادعى انهم انقراض الاخبار
 الى الشك في الحدوث لانه مورد السوء في بعض ما او ادعى انهم
 الموضوعات لا الاحكام ولا الاعمال منها بقرينة عدم
 اشتراط الخفة فيها والشك في الموضوعات يتحقق بالشك في
 الحدوث فجزاير يظهر مما سبق كما يظهر احكام سائر اشكال الشك
 احداث اجد النافل اذا لم يكن الشك في عين الشك
 بالمتيقن ان لا يحتمل كون الشك ظاهرا لليقين و
 الشك مما لم يكن استصحابا حقيقة وان كان حين الشك متيقنا
 باليقين السابق وكذا اذا علم حكم او وصف في محل احدى في ما

الواقع في الواقع لا ينقض بالاشكال
 او الظاهر ان الشك في الشك

باني

سابق وكان له جهتان وكان ذلك الشيء من احدى الجهتين
 قطعي التحقيق من اخرى مشكوك التحقيق فشك في بقاء ما
 ثبت سابقا بعد القطع بارتقاء من الجهة التي كانت مقطوعة
 كل ذلك لعدم مساعدة ادلة الاستصحاب مثل ذلك
 قد اشترى في الاسن عدم جواز الشك بالاستصحاب اذا كان
 الشك في الحادث وقد يتوهم التساؤل بين قولهم هذا هو
 في بحث فاضل الاستصحاب على احوال كيف كان فكلما انقص
 في الشك في الحادث بان المتوهم الى المكلف ان كان حاصلا
 واحدا كما في الشبهة اللذين كل منهما شخص غير اخر فالعمل بالكل
 شرط وان كان المرجح على اختلاف اوصاف متواترين نوعا من
 المستصحب فالعمل بالعلم الاجمالي وطرح الاصل سواء كانا موضوعين
 ام كليتين ام مختلفتين او صليان متخالفين فالعمل بالاصل والعلم
 الاجمالي معا فيرجع الى المرجحات ويؤخذ بالراجح والا فالطرح
 او التخيير واما في الموضوع المستنبط فيظهر منه طرق الصليان
 ان وجد مرجح لاحد الطرفين والحاصل ان المعيار طريقه راجح
 العقول ان تتركز البينة في باقية الاستصحاب
 الاستصحاب في الموضوع المستنبط فلو ان لم يكن مستصحب

الواقع في الواقع لا ينقض بالاشكال
 او الظاهر ان الشك في الشك

الواقع في الواقع لا ينقض بالاشكال
 او الظاهر ان الشك في الشك

ولانها اليه وان لم يجد مثاله وذلك لطريقه اهل العقول في
الفراف في خصوص اليه تامل بعد ارتباطه بالاحكام بخلاف القوف
وبل حجية فيه من باب البطلان الخاص او المطلق او السببية المطلقة
او المقيدة او التقييدية من اذ انعلق بعضا بالوضع كاحصل
عدم الوضع والقول الاشتر كالحال بالمراد كاحصل عدم القرينة
والتمحيص والتقييد او بنفس الموضوع كاحصل عدم السقوط
نعم حجية في الاحكام والموضوعات من باب السببية المطلقة الى ان
يجب دليل معتبر على كماله لئلا لا يفتقر الى الدلائل من الشك
فيها بطلان الاصل بقرينة السباق بل هو معناه لغة مضافا
الى بناء العقلاء في الجملة قد تيسر في اثبات حجية
العبادة المركبة باصالة الاطلاق او قاعدة البراءة عن الجرم المشكوك
او اصاله لعدم الوجود في عدم الشبهة او بقرينة عدم الدليل
او بقرينة الصحة وحمل الحكم بها الا في عدم جريانه فيها سواء كان
المشكوك فيه بدوياً كانه ام شائياً كالسورة كان
الشك بدوياً ام شائياً مقفراً كان الشك ام قاصراً لئلا
الدور والاحكام لا يصح فيه التقييد او فقد استعملت القين
او لعدم الدليل على الاعتبار فتم وكذا في اثبات حجية الشك

اصح من
في الجرم المشكوك فيه

الافاظ

الافاظ كما حاله عدم ملاحظة الواضع الجرم المشكوك وان ظهر من
القرينة خلافه وذلك لانكون الشك في الحادث لا لعدم الدليل على
الاعتبار وكذا في اثبات حكم المركب في بعده فقه كاستصحاب حكم نفس
المركب عقلياً كان المركب ام خارجياً اما الاول فلا تنافي
ايجس برباب فقه فلا يصح ان اما الثاني فيكون
استصحابه عرضياً اذا لم يستند لزم
الحادث حدوثاً غير حدوث المذموم كالزوجة لاربع لم يجر
الاستصحاب في ذلك للزوم وان استند حدوثاً غير حدوثه بل لا يكون في
الوجود جري فيه الاستصحاب سواء كان الزوم عقلياً ام عادياً
ام شرعياً لبناء العقلاء ولان مرجع الشك الى الشك في
المناقضة وقد جريانه فيه بافادته لاصاب ثمة ما يصح لا يعلم
انه ام بول استصحاب طمارة ثمة وان لم يحكم بالمائع قابل
الاحتمال فيكون يدور مدار احوال العقلاء
اصالة تاخر الاحداث فيما قطع بحدوث حادثه شك في مبدئه و
اما ما يتوهم من انه اذا ثبت للفظ معنى في العرف
العام وشك في اتحاده مع المعنى اللغوي فاصالة عدم
اللفظ معارضة باصالة تاخر المعنى العرفي عن زمن اللفظ

اصح من
في الجرم المشكوك فيه

اصح من
في الجرم المشكوك فيه

فدفع عنه انه اذا علم للفظ معنى في العرف العام فان علمه كان معنى
في اللفظ وشك في اتحادهما فاصل عدم النقل لا معارض له اذ
النقل يستند في حوادث ثلاثة الرضاهان العقبين وهو الاول
اما اصل عدم تقدم هذا المعنى العرفي فمعارض باصل عدم تقدم معنى
اخر وان علم ان كان المعنى في اللفظ غير المعنى العرفي لكن اصل
اشتركة في اللفظ بين المعنى العرفي وذلك المعنى المجوز فاصل تاخر
الحادث في سلبه من المعارض معتقد باصالة عدم الاشتراك في
اللفظ واما النقل فعلومه من ان لا يكون تقييداً بالاصل ان شكك في ان
اللفظ كان في اللفظ موضوعاً للمعنى ام لا بل كان من الافاظ
المستحدثة لكن تعلم بان المعنى كان موجوداً فيهما وكان لفظ من
الافاظ موضوعاً بارادتهما في اللفظ او غيره ممكن باتحاد اللفظ
العرفي لاصالة عدم تقدم الوضع واصل تاخر الاحداث معارض بشك
ان شكك في وجود اللفظ والمعنى في اللفظ فاصل تاخر
احداث سلبه من المعارض ثم اصل تاخر الاحداث باعتبار نفس
الحادث اما وجودي او عددي ثم زمان الشك المشكوك فيه
اما مقدّم او مختلف بتقدم زمان احد جرمي استصحاب
اما حكم قري او اصلي او موضوع صرف او موضوع مستند و

الحج جريان اصل تاخر الاحداث فيما اذا اتحد زمان الشك و
المشكوك فيه واما تاخر زمان المشكوك فيه عن زمان الشك
من غير فرق بين الاقسام المذكورة وبين كون المراد من اصل
تاخر الاحداث استصحاب الحكمة التي لا يقدم عدم عود القاصح
وذلك لا جرم وبناء العقلاء ولان كل من قال بحجية استصحاب
قال ان لا شك لانه لو لم يزم عدم حجية الاستصحاب في الشك
في عود القاصح لا اذا تاخر زمان الشك عن زمان المشكوك فيه
وهذا القسم هو مرادهم من اصالة تاخر الاحداث فالحج في عدم
اعتبار اصل تاخر الاحداث ولا يصح للمعكوس الذي هو منه
لعدم الدليل فاصل تاخر في حجية الاستصحاب
الاحكام الواقعية والظاهرة في ثمة بجاستنباطها بالبنية
الشريعة ثم شك في ارتقاءها استصحاباً لا لاجتماع المراد لانه
الخصوص يعوم حذف المتعلق وطريقه اهل العقول كذا الظن
الشك ناقص لتبين امان من باب التخصيص او التقييد
في جواز اجماع الاستصحاب في الامور الدركية بحسب
الواقع والذاتية في نظر العرف كالاكل والكلم والقاء الدلاء على
الحال الفاعلية في مجلس واحد فادنى التعليقات فيضا يمتك

اصح من
في الجرم المشكوك فيه

اصح من
في الجرم المشكوك فيه

فيه باصل الشجر كما لو شك في وجوب السورة في الصلوة وهو
 لم يشرع فيها بعد جهان واذا اخطت جراتها عفيف ما ذكره
 على ستراج الدليل في بيان جاريها
 بالنسبة الى الدليل الدال على المستحب فاعلم ان الدليل على
 الحكم ان كان مقيد بوصف يوجب ارتفاعه ارتفاع الحكم
 كان يقول الماء المتغير بالجملة متغيرا وام متغيرا فلهذا المعنوية
 ينفي الارتفاع بعد زوال الوصف فلا يستحب كذا اذا قال
 الماء المتغير متغيرا لا لانه مفهوم الوصف لانه ليس متغيرا
 الاصح بل ارتفاع الموضوع بزوال المتغير فلا يستحب من حيث زوال
 اللفظ والامن حيث لا يفسد في المسئلة الاليت و
 ان كان دالا على ثبوت الحكم للموضوع الجرد عن القيود و
 الاوصاف كان يقول الماء اذا تغيرت فان كان هذا الكلام بحسب
 العرف متروكيا بالاضافة الى حاله زوال المتغير هو المسمى بالمؤبد كذا
 الاطلاق فلا يستحب او مشككا مبين لعدم فوجبه
 الى القسم الثاني او مشككا اجماليا هو المسمى بالمطلقة جرى فيه
 الاستصحاب سواء كان الشك في المقضي او المانع وان كان
 الدليل مرددا بين المطلقة وغيره من الاقسام او بين

استصحاب
 في بيان جاريها
 بالنسبة الى الدليل الدال على المستحب

المؤبدة والاولى فالحق جريان الاستصحاب في إطلاق الموضوع وسواء
 العقد ونفوق المناط وهو حصول الظن بالبقاء وقد الفارق بين
 المطلقة التي هي المهمة حقيقة ومن حيث انظر لطول
 استصحاب دين موسى او عيسى الى ان ثبت حقيقة الاسلام كونه
 الاخر فيرددين بين المطلقة وغيره وان الاستصحاب لا يجري في حقه
 او ردنا على هذا الجواب في صوابه ايراد ان حقه في الصواب
 الجواب استصحاب الاستصحاب رده بالادلة الواردة من المعجزة لا يمنع
 الجريان مع انه لا يرد على من ينكر حقيقة الاستصحاب راسا و
 لا على من يقول بحقيقة الموضوع حتى الزامه على من يقول بحقيقة
 لزكم الموضوع وغيره
 الاستصحاب بقاء الموضوع والنظم ان مرادهم عدم
 العلم باستغناءه فلا ينقض باستصحاب جوده زبدها واستصحابها
 الماء المتغير اذا شك في بقاء المتغير مع فرض كون الموضوع هو
 الماء المتغير الفرق بين المستحب وموضوع الاستصحاب الاول هو
 الشيء الذي علم به بقاءه او شك في بقاءه او الشيء موضوع ذلك
 الشيء ولو بالواسطة ثم الانتقال اصطلاحا انتقال جسم
 الى جوف حيوان مع تبدل الاسم والعقد المعلوم منه ما اذا كان

في بيان جاريها
 بالنسبة الى الدليل الدال على المستحب

المنتقل منه واليه ما عيّن وفي المختلفين وجهان دون الجاهل
 الانتقال اصطلاحا بتبدل جسم باخر من غير جهة
 الانتقال هو كبقية في القصور الاربع والاستحالة
 اصطلاحا بتبدل جهة باخرى سواء كان المنتقل منه واليه ما عيّن
 ام لا ولا بينهما وبين الاول تباين كلي بين الثاني عموم وخصوص لفظي
 نازحا في جريان الاستصحاب في الثلاثة على احوال ثلثها يقتضيه
 بين الجس الذي لا يتغير بالعرض وذاهم مغروبي لا كروبي ويطر
 بذه الثلاثة ما زال عنه الاسم دون الصورة النوعية كالخطية
 المتنج اذا صارت دقيقا والمقيدات بعد زوال وجودها والموقفات
 بعد خروج اوقاتها وتحت في مقام تنقيص الكليات فيما ثبت
 فيه الصورة النوعية وحقيقة الى اخرى سواء كان بطريق
 الاحتمال او الانتقال الا ان العلم ان الموضوع هو
 الصورة النوعية او شك فيه فلا يستحب للعلم ببقاء
 الموضوع في الاول كون الشك في الثاني شك في الثالث
 اريد استصحاب الموضوع وعرضها ان اريد استصحاب الحكم او هو
 الاجزاء الخمسة جرى الاستصحاب الا اذا علمنا بان الصورة
 النوعية عند حدوث الحكم في الاجزاء الخمسة وبقائها في بعضها من غير فرق فيما

ذكر بين الذاتي والعرضي بعد رعاية ان المبادر من قوله الملا في
 للتجسس ثبوت الحكم ما دام بقاء الملا في على صورته النوعية
 فيكون الموضوع البقاء هو الصورة النوعية او مشككا كولو شك في بقاء
 الصورة النوعية وعدم بقاءها كما في الخشب اذا صار في اخرى
 الاستصحاب بعد ما عرفت ذلك عرفت الحكم الاتاق
 الستة بعد رعاية طوارقها بقاءات الشرع في مقام تميز
 الصفات فكل موضع جرى فيه الاستصحاب كان تجري الاطلاق
 ان كان دليل استصحاب عام يوجب اندراج الطبيعة كادنه في
 افراد تلك الطبيعة من حيث الحكم علمنا به بالافعال والافعال هي
 انهم قالوا ان الحكم تدور على الاسماء او احوالهم دوران الحكم على
 الاسماء اذا كان تبدل الاسم لتبدل المسمى كالكلب
 اذا صار على مثلا مع طارفة الخا و من حضور الغيبة من حيث
 التسمية على احوال او صلا لان العرف ان الاسم الكلب يستلحق تغير
 الحكم اذا عارض كرسى بان فاما حكميات
 او موضوعات او مختلفات ثم انا هو ديان او عديان او مختلفات ثم
 الحكميات الوجوديات اما لغرضها لا خارجها ولا لنفسها وعلى
 الاخر اما احد الشك في سبب الشك الاخر او سبب بيان من

في بيان جاريها
 بالنسبة الى الدليل الدال على المستحب

اخر ثالث فان كان الاستصحاب المتعارضان حكيمين وجوبين
متعارضين لانفسهما مع سببية احد الشكوك لانهما متعارضان
استصحابا لهما مع المتعارضين استصحابا لهما مع المتعارضين
استصحابا لهما مع المتعارضين استصحابا لهما مع المتعارضين
المتناقض في العقل لهما معا كما عليه بعض من تهاوى اذ لم يثبت
ان استصحاب النجاسة من غير ان يثبت استصحاب السبب جهلان
او جهلا لا يفرقان الظاهر احرى بهما باقيا ما كان على ما كان هو
تربط ثمة عليه ومن قبلهما كما عليه فبقية فافاة الظاهر
لستصحي النجاسة فكذلك نجاسة المستصحب لانهما استصحاب
عن المعارض فيمنع من غير علة غير متعينة بالعلوم المتعارض
هنا ابتدائي ولا تعارض حقيقة وبهذا في نظائره مضافا الى بناء
العقل والظهور لا يجمع من القائلين بحكمة الاستصحاب في رد على
العامل بالاصلين هنا حكم بظاهرة عن انه هذا المتعني في نجاسة
عن انه المتعني بالمعلوم نجاسة ولم يثبت هذا القيد في
باب الخفاء له وحكم بظاهرة الارض المتناقضة له استصحابا
ظاهرا وما عدم جواز السجود والتيمم عليهما استصحابا لهما
علا بالاصلين والى حال انه صرح بجوازهما ثم ان قال بعدم
فان قيل

تعارض بين الاصلين ولذا جعل بهما فقد خرج عن الموضوع او بوجود
التعارض بينهما فتعارضهما من باب التباين الكلي لا العاين
من وجه حتى يرفع في العقل بل هو من كل منهما من غير دليل ثم انما اذا
قلنا بعدم حجية الاستصحاب في الشك في المناقضة فاستصحاب
الشك التسبيخي خال عن المعارض راسا فيقدم بانه يرفع في
فيما ذكرنا بين تعارض الشكوك وتقديم الشك التسبيخي زمانا
لوحدة المناط وان كان الشك في الصورة المفوضة مسببين
عن اخر ثالث كما في الكلا والوارد على الماء المتعني تدريجا وفي نظائره
من موارد نقد الموضوع فان توقف الى ان يوجد مرجع لهما
لبطلان الترجيح لا مرجع لعدم الدليل على الترجيح بعد امكان
طرحهما واكتفاء العدليان او المتخالفان حالهما كما سبق
من تقديم الشك التسبيخي والتوقف عند تسببهما من اخر ثالث
لوحدة الدليل على الاجتماع المركب في احوال الحكميان المتعارضين
لانفسهما وبغير ذلك بالشك في الحادث فان توقف
العلم بالاصلين المكلفين فضا جدا كالتوب المترك الذي في
فيه المسمى وكذا اذا وجد علم بنجاسة احد الشكوك الذين هما
شخصين وكل واحد منهما في حق نفسه لبناء العقل او لا

يشهد غم بخبر عدم نقض اليقين بالشك او المكلف واحد
فالوقف اذا كان احد استصحابين موافقا لاصل البراءة دون
الآخر فيعمل بالاصلين واذا تعارض الموضوعي مع الحكمي قدم الاول على
الآخر لمناقض الاجتماع فانه يكفي مرجعا لاحد الاصلين ولان كل من
قدم الشك التسبيخي في القسم الاول قدم الموضوعي هنا
ولبناء العقل دلالته الرضوخ فان الموضوعي من قبل الحكمي
ولعل الاكثر وظهورا جمل العاقلين طين بالاستصحاب لا يفرق
في الفقه البعض ولو فرض هنا سبب التعارض من اخر خارج
صحي صار الشك في الحادث محلا بالاصلين وطرحا العلم
ان جمالي لطريقة اهل العقول في تعارض استصحابا بان موضوعا
قدمنا المزيل على المزال كالحق والافاق وقسم لوتسبب
التعارض من اخر خارج وصار الشك في الحادث محلا بالاصلين
اذا كان العقل من شخصين والا فالوقف ايض الا ان يوجد
مرجع لاحد الاصلين بحيث يكون نفس المرجع ويكون مستقلا
لا عمل بالاستصحاب في الحكم كما قبل
الفقيه عن المعارض للاصل تكليفه وضعه والاجماع وزدوم
اخر فوج عن الدين في العمل بالاصول الفقهية قسمة

فيما كان العقل من شخصين والا فالوقف ايض الا ان يوجد مرجع لاحد الاصلين بحيث يكون نفس المرجع ويكون مستقلا لا عمل بالاستصحاب في الحكم كما قبل

الفقيه عن المعارض للاصل تكليفه وضعه والاجماع وزدوم اخر فوج عن الدين في العمل بالاصول الفقهية قسمة

فيما كان العقل من شخصين والا فالوقف ايض الا ان يوجد مرجع لاحد الاصلين بحيث يكون نفس المرجع ويكون مستقلا لا عمل بالاستصحاب في الحكم كما قبل

الفقيه عن المعارض للاصل تكليفه وضعه والاجماع وزدوم اخر فوج عن الدين في العمل بالاصول الفقهية قسمة

الاولوية بالنسبة الى الاولوية الاجتماعية ومثله الموضوع
المستبعد للاصل في ظهور الوفاق والاولوية وزدوم الى الفقه القطعية
لولا ان الفرق على الامر عندنا لدلالة العقل على العموم والتعميم
لا يقع التمسك بالاستصحاب علم بالاصلين في الحكم الشرعي
التي بقا كان في المشتبهات علم جمالي فليداني كبرام كثير في
كثيرا لم يكن لعدم الفرق المفصل الى مثله وكون بناء العقلاء
على خلافه فيسلم اصالة عدم حجية الاستصحاب كونه محلا لماور العلم
عن المعارض ولو قيل ان المتدين بالدين السابق في زمان لو شك
في الشيء لعل بالاستصحاب عليه بناء العقلاء ويتم في عداه
بالاجماع المركب قلنا انه فلو شك بمثله فالاصل اليقين سليم من
المعارض اقول ولما لم يرد على الفقيه على ذلك لانه
الرضوخ عليه في دفع ما لاصل
الاصطلاح في حال امانة استقر الفقيه الواسع في تحصيل الظن
بالحكم الشرعي ومكته بانه مكته بقدرها على استنباط الحكم و
يرد على كل منهما استكالات والا حسن تعريف الحكم بانه عند
اهل هذا الفن مكته بقدرها على تحصيل الاضيقا وبالحكم الشرعي
الواضح تحصيل نظرنا والحالي بانه استقر الفقيه وسعد في

تخصيص الاعتقاد بالشرع الشرعي الواقعي وهو مشترك بين
 المعنيين لفظاً والفقهاء كمال القطع بالشرع الشرعي والمكمل بملكه تحديد
 العلم بملك القطع الشرعي واللفظي بملك الشرع الشرعي بالشرع
 الاحكام من رايه واجتهاده وعلى من له هذا المنصب
 القاضي بملك على من يرفع الخصومة بين الخصامين على الوجه
 المخصوص وعلى من له هذا المنصب الحكم بملك على المتصرف في
 الغيب والخاصين وكما هو مسموع على الوجه الشرعي المخصوص وعلى
 من له هذا المنصب والافاضة ان الحكم بملك على الامم من
 القاضي ويحمل ترادفهما
 تجري ملكة الاجتهاد وعدمه في الوقوع وادعاء الوقوف على
 جوازها في الاصول قد يتحمل تناقضهما وان كان المكان التجري للملك
 والوحدان وعدم المكان الاطلاق لولاه ولزوم ملكه بملكه
 بملكه لان احتمال عدم كونه مكلفاً بشئ او كونه مكلفاً
 بالاجتناب او التبعيض منفي بالاجماع فاحره وان لم يكن مقتضى
 والاجتهاد والتجريد او غيرهما او سطحا للدليل العقلي الحكم
 بملكه بلان ترجيح المرجوح على الراجح او التسوية بينهما ولو لم يحصل له
 الظن بعد الفحص على الاصول لفقاهيته وفي جواز فتواه وتقليده

اجتهاد التجري

الاجتهاد

الغير اياه وجواز فتواه وحكومته وجهان كان في وجوب
 اجتهاد التجري في مسئلة التجري او تقليده او خياره بينهما وجوباً
 من شرط الاجتهاد والمطابق موقف
 العربية مادة وهيئة ولو لم يأتوا بالتقليد لمحصل لنظر الطبيعي لا
 اذا كان المدرك في ايدى باطلاً بين الاجتهاد والاعتماد على معرفة
 الحاجة في الاستنباط ولو بالقوة ودفعاً للعلم او تعطيلاً عن
 الكلام بقدر ما يتوقف عليه حصول الاعتقاد بالحكم الشرعي ولو
 لم يكن تجزئة كسب الكلام وفي اشتراط الاجتهاد او كفاً
 التقليد وجهان بائنان وموقف عدم الرجال الا بالاجتهاد بشرط
 الراوي او تحصيل اسباب الظن او تحصيله في ان القطع او
 ترجيح القطعيات اذا تصادمت وحكومت الاجتهاد بين وجه
 كالحروف في جواز الاكتفاء بغير الغرض وتقليده وجهان تفقه با
 ومعرفة علم الاصول لانه متكفل لبيان عوارض ادلة الفقه
 وتكفي المكمل لاشتراف الوحيته ولا يكون التقليد الاصل
 ومعرفة علم المنطق اجتهاداً ولو لانه متكفل لمعرفة صحيح
 الدليل من سقيمة ومعرفة موانع الاجماع ولو لم يكن مثلاً
 يحالها لكن هذا الشرط مستغنى عنه بعد ما سبق من

اجتهاد التجري

اجتهاد التجري

الاعتقاد الا ان يكون في العام اطلاق بغيره كما ينبغي بناء
 العقلاء وقاعدة تبعية الاحكام لاصفات الكائن من دون علمه
 العلم والجهل المؤدية لطلب احدية غير تعلم لو علم بعدم المطابقة
 او شك فيما الوقت باق وجب العادة في امر او مقعة لا يصح ابقاء
 الامر وبناء العقلاء وعدم حجية العلم والجهل في الاحكام كالحروف
 لطلب احدية غير تعلم وقدر على استخراج حكم وجوب
 القضاء وعدمه والاثم وعدمه وحكم ما لو علم بغيره وجب
 اركيته وما لو اخذ الحكم من المجتهد جازها لاجتهاده او بغيره
 الاخذ منه وحكم المقصر بقسمة القاصر باقاً ما لو كان شرط
 العبادة معاملة كسرة العورة واما المعاملات فالفقهاء فيها
 ان المناظر مطابقة الواقع وعدمها
 العقائد واحد عند جمهور المسلمين والباقي حقلي والغيري على
 ان الكل مصيب وبرده لزوم اجماع النقيضين ثم انما مع
 التقصير لا القصور وهذا من تخفيفه بالاطلاق وانما الكلام في تحقق
 القاصر منها ولا دليل على عدم مكانة الا ان من كسرت يقول
 الاجماع وبلاية الشريف الذين جاهلوا فيفسد
 لتبديدهم سبباً او هجوم موانع اعتدال الكفار في الكل لا بد منها

اجتهاد التجري

اجتهاد التجري

الاجتهاد

الشرط كما يستغنى عن اشتراط قدرته على فهم آيات
 الاحكام والى الايات التي يمكن استخراج الاحكام منها مطابقة
 او تعقلاً او التزاماً نعم بشرط ان يكون له النسب بالاجتهاد لا بشرط
 الا بالوجه ببعض وان يكون له قوة وفهم الى اصدان يعلم
 المعاني والبيان والمبدع ليرجح الافيح او الفصح عند التعارض وفيه
 ان لا يكون له جرزة لا يفقه ذنبه على شئ ولا عليه الميسل
 الى كل ما هو وناطق ولا معوج التليق ولا كثر المتعصب و
 التدويل في الجاهل الاصل لا يعيد من الظاهر لانه بذلك يمكن
 ان يقال ان اكثر المذاهب كانت ليست من الشرط انما هي مكنة
 الاجتهاد بل هي مقومات لها ثم بعض ذكر ليس شرط تحقيق
 التجري وبعض شرطه ولا جهتها ومكملات حسنة كعدم بعض مثل
 الهيمنة والطب الهندسة والحساب في عدم ضرورة
 الجاهل في العبادة مع عدم المطابقة او مع تقصير او اقل
 الزرع العدة والفق او قاصراً من عدمه وفي كونه
 في غير ارض من الجهل بالوجه او قصاصه باعداه وجاهل لا يرفع وجوب تعلم
 في ذات الله تعالى المسائل التي تضمنها البولي كسباً وسنة وقصص اصل
 الشغل كونه شرطاً لغير العبادة وعدم كفاية المطابقة الواقعة
 الاجتهاد

اجتهاد التجري

اجتهاد التجري

بطل قول الجاحظ بعدم انتم العقليات التي يستقل بها العقل من
 العقليات كقولهم كالعقائد في الاصابة واللام وعدمها وفردية
 الفروع عبادة ومما لا شك لك اختلافنا في فردية فروعنا من
 العقليات فبيننا فاعلى بان لا حكم عندنا في الواقع بل حكمنا على
 الجتهد كقولهم يجب ولعلنا ان احسن والحق يختلفان با
 لا اعتبارات حتى العلم والجهل او انه نعم جعل الحكماء بطا لهما آراء
 الجتهدين لهما اوافا فادونه نعم لما علم بان راي كل جتهد
 يصير كما جعل الحكماء على طبقهما فاعلى بان لا نعم حكما واحدا في كل
 واقعة وان المصيب في هذه المحظور معدود وهذا يجب ان يحاسبنا
 الاشخ في العدة فجعل المحظور فاسقا ولعله تحول على صورة
 التعقيب في الاجتهاد او العمل بمثل القياس في هذا
 المجمعة القويين يعطى اسباب الخطأ ثم النزاع فيشعر عدمه ولو كانت
 خطابات الشارح ووجهها لا تعاقبهم على ان المراءى
 الخطأ صحيحا واحدا ولا في تعدد الاحكام الظاهرة ووجهها
 لا تعاقبهم على تعدد ما يتعدى الاراء واصابة الكل في ذلك بل
 النزاع في تعدد الحكم الاصيل المقصود بالاعتدات في الواقعة
 الواحدة ووجهه والموضوعات الفرقة ليست من محل النزاع

ان كان

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان
 العنوان في الاحكام الفرعية ولانه لا يتعدى التعميم فيملا ولا يفرم
 الشافعي من قول الامامية بما لا يتخطى وخراسان في وضع
 الالفاظ لا للاحكام الفرعية الا في احوالهم او انكار رايهم قد يقال ان
 الاصل مع الخطأ لاصالة عدم التعدد وعدم الاصابة وفيها نظرو
 ان كان الامر حقا او لم يكن تخمينه بغير اجازة الصواب لطلان
 التصويب لنبذة الاحكام للمحققين غير مبنية العلم و
 الجهر لزوم الترجيح بلا مرجح في ارادة واحد من الاحكام الاصيلين
 الخطأ بات دون غيره وفي الامر بالحق منه دون غيره وبسبب
 العقلاء والاجل محققا وصقولا والظاهر ان الشارح من الحكماء
 انزل الله النص النبوي المشهور الذي جعل للمصيب
 اجرين وللمصيب للمخالفين من غير ان يفرق بين الزائد المستحب على
 القدر الواجب حتى لا ينافي قواعد العمل للمصنف من الدلالة على
 ان لا يقع في كل الله حكما ولما ثبت نفي البداهة وتطهر ثمة
 القول بالخطأ في ان الامر لا يقتضي الاجزاء في كل الدلائل
 الا ان يقوم دليل على الاجزاء وقد نفى ثمة النزاع في حوز
 القدوة من بناء رايه راي المأموم وعدمه في القادر حكم

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان

افرد عدمه فيها كلام اذا علم المقلد بوجوه
 مجتهده من رايه يرجع عنه للاجماع وبناء العقلاء والاولوية الدقة
 للاستصحاب والاحوط لتقليده في رايه الثاني لا لتقليده فزهو
 ان افقضى بوجوه استصحاب التخيير الاصيل المقدم على اصل
 الشغل على استصحاب حرمة العمل برأي غيره التي كانت
 اختياره تقليده قبل بوجوه وليس عليه اعلام الناس بتعدد
 رايه للاصل ولعل المقلد اجمالا بوجوه مجتهده عن بعض
 فتاوى في اعتبار سائر العلم الاجمالي وجمان من وجوه
 الحكم في الجتهد يعقده رايه ان خصوصية بين الناس لو قوة فيها
 يتعلق باجر معاشهم بهيعة اخبارهم ان شاء الله تعالى يتقضى
 كل بالشهادة على شرب الخمر والهملا في قولهم لا شك
 في ادراجهم في الخصومة ولو عرف بانها يطلق عليه لفظ الحكم
 من غير تناقض ووجهه سلب لكان اولى والفتوى اخبار عن
 حكم الله سبحانه ولو لم يلفظ الا ان شاء الله تعالى فكلما والفتوى
 كما في قضية روضة الجي سفان والدار على هذا الحكم ونظير
 الثمرة في التعدي عن مورد النص عدمه اقول مع الشك
 فلا صلح من باب الحكومة اذا حكم الحكماء في قضية

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان

خاصة فتعقير قاعدة الخطأ واصالة الف ادلة لاسم
 الفرعية جواز نقض حكم اخر اياه وجواز نقض حكمه اذا تعدد
 طائفا بطلان رايه الاول اوقاتا لان اجماع المنقول
 الحق وزوم المهرج والمرج اوجب عدم نقض حكمه الاخر
 وكذا عدم نقض حكمه السابق اذا اظن بطلان مجتهده رايه الثاني
 منقول الاجماع وبناء العقلاء وزوم المهرج وظهور الاجماع
 المركب بينه وبين سابقه ولا دليل على عدم جواز النقض
 في القسم الثالث فالاوله الاولى سلمية عن المعارض والتفسير
 بين العبادة والمعاملة فاسد بل الحكم لا يكون الا في المعاملات
 اذا جتهد المجتهد في العبادة كطهارة القبيل الملاية
 للنجاسة وعدم وجوب السورة في الصلوة وعلى من هو مقلده
 برهانه من الزمان ثم تبدل رايه فلا حال المصادرة قبل تجدد
 الرأى ان كان اشريا باقيا كما لو كان باقيا على من هو السابق
 الذي كان بالقبيل الملاية للنجاسة لم يجر له البناء في الاحمال
 الماتية على العمل السابق فلا يصح بوجوه الرأى في ذلك
 الرضوخ بل يظهر بالاقاؤه ويجد الرضوخ وهكذا ذلك للاجماع
 وقاعدة الخطأ واصالة الف ادلة ببناء العقلاء والاطلاق

ان كان قد نظروا لها من فرض ثمرة النزاع في القيد وذلك لان

ان كان

اولا لا نقول ان العلم ليس عليه وعلى مقلديه فيما مضى من القول
والاجمال المتقدمة اعادة ولا نقضاً هذا من حيث الشريعة
والسيرة وقاعدة الاجزاء في الادلة الشرعية واولا العلم لا
اذا قطع بفادرا به السابق فيجهد ويقضي لما في المعاملة
خاذا على ما هو عليه قد كان تزوج بالمرثعة مئة عشر
رضعات ثم تبدل به فقضى الاجماع المنقول القطع واول
الف ادوية العقل والاطلاق المادلة وظاهر الشهادة نقض
المجتهد لكن الحق عدمه في حقه وحج مقلديه هذا من حيث
والمرجع مؤيد بان قاعدة الحكمية هي ذلك عدم الاعتدال
بل مجتهد نقض محالة مجتهد اخر او مقلده عند مخالفة الراي
لرايه وحصول المرافعة عنده ام لا وجهان او جهتها عدمه اذا
لم يكن قاطعاً بطول راي الاخر للموجدين المتقدمين في
وللاجماع المركب الاول به في مخالطة العالم وفي مخالطة
الاجمال من الطرفين حكيم بقية المطابق لرايه من قبله بعد
ذلك لتبعية الاحكام للعقائد ونبأ العقل والاطلاق
الاولا الثانية لا شرط العلم وبفادير المطابق
للدليلين الاولين مع اطلاق اوله الف واول من طرف واحد
كلاؤني

كما تزوج والمجتهد العالم بالعقيدة الرشيقة بلا دون ولربما
وهي حاجته بالاجمال التام ثم قدت من يقول بان في
الصحة لهما او الف ولهما اولاً ولزوجة خاصة وجوه اخرى خلاف الاجماع
وموجب التام واولا الصحة للزوج اولى من اوله الفاد
للزوجة بل العلم العرف والورود فيحكم بالحق لهما للاجماع المركب
واذا كان المتعاملان عالمين متخالفين في الراي فبقية الوجوه
السابقة الحق ان التقليد اصطلاحاً هو ان مقلده
الجزء من يزدليل على القول سواء كان دليل على الاقدام لا
وذلك لقاعدة الاستعمال البتة وروضة التبيين بعد ضم
اصالة عدم الاشتراك العقل الحق عدم جواز
التقليد في اصول الدين بان يسئل المجتهد عن اعتقاد اوائه
ويرسها في قلبه ويجعلها نصب عينه ويعرف بها لساناً
ويعلن بقضائه وان لم يعلن بذلك الاعتقادات وذلك
لاستصحاب الامور والاجماع واما التبيين عن التقليد واما
النهي عن الظن المستند للنهي عن التقليد مطابقة او الرأيا
للاولوية ولا اصل الاشتغال نعم لو كان احد لا يمكن الا من التقليد
فان كان له دين سابق وتروى على ما كان لبن العقل

اصالة التقليد

اصالة التقليد

الاسقف عن التكليف لاصل البراءة فالنقلية نحو المذكور
لا محل له واذا علمت جواز الاجتهاد في العقائد فان كان من قبل
القطع وجب لا مصلح الاشتغال الا في النجس و
الكاهن الظن اذا اخرج وادبر بين نفي التكليف فهو خلاف
الاجماع ظاهر او تكليفه بالعلم فهو تكليف بالحق وتكليفه بالظن وهو
المقطع ثم الحق كانه يحصل العلم وان لم يكن من الدليل التفصيل
بل صلي عنه ارباب كجمل هذا من التكليف على الاطلاق وقيل ان
النظم نعم لا بعد في وجوبه ككفاية حفظ الاسلام عن
الشبهات اذا بلغ رتبة الاجتهاد المطلق والاجتهاد في بعض
المسائل اكلها مغللاً حرم عليه التقليد فيها اجماعاً وان لم يكن
اجتهاد فعلاً في جواز تقليده فيما لم يجتهده مع ما اذا اضاف
الوقت من الاجتهاد واذا اقلد العلم او اذا كان لعل لا مقفده
اولاً يجوز نظم اقول الاصح عدم يجوز الا مع عدم تمكن من
الاجتهاد والضييق الوقت او لغيره اذ ذلك لاصل الشغل و
ايات النبي ونبأ العقلاء والاجماع ولا يعرف مخالفة
البعض بل يصح ترجيح المرجح على الرابع او التسوية بينهما كما في جواز
التقليد الذي كان قبل حصول المصلحة واستصحاب الحكم القرني و
المفاد

اصالة التقليد

استصحاب الصحة فلا تعارض الاولة المذكورة مع عدم جريان
الاستصحابين الاولين لارتفاع فصل الوجوه بعد حصول المصلحة
اما يجوز منع عدم الظن فلا يرد التكليف على الاطلاق لولا
اذا كان مجتهداً من موافقان في الراي في سنة مثلاً واما
اعلم من الاخر في التقليد العمل بهذه الفتوى من دون تعيين
استنداً ودليل الى فتوى احد هما المعين فيكون اقول المجتهدين
الموافقين في الراي بمنزلة الفتوى المتوافقة للمجتهدين كون بعضها
اقوى من بعض ام لا من التبيين وجهان مقتضى اصالة الشغل
الاشترط الا اذا قلنا بان الاصل عند الشك في الاشتراط
البراءة في كون التقليد من باب الظن او التسمية
المطلقة او المقيدة ووجه الاصح انه ان كان مقلداً
لا حد ثم ظن بقوله لم يعتبره الظن وبق على تقليده لا يستصحب كذا
ان كان قد رتب في البين اعذبه وان كان الظن على خلافه
للاشتغال كما لو علم من اجماع وكيفية ان تقليد العلم مبسود
ان كان الظن مع غير العلم وان لم يكن دليل شرعي على عدم
العمل بالظن اخذ بالفتوى هذا من ترجيح المرجح كما في المجتهدين
المتساويين في جود تقليده وهو ظان باحدهما

اصالة التقليد

اصالة التقليد

اصالة التقليد

احد المجتهدين المتساويين او المختلفين بناء على عدم وجود تقليد
 العلم الحق هو الرجع عند لا صالة لها انما هو صحة
 اعلم كما كانا قبل اختيار احدهما الا ان يدفع الاصلان بعد
 تسليم جريانها باصل الشغل واستحقاق التكليف لزوم
 التقليد الحكم القرني وظهور الوفاق واطلاق منقول الاجماع و
 ايات النسخ عن التقليد اما خرج ولزوم الحجة القطعية فاما
 لاصح عدم الجواز وان رجع الى العلم على الاطلاق ان التقليد
 المذموم على البقاء لا يتوقف على العمل هذا من التسلسل لكن لا يتوقف
 اللزوم على الاختيار بل هو من اصول فروع الاحكام لا يفتقر
 الى شرط وجوه او قهرا للدلالة على اشتراط العلم التفصيلي بل ياتي
 المجتهدين اختيارا وتقليدا ام كفاية البناء الاجمالي معطى او بشرط تحقق
 ارادتهم اختيارا او امهالات مقتضى الاستحقاق للعلم مقتضى
 الاشتغال الثاني
 اعلم المجتهدين المتساويين في الراي ونفي عنه الخلاف وقيل بانها
 لا قول معين تقليد غير العلم والتحقق انه اذا وجد مجتهدان في العلم
 اعلم فقد نزل الاشتغال فاما العلم اذا كانا في الاول متساويين
 احدهما اعلم قبل تقليده مقتضى استحقاق التمييز التخيير و

في تقليد

اذا وجد

اذا وجد مجتهد او اقله الا غير ثم حصل افراد من منه قبل
 التقليد مقتضى الاستحقاق لا العلم لانه كان واجبا عندنا حين
 الاختصاص فيستحق ان يقال ان هذا الاستحقاق عرضي ولو صار
 الاخر اعلم في الفرض قبل تقليده مقتضى الاستحقاق لا العلم
 الاول لكن الوجوب يقع بغيرنا فلا يدفع الاستحقاق لغيره
 لا يجرى الا في القسم الثاني ومقتضىه انما هو رويهم
 الامر فيما عداه بالاجماع المركب ولا يعارضه الشغل بوجبه آية
 السؤال ان كان المراد من اهل الذكر مطلق اهل العلم فلهذا رايها
 ابي خديجة وابن حنبل واية البناء والعهدة آية الفرق لا خلاف
 المذمومين ولو كان العلم وغيره متوافقيين في الراي فاختار بطريق
 ادنى وبالاجماع المركب كالحاد الدليل مع دعوى بعض عدم
 الاشكال فيه ويتفرع على القول بوجود تقليد العلم فروع جديدة
 لا حاجة لنا اليها واما حاد ظهور عدم وجوب تقليد العلم مع
 المراد بالاعلم هو الاقوى سلكا لئلا يكون كالتقليد ولا استنباطا
 يكون التبعية في التقليد للاجماع وبناء العقلاء و
 اطلاق آية السؤال في الفروع غيرهما وانما يكون مالم يترجم من
 المركب مختصا قطعية للأصل

في تقليد العلم

وان اتفقت اشتراطات منه المقتضى في اذ قد تارة لكنها ليست
 شرط ولا يفي العقل عنه في الجملة اجماعا معلوما ومنقول لا مع لزوم
 الخروج لولاه وبناء العقلاء والقوة العاقلة فيما اذا حصل العلم
 بالحق فان السؤال بعده سفسه ثم ان حصل العلم من النقل ولو
 بلفظ كافي وان قلنا بغيره اذ قلنا يحصل العلم بالمراد فيلزم الغش
 لولاه مع الاجماع عليه ذلك اذ العدم ان لم يقصد قطعاً بلفظ او
 معنى للاجماع وبناء العقلاء في حصول العلم والاحتياط
 بل لو كان حائزا عند جواز اخذه من العدل لغير الاجماع المراد
 ثم ان اخذ جزمه العقل شخصاً وطبعاً او شخصاً طبعاً وكلاماً او طبعاً
 لا شخصاً لمعارض لا يعتبر فافسح لزوم حمل به العلم وان ظن
 بجذاه ولا طبعاً ولا شخصاً فلا عمل عليه للأصل وان عارضه غير
 عدل مع اخذ باقوى الطرفين وان فقد الظن من الجانبين
 سقط من البين ورجع الى عدل اخر او جهة اخر فان لم يكن
 احتياط في العمل فان لم يكن تخيير بين تقليد الميسر والاخذ باحد
 العدلين فان لم يكن اخذ باحد العدلين ولو كان مستوفياً
 ذلك المجتهد فمضى فتواه وتعارض فيه عدلان ولم يكن غيرهما
 لم يرجع الى جهة اخرى ولا وجب عليه الاحتياط بل ياخذ باحد

العدلين

العدلين تخيير او غير معلوم الفسق لا عمل عليه وان ظن به ولو لم
 يتمكن من خبره او كان في معرض فسخ العمل بقوله وقول المستور
 وجه قوي سبباً في رجوع الزوجات الى اذ اجهن في نقل
 الفتاوى لزوم الفساد في ارفاء عاينين اذا وجد
 قبل تقليده مجتهدين حي وميت وكان ظنهم مع الحي لم يجرى تقليد
 الميت للاشتغال لان التخيير مستلزم للتساوي بين الرجع و
 المرجح اذ الشهرة ومنقول الاجماع مع الحي فالظن في جانبيه
 نوعاً وشخصاً ما بالعرض فهو راجع من وجهين وكذا اذا فقد الظن في
 الطرفين للاشتغال رجحان النوع واذ كان الظن مع قول الميت
 تعارض الظن الشخصي والنوعي ودار الامر بين المذمومين فقد تقدم
 المتيقن في البين سيما اذا وجدنا مساطا التقليد هو الوصف ونحن
 لما رجحنا الظن الشخصي في بابنا فترجمه تعين تقليد الميت في
 الفرض المذكور مصفاً الى استحقاق جواز تقليده وصحته فيما
 اذا كان حياً قبل تقليده فثبت بعد رادة المقلد تقليده و
 لا ضرورة له في جميع الاقسام المفروضة ويتم الامر على
 الصورة بالاجماع المركب ولا يعارضه الاجماع المقلوب بل يتم
 الاشتغال الى بناء العقلاء حيث لا يفرقون في اهل الخبرة

في تقليد الميت

بين الحق والميت كما نرى من كمال الطباء السلف واما
 الشهرة والجماعات فلما تورثا الوصف منها بعد حفظ اوصافهم
 الواجبة والاعتبار العقل كمالهم بدليل الحكمة والحكمة هي
 سيما اذا كان الميت اعلم واما توهم ان الاستصحاب لا يجري لانه
 بعد موت المجتهد ينشأ عنه الذي هو محل اعتقاده وانما يصير
 ترايا فلهذا جعل اعتقاده او انه يرتفع ظنه ويكشف الاشياء
 فلا يبقى لظن حتى يهلك بل ربما يعتقد بعد موته بكذا في ما اتى به
 في خبره كما لو علم في حيوته بتبدل رايه او ان الاستصحاب
 معارض باصل الشغل المعتمد بالشهرة ومنقول الاجماع واما
 المسئلة الفاسدة كما يظهر بطلانها عند من كل ذلك
 في الجواز تام لاما البقاء على تقليد الميت فالاصح جوازه بل
 لزوم الاستصحاب في هذه المسئلة وفي المسئلة الفرعية
 وفي شمول الشهرة والجماعات المحكي على عدم جواز تقليد الميت
 لصورة الاستمرار وجهان وعلى فرضه ففيها ما عرفت الابدان
 من ذلك لزوم الرجوع الا اذا كان الميت اعلم فحينئذ يوجب الرجوع
 ولزوم البقاء ان كان الميت اعلم وان كان الحق اعلم لم يرجع
 وان ثبت بقاء كذا ولو فسق المجتهد لم يجر تقليده بدوا ولا استمرارا

الجماعات

اجماعا وكذا الوصا لبعده عنده عاميا ولو عارضه يكون مع بقاء
 الملكة بحيث متى زال فهو له وهو واحد للملكة فبقوله اشكال و
 لو نصب فيما ثم مات لبقيت القيمة ثم لا يصح ما كذا
 لو تصرف تصرفا استمر اثره الى ما بعد موته كما لو اخرجها
 وكونه ثم مات على المصلحة فحصل العلم بالظن فلا يلزم
 الظن باجتهاده للشغل والاستصحاب آيات التي عن الظن
 الا ان يدعى ان تفصيل العلم غير ممكن غالبا لاندلج الناس اهل
 البلد ان لندور كما ان اخبار اهل البصرة بحيث يحصل العلم لكل
 الناس فلا بد من كفاية الظن اذ وجه الاستصحاب خلاف
 الناجح وتوهم اما اذا جازنا تقليد الميت لبدء وجوده فلهذا
 اجتهاده معلوم ضرورة حاصله عند من بعد من بعدهم فربما ينفى
 المرافضة المسئلة المسئلة وسائر تصرفات الحكماء لم ينفى
 ثم على فرض كفاية الظن ففي جواز الاتقاء بكل ظن ام لا ظن
 وجهان واذا انكس من ابي المعالم اجتهاده لم ينفى ظنونه
 لعدم الدليل وشهادة العدلين في ثبوت الاجتهاد في مقام
 او اذا حصل الظن في كون مسائل التقليد في مقام
 ام اجتهاده لكل احد عينا وجهان والا وجه التفصيل بان التقليد

ان كان الميت اعلم
 بالظن فلا يلزم

ان كان الميت اعلم
 بالظن فلا يلزم

اما قاصر على الاجتهاد فيها لبعض الطلبة المستعدين او اودون
 من ذلك بمرتبة كنهية لو اتى عليه اول الطرفين من مرتبة
 الحق والباطل بحسب قوة اودون من ذلك بمرتبة كنهية لو
 اتى عليه الاقوال التي هي عليه والاختلاف فيه والمشهور لقد بعد
 التعامل على الاخذ بقرينة بالقدر المتيقن او المشهور كونه
 اقرب في نظره او اودون من ذلك ايضا بحيث لا يقدرا على
 التقليد فكل منصف مبر مقتضى طاقته من الدرجات المذكورة لانا
 ان اوجبا الاجتهاد على جميع الاصناف اوجبا في كل صنف
 الى ما فوق من المرتبة فهو مرجح واعتدال وبعثنا المرتبة الثانية
 او الثالثة لكل فهو مرجح على التاخير وترجيح المرجوح بالنسبة
 الى العاليين وان جازنا تقليد الكل فهو هذا في الجماع فتم وترجيح
 للمرجوح بالنسبة الى ما عدا الصنف الا في هذا الاصح عندنا
 جواز تقليد من عدا الصنف الاول الكل
 الدليلين تناهيهما مدلول وهو يحقق في المتصدين ولهما نصين
 والعالمين من وجه المطلقين قالوا لا يمكن التعارض الا في الطرفين
 لا في القطعيين ولا في المختلفين فان ارادوا القطع بالحدود فهو
 يمكن في كل الاقسام او بالمتضمن لكن نوعا بحيث لا يلا المتعارضين

خاتمة
 في التعارض والتعادل

لما عرفت

لا فادالا لا القطع او الظن فكذلك او فادالون في الكل وان ارادوا
 في القطعيين والمختلفين الفعليين في الطرفين النوني فهو مرجح كنهية
 تفكيك ثم ان التعارض لفرادى التعادل والرجح والاشان هما
 ممكن في المختلفين ايضا فادالون في الطرفين ثم المراد بالبلدين
 اعم منهما ومما زاد عليه ما واعم من الامارين فيحصل تعارض الدليلين
 والامارة تعادل الدليلين بل هو متساوي
 اعتقاد المجتهد بعد لوليهما وجهان اقول لهما ادراج هو اخص من
 من الثاني ولا ريب في جوازه اعتقادا وشرا على نظره واقع في مثل
 المجتهدين المتساويين المختلفين في الرأي بالنسبة الى المصلحة وكل
 عدم اكوار من غير اعتبار من وجه اذا حصل التعادل
 بين الدليلين ففي الترجيح بينهما او الرجوع الى الاصل او الوقت وجوه
 والاخر لا يرد في مثل دوران الامر بين الوجوه او الحكمة وفي
 المعاملات النفسية ونحن نقول ان المتقاربين ان كانا
 وظن بعدم خروج الحكم الواضح من احد هاتين الواضحات وكذا موضوع
 الحكمين المختلفين كالوجوب في كونه او النفي في كونه فالحكم
 الترجيح لا يبدل في النفي انما يثبت بالظن الاجماع المستفاد من الدليلين
 المستند الى دل على جهة الظن ثم لو دار الامر بين المتباينين في

ان كان الميت اعلم
 بالظن فلا يلزم

ان كان الميت اعلم
 بالظن فلا يلزم

مفتی محمد امجد علی صاحب

صلى الله عليه وسلم

درجنا بنحوه و اما این قدر فرغ من تا ایستم و ایضا بقدره
الثالث من الشهادت بمن ارثه الثالثه من الوثايت و اس من المات
من الالف الثاني حامد اعقبها ستمائة كبره

قصه من من تحو له اقله كلفه بل لا يفي في الحق بغير سلطان قهر مبردا فحمد
في يوم الاثنين ناول العرش الشريف من الشهر الثاني من السنة
السادسة من عشر السبعين من المائتين
من الالف الثاني من الحروف
عليه السلام وادعوا له
سلام عليكم
ع

20

[illegible]

دعای خیر و برکت
محمّد بن علی

الكتاب من
الأجزاء الخمسة

قوله
أذا انقلب الليل
بالجرام غلب الجرم
الشمس بعد الانوار
لا ينقض الليل
خلال حتى تغرب
من كل منها في غد
ما يبع يخرج عقب
والودس بالمال

قال الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في هذا الخبر اذا احتج بحد القذف
الاربع كان مفيد القطع بغير مناداة لا خلاف فيه احدا ولو كان الخبر
موافقا للكتاب لم وثانيتها كونه موافقا للشيء وثالثتها
كونه موافقا لاجماع الفقهاء رابعها كونه موافقا لادب
العقلية في البراءة لا علمية والدراسة واولها مطعون في



[illegible]

This image shows a vertical strip of aged, textured paper, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a mottled, yellowish-brown color with visible fibers and some minor staining or foxing. The texture appears slightly rough and uneven.

This image shows a blank, aged, light brown page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and faint, darker spots, characteristic of old paper. There is no text or other markings on the page.

10

10

